المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدمياط الجديدة

حكايات الكسائي وأثرها النحوي عند أبي حيان (ت: ٧٤٥ هـ)

"ارتشاف الضرب أنموذجًا"

الدكتوره
منال فوزي عبد القادر عمر
أستاذ اللغويات المساعد
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببور سعيد
جامعة الأزهر

العدد الخامس عشر (سبتمبر ٢٠٢٤م)
الترقيم الدولي ISSN (2356- 6353)
الترقيم الدولي الإلكتروني (2636- 2716)
رقم الإيداع بدار الكتب (18766/ 2013)

حكايات الكسائي وأثرها النحوي عند أبي حيان (ت: ٧٤٥ هـ)
"ارتشاف الضرب أنموذجًا"

ملخص البحث:

يدرس البحث حكايات الكسائي؛ نظرًا لأهمية حاكيها كعالم نحوي، وكقارئ من القراء السبعة، وكأحد أقطاب المذهب الكوفي، ونظرًا لأهمية كتاب ارتشاف الضرب وإلمامه بآراء وأقوال النحويين وتوثيقه لها، فقد اتُّخِذ كـ "أنموذج" في البحث، وقد عُنِي أبو حيان بالسماع أيَّما عناية، فاعتمد النقل حكاية كمورد من موارده، فنقل سبعًا وخمسين وثلاثمائةٍ حكايةٍ عن النحويين كسيبويه والأخفش والفراء، وغيرهم، منها أربعًا وثلاثين حكاية عن الكسائي وحده، انفرد بأربع حكايات عنه، منها: "زيد مني الكوفة" و "خرجت فإذا إن لغرابًا"، ولم يسبق إلى ثلاث حكايات نقلها النحويون بعده، منها: قول العرب: "أنتَ غَيُوظ ما عَلمتُ أَكبادَ الرجال" وقولهم: "القوم خمستُهم، وخمستَهم" رفعًا ونصبًا بلفظها، واستعمل أبو حيان حكايات الكسائي في عدَّة جوانب، هي: التأسيس للقواعد النحوية، كدلالة واو المصاحبة على خبر "إن" وجواز حذفه استغناءً بها عنه، وكإعمال "إنَّ" مع دخول "ما" الكافَّة عليها في حكايته "إنما زيدًا قائمٌ" كما وظفها في الأحكام النحوية كأن تأتي مؤيدةً أو معارضة لصحة مذهب أو رأي أو قول ما، فوردت مؤيدة لجواز نصب جمع المؤنث بالفتحة في حكاية "سمعت لغاتَهم"- بفتح التاء في لغات- ومن إثبات الحكاية عدم صحة الحكم: عدم جواز الإدغام في المبدل بدلًا غير لازم في قراءة **{لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ}**، وقد وظفت حكايات الكسائي في أكثر مواضعها في الاستدلال بها، كجواز إبدال الظاهر من الضمير بدلًا مطابقًا إذا كان لحاضر وإن لم يفد الإحاطة، والاستدلال بحكاية: "لولا رأسك مدهونًا لكان كذا" على رد قول الأخفش بأنه لا يؤتي بحال للمرفوع بعد "لولا" والاستدلال بحكاية: "إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ بيننا حجر" على مذهب الفراء والكوفيين رفع المضارع بعد "حتى" ورصد البحث دور الحكاية النحوية المهم في السماع، كمورد من موارد اللغة العربية، وفي تأصيل لغات العرب، وأوصى بالعناية بعمل معجمي يجمع الحكايات النحوية أسوة بكتب الحكم والأمثال.

الكلمات المفتاحية: الكسائي، أبو حيان، حكى، العرب، استدل.

Tales of Al-Kasa'i and their grammatical impact according to Abu Hayyan (d. 745 AH) "Resorption of strikes as a model"

Abstract:

Research Summary:

The research studies Al-Kasa'i's tales due to the importance of its narrator as a grammatical scholar, as a reader of the Seven Qur'an readers, and as one of the poles of the Kufi school of thought, and due to the importance of the book Irtishaf al-Dharb and his familiarity with the opinions and sayings of grammarians and his documentation of them, it was taken as a "model" in the research, and Abu Hayyan paid great attention to listening, so he relied Transmission is an anecdote as one of his sources, so he transmitted three hundred and fifty-seven anecdotes from the grammarians Ksebawayh, Al-Akhfash, Al-Farra', and others. Of these, there are thirty-four stories about Al-Kasa'i alone. He was unique with two stories about him: "Zaid from me Kufa" and "I went out, and behold, there was a crow." Four stories were not preceded by the grammarians after him, including: The saying of the Arabs: "You are the furiest of men. I have never known the livers of men" and their saying: "The people are five of them, and five of them" is in the nominative and accusative with its pronunciation, and Abu Hayyan used Al-Kisa'i's tales in several aspects, namely: establishing grammatical rules, such as the connotation of "waw" accompanying the predicate "in" and the permissibility of deleting it in order to dispense with it, and as using "inna" with the entry of "ma" as a kafa on it. In his story, "Indeed, Zaid is standing," as he used it in grammatical rulings, as if it came in support or opposition to the validity of a doctrine, opinion, or statement. It was used in support of the permissibility of accusative the feminine plural with the fatha in the story "I heard their languages" - with the opening of the ta in languages - and the proof of the story is that the ruling is not valid. : It is not permissible to assimilate the substituted with a non-essential substitute in reading {For the rain you will pass over}. Al-Kasa'i's tales have been used in most of their places to infer it, such as the permissibility of replacing the apparent meaning of the pronoun with an identical substitute if it is for the present, even if it is not useful for understanding, and as inference with the story: "If your head had not been anointed, it would have been like this." "In response to Al-Akhfash's statement that no case is given for the nominative case after "until" and the inference from a story: "We are sitting and we do not feel until a stone falls between us." According to the doctrine of Al-Farra' and the Kufans, raising the present tense after "until" and the research monitored the important role of the grammatical story in listening, as a resource of the language. Arabic, and in rooting the Arab languages, and he recommended paying attention to a lexical work that collects grammatical stories, similar to the books of wisdom and proverbs .

Keywords: Al-Kasa'i, Abu Hayyan, he told, the Arabs, inferred.

مُقدِّمة

الحمد لله الذي علَّمنا بالقلم، وأرشدنا إلى الصواب، فشملت رحمته جميع المخلوقات

أما بعد...

فإن الحكايات النحوية لها من الأهمية نصيب وافر لما تمثله من مورد مهم من موارد السماع، فهي تعدُّ من المصادر المهمة التي يعتمد عليها العلماء في التقعيد النحوي والتصريفي، والاستدلال، والاستشهاد، غير أنه لم تلقَ من الدراسة ما تستحقه؛ لذا رأيت أن يكون لي نصيب في دراستها؛ نظرًا لما اتسمت به حكايات النحويين من أهمية؛ فهي ركيزة مهمة من ركائز نقل اللغة، فقمت باختيار حكايات الكسائي؛ لقيمته العلمية بين علماء اللغة، والنحو، ولكثرة ما روي عنه من حكايات، لم تخل أكثر كتب اللغة والنحو والصرف منها- على اختلاف بينها في الكثرة- وذلك يرجع إلى اعتماده على السماع والنقل فقد نهج حدود المذهب الكوفي في ذلك؛ وقد اعتمد على حكاياته علماء العربية في التأسيس للقواعد، أو الاستدلال على صحة مذهب ما أو رأي أو قول، أو نفي صحته اعتمادًا كبيرًا، ومنهم كان أبو حيان فإن مؤلفاته- كالبحر المحيط والتذييل والتكميل- ملأى بحكايات الكسائي، ومنها كتاب "ارتشاف الضرب من لسان العرب" ونظرًا لهذه الأسباب قمت بدراسة هذا الموضوع وعنوانه:

"حكايات الكسائي عند أبي حيان (ت: ٧٤٥ هـ) ارتشاف الضرب أنموذجًا".

وحاول البحث أن يجيب على عدّة تساؤلات منها، ما أهمية الحكايات النحوية في علم النحو؟ وكيف استعان العلماء بها في استنباط القاعدة، وغيرها من الأهداف؟ وهل أدت الدور المأمول منها؟.

وتظهر أهمية البحث في دراسة حكايات الكسائي أن ما رواه ونقله عن العرب سماعًا ساهم في إثراء العلم وتوثيق اللغة والحفاظ عليها، كما تظهر أهميته في اختيار كتاب ارتشاف الضرب الذي يُعَدُّ موسوعة نحوية وثَّقت كثيرًا من آراء العلماء ومذاهبهم وأقوال النحاة ولغات العرب.

وتتمثل صعوبة البحث في ندرة معالجة الحكايات في كتب النحويين، فالحكاية النحوية غالبًا ما يمرون عليها مرور الكرام، كما تتمثل في عدم وجود مؤلفات أو معاجم تضم وتدرس الحكايات على غرار كتب الأمثال والحكم المأثورة عن العرب.

وبلغت الحكايات النحوية في كتاب ارتشاف الضرب، التي صَرَّح فيها أبو حيان بأحد مشتقات لفظ "الحكاية" سبعة وخمسين وثلاثمائة موضعٍ، منها ما هو منسوب، لسيبويه، وأبي زيد، والفراء، والأصمعي، ومنها مالم ينسب، وبلغت حكايات الكسائي النحوية فيه أربعًا وثلاثين موضعًا.

ويتكون البحث من ثلاثة مباحث، مرتبة حسب كثرة مواضعها في الكتاب، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويعقبها خاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

المقدمة، وفيها السبب الداعي إلى البحث، وخطة البحث، والدراسات السابقة.

التمهيد، وفيه مبحثان، الأول: الحكايات: معناها، وعلاقتها بالسماع، والآخر: التعريف بالكسائي وأبي حيان ، وفيه مطلبان: أولهما: التعريف بالكسائي ، والآخر: التعريف بأبي حيان.

المبحث الأول: الاستدلال بحكايات الكسائي في كتاب ارتشاف الضرب

المبحث الثاني: الأحكام النحوية في حكايات الكسائي في ارتشاف الضرب.

المبحث الثالث: القواعد النحوية في حكايات الكسائي في ارتشاف الضرب.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

ثبت المصادر والمراجع.

واعتمدت في دراسة الموضوع على المنهج الاستقرائي التحليلي، وقمت بجمع مواضع البحث، ثم تناولتها بالدراسة والتحليل، مصدرة كل موضع بنص الحكاية، ثم نص أبي حيان، ثم دراسة الحكاية وأثرها في الاستدلال أو التقعيد أو تأييد مذهب أو رأي أو نفي الصحة عنه، وبينت في الدراسة الحكايات التي انفرد بحكايتها أبي حيان، وهما حكايتان، كما بينت الحكايات التي لم يسبق إلى نقلها ونقلها عنه آخرون، وهي ثلاث، والحكايات التي رواها سابقوه من العلماء، وهي تسع وعشرون حكاية.

الدراسات السابقة:

- "حكايات النحويين في شرح الرضي ت ٦٨٦ هـ على كافية ابن الحاجب وأثرها في الحكم النحوي" مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بأسيوط، عادل عبده محمود حسانين، العدد: ٣٥، (ج: ٢).

- حكايات النحاة كتاب المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل (٥٦٧ هـ) رسالة ماجستير - الباحثة: رحمة يوسف إبراهيم – كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بالقاهرة (١٤٤٧ هـ - ٢٢٢٣ م).

وتختلف هاتان الدراستان عن دراسة البحث في أنهما لم تخصا بالدراسة حكايات الكسائي، كما لم تدرس الحكايات في كتاب ارتشاف الضرب.

وأخيرًا أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل المتواضع.

التمهيد

المبحث الأول

الحكايات معناها، وعلاقتها بالسماع

أنتجت الحكايات في علمي النحو والصرف واللغة عمومًا، حالة من الأخذ والرد، والمناقشة والتعليل، مما أثرى القضايا اللغوية عموما، والنحوية، والصرفية خصوصا، التي أثيرت فيها أو بسببها، والحكي هو طريق السماع، ووسيلته، وبدونه لا سماع؛ إذ بانعدام الوسيلة ينعدم الشيء؛ ولذا فإن للحكي أهمية لا تقل عن أهمية السماع.

والحكايات جمع الحكاية، وهي مصدر على وزن "فِعَالة" و"حَكَيْتُ فِعْلَهُ"(١) من: الثلاثي المعتل الآخر، وتدور المادة حول معنى النقل عن الغير نقلا مماثلا أو مشابها، سواء في الحديث أو الصفة، وعليه فمادة "حكى" تأتي لمعانٍ، منها:

النقل والوصف، يقال: حَكَيْتُ عنه الكلام، والحديث حِكايَةً (٢) نقلته (٣) و"حَكَيت" الخبرَ حِكايةً، أي: وصفته (٤).

والمماثلة والمشاكلة: يقال: حكيت فلانا، أي: قلت مثل قوله سواء لم أجاوزه(٥)، وحكى الشيء حكايةً، أي: أتى بمثله وعلى صفته (٦)، و"حكى الشيءَ عن غيره، حكاية: إذا أتى به على الصفة التي أتى بها غيره قبله من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، ومنه: الحكاية في العربية، وهو أن تأتي بالقول عَلى ما تسمعه من غيرك كما تقول: قرأت {**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**}(٧) بالرفع، ولا تعمل قرأت"(٨) و "حَاكَاهُ" إذا فعل مثل فعله، والْمُحَاكَاةُ، الْمُشَاكَلَةُ، يقال: فُلَانٌ يَحْكِي

(١) الصحاح (حكى) (٦/ ٢٣١٧).

(٢) الصحاح (حكى) (٦/ ٢٣١٧)، ولسان العرب (حكى) (١٤/ ١٩١) .

(٣) القاموس المحيط (حكى) (ص١٢٧٥)، وتاج العروس من جواهر القاموس (٣٧/ ٤٥٨) (حكى).

(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع (١/ ٢٦٧).

(٥) لسان العرب (١٤/ ١٩١) (حكى)، القاموس المحيط (حكى) (ص١٢٧٥).

(٦) ينظر: معجم متن اللغة (حكى) (٢/ ١٤١)، والمعجم الوسيط (حكى) (١/ ١٩٠) .

(٧) الفاتحة: الآية رقم: ٢.

(٨) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (حكى) (٣/ ١٥٣٦) .

الشَّمْسَ حُسْنًا وَيُحَاكِيهَا، بمعنى واحد[١] أو قال مثل قوله[٢].

والحكاية المقصودة هنا لا تخرج في اللغة عن هذين المعنيين، وهما النقل، والمماثلة والمشاكلة.

والحكاية النحوية، هي: "إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام"[٣] وإن كان يخالف مذهب الحاكي[٤] وإذا ما طبقنا هذا التعريف للحكاية على عنوان هذا البحث، وهو "حكايات الكسائي" نراه واقع عليه؛ إذ إن المقصود بالحكايات في ارتشاف الضرب؛ هو: ما أورده النحويون واللغويون، ومنهم الكسائي من ألفاظ وأقوال للعرب، أو لسابقيهم من العلماء، على حسب ما أوردوه في الكلام، وعُبِّر عنه بأي من مشتقات "الحكي" سواء أكان يتفق مع مذهب الحاكي أم يختلف معه.

وللحكاية آثار طيبة في علمي النحو والصرف، فقد أثرت العلم، وأدت إلى:

- صنع حالة جدلية محمودة بين العلماء؛ إذ استخدموها كدليل على قاعدة ما، أو مذهب، أو إثبات حكم نحوي أو نفيه، فكثُرت الآراء، والأدلة في المسألة الواحدة.
- اتساع التقدير والتأويل والتخريج، والتدليل على الترجيح وغيره من قضايا اللغة.
- الاتساع في قواعد اللغة العربية.
- إثبات مرونة اللغة واتساعها لمختلف المعاني.

والحكي هو الأداة الأولى والوحيدة للسماع، وهو أول وأهم مصدر لنقل اللغة، وللاحتجاج في علومها؛ لذا فقد اهتم به علماء اللغة على اختلاف مشاربهم اهتماما كبيرًا، وأولوه عناية بالغة.

والسماع مصدر من الفعل: سَمِعَ كـ "عَلِمَ"[٥] وفي العين: "السماع ما سمعتَ به فشاع"[٦] وفي التهذيب: "السماع اسم ما استلذت الأذن من صوت حسن، والسماع أيضا ما سمعت به فشاع وتكلم به"[٧]، فالسّماع ما أصغى وأنصت، ويقال: أسمع فلانًا الكلام، أي: جعله يسمعه،

(١) ينظر: مختار الصحاح (حكى) (ص٧٨)، لسان العرب (حكى) (١٤/ ١٩١).
(٢) ينظر: معجم متن اللغة (حكى) (٢/ ١٤١).
(٣) الارتشاف (٢/ ٦٨٠)، وينظر: التصريح على التوضيح (٢/ ٤٧٩)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٦٥).
(٤) ينظر: حكايات النحويين في شرح الرضي (ت: ٦٨٦) على كافية ابن الحاجب وأثرها في الحكم النحوي (ص ١٠١٨).
(٥) القاموس المحيط، للفيروز آبادي (سمع) (١/٧٣٠) ، معجم متن اللغة (سمع) (٣/ ٢١٠).
(٦) العين (ع س م) (١/ ٣٤٨).
(٧) تهذيب اللغة (ع س م) (٢/ ٧٤) .

أو أبلغه إيّاه، وأوصله إلى سمعه، وعِنْد عُلَمَاء الْعَرَبيَّة السماع خلاف الْقيَاس، وَهُوَ مَا سُمِع من الْعَرَب فيستعمل وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ [١].

وفي الاصطلاح هو: "ما ثبتَ من كلام مَن يُوثَق بفصاحته، فشملَ كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه- صلّى الله عليه وسلّم- وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافر، فهذه ثلاثة أنواعٍ لا بدّ لكلٍّ منها من الثبوت"[٢].

أما فِي اصْطِلَاح عُلَمَاء الْعَرَبيَّة، فهو: خلاف القياس، وهو مَا لم يذكر لَهُ قَاعِدَة كُلية مُشْتَمِلَة على جزئياته بل يتَعَلَّق بِالسَّمَاعِ من أهل اللِّسَان الْعَرَبِيّ ويتوقف عَلَيْهِ[٣].

وبالنظر في التعريفين للسماع، وللحكاية، نجده هو: النقل عن أهل اللغة، والأخذ عنهم كما قالوه وأوردوه، دون أدنى عمل فيه للناقل، أساس فيهما.

والسماع وبالطبع الحكي لما كان هو أصل هذا الفن وأكثره، وعليه مدار علم النحو؛ كانت له الصدارة على العلل[٤]، وإليه المرد في الحكم النحوي، وعليه المعوّل، ويبين ذلك أقوالهم، ومنها قول الأزهري: "فإن السماع في اللغات أولى بنا من القول بالحدس والظن وابتداع قياسات لا تستمر"[٥]، وقول الشاطبي عندما تحدث عن حكم سبق الحال على صاحبه والعامل معًا: "وأنه السماع المقتضى للجواز بقوله: "فقد ورد" يعني أنه ورد من كلام العرب فهو فيه موجود، وإذا كان مسموعًا فلا سبيل إلى المنع جملة؛ إذ السماع هو الإمام المتبع"[٦].

(١) ينظر: المعجم الوسيط (سمع) (١/ ٤٤٩).
(٢) الاقتراح في أصول النحو (ص٦٧).
(٣) ينظر: دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٢/ ١٣٢).
(٤) ينظر: أصول النحو (٢)، ومن مناهج جامعة المدينة العالمية (ص٧٤).
(٥) تهذيب اللغة (سمع) (٢/ ١٣٩) .
(٦)المقاصد الشافية للشاطبي (٣/ ٤٥٢)، وينظر: (٣/ ٥٥٨)، (٤/ ٦٤٥)، (٥/ ١٧٥).

المبحث الآخر
التعريف بالكسائي وأبي حيان
المطلب الأول
التعريف بالكسائي

اقتصر جمعٌ من العلماء في ذكر اسمه على أنه هو: عَلِيُّ بنُ حَمزةَ، أَبُو الحَسنِ، الكِسائِيُّ[١] الكوفي[٢] وذكر جمعٌ من العلماء تكملة لاسمه، فقالوا: علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز [٣] وذكر ابن فندمة البيهقي أن اسمه علي بن حمزة بن علي بن عبد الله الكسائيّ[٤]، ونقل كمال الدين الأنباري عن أبي بكر الصولي أن اسمه علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان [٥] وقال ابن حجر بعد عبد الله: "ابن قيس بن
فيروز"[٦].

قلت: عند النظر إلى ما ورد في نسبه **نجد** أن ما اتُفِق عليه، هو علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الكسائي، مولى بني أسد [٧] من أهل باحَمْشا[٨] دخل الكوفةَ وهو غلام، واستوطن

(١) ينظر: الطبقات الكبرى – متمم التابعين (ص٢٦)، والتاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٣٨)، والتاريخ الأوسط (٢/ ٢٤٦)، الكنى والأسماء – للإمام مسلم (١/ ٢١٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٣٣)، والثقات لابن حبان (٨/ ٤٥٧)، والأسامي والكنى – أبو أحمد الحاكم (١/ ٣١٢)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ٤٢٧)، وطبقات النحويين واللغويين (ص١٢٧)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص١٩٠)، والمتفق والمفترق (٣/ ٢٠٠٧)، وسير السلف الصالحين (٣/ ١١٥١)، والكمال في أسماء الرجال (٧/ ٣٧١)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ٢٥٦)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ٢٨)، ونزهة الألباب في الألقاب (٢/ ٣٠٧)، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/ ٢٠١).

(٢) ينظر: الأسامي والكنى – أبو أحمد الحاكم (١/ ٣١٢).

(٣) نُقِل عن الصولي في: نزهة الألباء (ص٥٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٥٧)، وقاله ياقوت الحموي، وغيره ينظر: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) (٤/ ١٧٣٨)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٩٥)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٣١)، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص٧٣)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٤٨)، والبلغة (ص٣٤٢)، وغاية النهاية (١/ ٥٣٥).

(٤) تاريخ بيهق (تعريب) (ص٤١٤).

(٥) نزهة الألباء (ص٥٨).

(٦) تهذيب التهذيب (٧/ ٣١٣).

(٧) ينظر: نزهة الألباء (ص٥٨)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٣٧).

(٨) ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص١٢٧).

بغداد وكان يُعَلِّم بها الرشيد[١] ويؤدَب الأمين ولدَه بعده[٢] واختلف في تسميته بالكسائي، قال ابن الجزري: "فالذي رويناه عنه أنه سئل عن ذلك فقال لأني أحرمت في كساء وقيل لأنه كان يتشح بكساء ويجلس في حلقة حمزة فيقول: أعرصوا على صاحب الكساء، وقيل: من قرية باكسايا والأول أصحها والآخر أضعفها"[٣].

كان مستقيم الحديث[٤]، وتعلم النحو على كِبَر[٥] وهو أحد الأئمة السبعة في القراءة [٦]، روى عن أبي عُمارَة حَمزَة بن حَبِيب الزَّيات التَّيمِي[٧]، وأبي مُعاذ سُلَيمان بن أَرقَم البَصرِي[٨]، ومحمد بن سهل الأسدي[٩]، وأبي بكر بن عياش[١٠]، وعَن الْأَعْمَش وَعَاصِم بن أبي النجُود[١١]، وأقرأ بقراءة حمزة الزيات ببغداد، ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ بها الناس[١٢] وقرأ عليه خلق كثير ببغداد، وبالرَّقَّة وغيرهما من البلاد، وحُفظت عنه[١٣].

وهو أحد الأئمة في النحو واللغة[١٤] أخذ النَّحْو عَن أبي جعفر محمد بن أبي سارة الرُّؤَاسِي[١٥] ومعاذ الهراء، ولقي الخليل، وخرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وأنفذ في الكتابة خمس عشرة قنينةً من الحبر عن العرب سوى ما حفظ، ولم يكن له هم غير قدوم البصرة ولقاء الخليل، فوجده قد مات،

(١) ينظر: الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٣٧١)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٥٦).
(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص١٢٧).
(٣) غاية النهاية (١/ ٥٣٩).
(٤) ينظر: الثقات لابن حبان (٨/ ٤٥٨).
(٥) ينظر: معجم الأدباء (٤/ ١٧٣٨).
(٦) ينظر: سير السلف الصالحين، إسماعيل الأصبهاني (٣/ ١١٥١).
(٧) ينظر: الكنى والأسماء للإمام مسلم (١/ ٢١٨)، والأسامي والكنى للحاكم (١/ ٣١٢)، والجرح والتعديل (٦/ ١٨٢).
(٨) ينظر: الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (١/ ٣١٢).
(٩) ينظر: التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٨)، والكنى والأسماء (١/ ٢١٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢).
(١٠) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢).
(١١) ينظر: الثقات لابن حبان (٨/ ٤٥٧).
(١٢) ينظر: نزهة الألباء (ص٥٩).
(١٣) ينظر: الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٣٧١)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٥٦).
(١٤) ينظر: معجم الأدباء (٤/ ١٧٣٨).
(١٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين (ص١٢٧)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص١٩٠).

وجلس في موضعه يونس بن حبيب، فجرت بينهما مسائل ناظره فيها مناظرة النظير، أقرّ له يونس فيها، وصدره موضعه [١].

أخذ عنه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء[٢]، وروى عنه أبو عُبَيدَة القاسِم بن سَلَّام البَغدادِي[٣]، وأَحمَد بن جُبَير الأَنطاكِي[٤]، وابن أبي ميسرة[٥]، وقرأ عليه أَبُو جَعْفَر: أَحْمد بن الصَّبَّاح بن أبي سُرَيج الرقي [٦] وقتيبة بن مهران أبو عبد الرحمن الآزاذاني[٧] وأبو توبة مهران بن حفص، وأبو عمرو حفص بن عمر الدينوري[٨] وغيرهم.

نهج الكسائي حدود المذهب الكوفي في التعويل على النقل خلافاً للبصرية في اعتمادها على النظر العقلي، لكنه لم يهمل القياس على كل حال[٩] بل قد أشاد به، فأُثِر عنه قوله[١٠]:

إنمـــا النحـــوُ قيـــاسٌ يُتَّبـــعْ وبـــه في كـــلِّ أمـــرٍ يُنتَفـــعْ[١١]

ولاهتمامه بالنقل فقد نقل عن بعض الأعراب الذين اتهم العلماء لغتهم بالفساد، قال أبو زيد: "قدم الكسائي البصرة، يأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، علمًا كثيرًا صحيحًا، فلما خرج إلى بغداد، وقدم أعراب الحطمة، أخذ عنهم شيئا فاسدا، وخلط هذا بذاك، فأفسد[١٢].

---

(١) ينظر: نزهة الألباء (ص٥٨، ٥٩)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٣٨).

(٢) ينظر: نزهة الألباء (ص٥٩)، (ص٨١).

(٣) ينظر: الأسامي والكنى – أبو أحمد الحاكم (١/ ٣١٢)، والكنى والأسماء – للإمام مسلم (٢١٨/١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢).

(٤) ينظر: الأسامي والكنى – أبو أحمد الحاكم (١/ ٣١٢).

(٥) ينظر: الكنى والأسماء – للإمام مسلم (١/ ٢١٨).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٧٧)، وفتح الباب في الكنى والألقاب (ص١٨٨).

(٧) ينظر: تاريخ أصبهان (٢/ ١٣٣):

(٨) ينظر: الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٣٧١).

(٩) دراسات في النحو (ص: ١٨).

(١٠) من بحر الرمل، نسب إليه في كتاب الورقة لأبي عبد الله محمد بن الجراح (ص/ ٢٧)، وتوجيه اللمع (ص٤١)، وأخبار النحويين للمقرئ (ص٥٣)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٥١).

(١١) ينظر: تاريخ الأدب العربي لشوقي ضيف (٣/ ١٢٤).

(١٢) ينظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص١٩٢).

ذكر من مؤلفاته: كتاب مَعَانِي الْقُرْآن[١]، وكتاب "القراءات"[٢]، وكتاب "مَقْطُوع الْقُرْآن وموصوله"[٣]، وكتاب "الآثار في القرآن"[٤] وكتاب "الهاءات المكنى بها فِي الْقُرْآن"[٥]، وكتاب "المتشابه في القرآن" [٦] ط، وكتاب "قصَص الانبياء"[٧]، وفي خزانة التراث "البدء في قصص الانبياء"[٨] وفي معجم تاريخ التراث الإسلامي "قصص الأنبياء- كتاب المبدأ"[٩]، **ومنها- أيضًا-**: كتاب مُخْتَصر فِي النَّحْو[١٠] وكتاب "العَدَد"[١١]، وكتاب "اختلاف العدد"[١٢]، وكتاب "النوادر الكبير"[١٣] أو

(١) ينظر: الطبقات الكبرى - متمم التابعين (ص٢٦)، والفهرست (ص٥٣، ٩٠)، ونزهة الألباء (ص٦٠)، والكمال في أسماء الرجال (٧/ ٣٧١).

(٢) ينظر: إنباه الرواة (٢/ ٢٧١)، ومعرفة القراء الكبار (ص٧٧)، وغاية النهاية (١/ ٥٣٩).

(٣) ينظر: الفهرست (ص/ ٥٦،٩٠)، ونزهة الألباء (ص٦١)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٥٢)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٧١)، ومعرفة القراء الكبار (ص٧٧)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٥١)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٤٠٧)، ومعجم المؤلفين (٧/ ٨٤).

(٤) ينظر: الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٣٧١).

(٥) ينظر: الفهرست (ص٩٠)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٥٢)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٥٢)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٤٠٧)، وإيضاح المكنون (٤/ ٣٥٠)، وهدية العارفين (١/ ٦٦٨).

(٦) ينظر: الأعلام للزركلي (٤/ ٢٨٣)، وخزانة التراث - فهرس مخطوطات (٥٢/ ١١).

(٧) ينظر: هدية العارفين (١/ ٦٦٨)، ومناهج التأليف عند العلماء العرب (ص٢٧)، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم - المخطوطات والمطبوعات (٣/ ٢٠٥١).

(٨) ينظر: خزانة التراث - فهرس مخطوطات (٩٣/ ٧٧٩).

(٩) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي (٣/ ٢٠٥١).

(١٠) ينظر: الطبقات الكبرى - متمم التابعين (ص٢٦)، معجم الأدباء (٤/ ١٧٥٢)، الوافي بالوفيات (٢١/ ٥١)، هدية العارفين (١/ ٦٦٨)، تاريخ التراث العربي لسزكين - اللغة (٢/ ٦٧٤).

(١١) ينظر: الفهرست (ص٩٠)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٥٢)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٧١)، ومعرفة القراء الكبار (ص٧٧)، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (٤/ ٣١٣).

(١٢) ينظر: الفهرست (ص٩٠)، ونزهة الألباء (ص٦١)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٥٢)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٧١)، وإيضاح المكنون (٣/ ٤٨)، وهدية العارفين (١/ ٦٦٨).

(١٣) ينظر: الفهرست (ص/ ٩٠)، ونزهة الألباء (ص٦١)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٥٢)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٧١)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٣)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٤٠٧).

"الأكبر"[١]، "كتاب النوادر الأوسط"[٢] وكتاب " النَّوَادِر الصّغير "[٣]، أو الأصغر[٤]، وكتاب "الهجاء"[٥]، وكتاب "المصادر" [٦]، وكتاب "الحُرُوف"[٧]، وكتاب "اشعار المعاياة وطرائقها"[٨]، و رسالة "ما تلحن فيه العوام، ط" ألّفه لهارون الرشيد[٩].

وأثر عنه بعض الأشعار، منها ما وصفه أبو طاهر المقرئ بأنه "أفضل قصيدة في مدح النحو وأهله، وقال: "أنشدنا أبو الطيب محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع

أنشدني أبو الحسن علي ابن الحارث المرهبي أنشدنا عنبسة بن النضر" للكسائي:

إنمـــا النحـــوُ قيـــاسٌ يُتَّبَـــعْ ... وبـــه في كـــلِّ أمـــرٍ يُنتَفَـــعْ

فـــإذا مـــا أبصـــرَ النحـــوَ الفـــتى ... مـــرَّ في المنطـــقِ مـــرًّا فاتَّســـعْ

فاتَّقَـــاه كـــلُّ مَـــن جالسَـــهُ ... مـــن جلـــيسٍ ناطـــقٍ أو مُســـتمِعْ

وإذا لم يُبصِـــرْ النحـــوُ الفـــتَى ... هـــابَ أن ينطـــقَ جُبنًـــا فـــانقَطَعْ

فـــتراهُ يخفـــضُ الرفـــعَ وإن ... كـــان مـــن نَصْـــبٍ ومـــنْ خَفْـــضٍ رفـــعْ

يقـــرأُ القـــرآنَ لا يعـــرِفُ مـــا ... صَـــرَّف الإعـــرابُ فيـــه وصـــنَعْ

والـــذي يعرِفُـــهُ يقـــرَؤُهُ ... فـــإذَا مـــا شـــكَّ في حـــرفٍ رَجَـــعْ

ناظـــرًا فيـــه وفي إعرَابِـــهِ ... فـــإذَا مـــا عـــرَفَ النحـــوَ صَـــدَعْ

فهُمَـــا فيـــهِ ســـواءٌ عنـــدَكم ... ليســـتْ الســـنةُ فينـــا كَالبِـــدَعْ

---

(١) ينظر: إيضاح المكنون (٤/ ٣٤٥)، وهدية العارفين (١/ ٦٦٨).

(٢) ينظر: معجم الأدباء (٤/ ١٧٥٢)، وغاية النهاية (١/ ٥٣٩)، وتاريخ التراث العربي (١/ ١٣٧).

(٣) ينظر: نزهة الألباء (ص٦١)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٥١)، وطبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٣٨٥).

(٤) ينظر: الفهرست (ص٩٠)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٥٢)، وإيضاح المكنون (٤/ ٣٤٥)، وهدية العارفين (١/ ٦٦٨)، وتاريخ التراث العربي لسزكين – الشعر (١/ ١٣٧)

(٥) ينظر: معرفة القراء الكبار (ص٧٧)، وإيضاح المكنون (٤/ ٣٥٠)، وهدية العارفين (١/ ٦٦٨).

(٦) ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٣٩)، وإيضاح المكنون (٤/ ٣٣٢)، وهدية العارفين (١/ ٦٦٨).

(٧) ينظر: معرفة القراء الكبار (ص٧٧)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٥٢)، وهدية العارفين (١/ ٦٦٨).

(٨) ينظر: الفهرست (ص٩٠)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٥٢)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٥٢)، وهدية العارفين (١/ ٦٦٨)، ومعجم المؤلفين (٧/ ٨٤)، وتاريخ التراث العربي لسزكين – الشعر (١/ ١٠٤).

(٩) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي (٣/ ٢٠٥١)، والأعلام للزركلي (٤/ ٢٨٣).

وكَــمْ وضــيعٍ رفَــعَ النحــوُ وكَــمْ مِــنْ شــريفٍ قــدْ رأينَــاهُ وَضــعْ"[١]

وكتب إِلَى أبي زيد الرقاشي:

شَــــــكَوْتَ إليَّ مَجَــــــانِينَكُمْ فأشْــــكُو إِلْيــــكَ مَجَانِينَنَــــا

فَــإِنْ كَــانَ أقْــذَارُكُمْ قــد نَمَــوْا فَأقْــذِرْ وأنْــتِنْ بِمَــنْ عِنْــدَنَا

فَلَــوْلَا الْمُعَافَــاةُ كُنَّــا كَهُــمْ وَلَــوْلَا الــبَلَاءُ لكَــانُوا كَنَــا[٢]

ماتَ بِالريّ سنةَ تِسعٍ وثَمانينَ ومِائةٍ[٣] برنبويه قرية من قراها[٤] وذكر ابن النديم أنه مات سنة "تسع وسبعين ومائة"[٥] وذكر ياقوت الحموي أنه مات سنة "اثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة، وقيل: بعد ذلك في سنة تسع وثمانين، وقال مهدي بن سابق: في سنة اثنتين وتسعين ومائة"[٦] وأرى أن الأول أصح لأنه ذكر عند جمع من العلماء سبقوا الحموي، كما أنه في ترجمة محمد بن الحسن الشيباني الفقيه، أبي عبد الله، صاحب أبي حنيفة، ذكرت أكثر المصادر أنه مات في سنة تسع وثمانين ومائة[٧]،

(١) من بحر الرمل، نسبت إليه الأبيات الأربعة الأولى في كتاب الورقة لأبي عبد الله محمد بن الجراح (ص/ ٢٧)، والأبيات كلها في: أخبار النحويين للمقرئ (ص٥٣)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٥١)، .

(٢) ينظر: العقد الفريد (٢/ ١٥٦)، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص١٩١)، وبلا عزو، في: الإبانة في اللغة العربية (٢/ ٣٥٤)، وتوجيه اللمع (ص٢٣٨)، وكنز الكتاب ومنتخب الآداب (٢/ ٥٤٢)،وعزي لأبي محمد اليزيدي في: ارتشاف الضرب (٤/ ١٧١١)، وخزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ١٩٧).

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٨)، والتاريخ الأوسط (٢/ ٢٤٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٨٢)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم(١/ ٤٢٨)، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه(ص١٣٣)، والفهرست(ص٢٥٣)، وتاريخ العلماء النحويين(ص١٩٢).

(٤) ينظر: الثقات لابن حبان (٨/ ٤٥٨).

(٥) الفهرست (ص/ ٤٨).

(٦) معجم الأدباء (٤/ ١٧٣٨).

(٧) ينظر: المعارف لابن قتيبة (١/ ٥٤٥)، والطبقات الكبير (٩/ ٣٣٨)، والمجروحين لابن حبان (٢/ ٢٨٧)، والثقات لابن حبان (٨/ ٤٥٨)، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه (ص١٢٥)، والفهرست (ص٢٥٣)، والكامل في التاريخ (٥/ ٣٦٨)، والمختصر في أخبار البشر (٢/ ١٨)، وتاريخ الإسلام (١٢/ ٢٠١).

وهو قد مات هو والكسائي، في يوم واحد [١] وكان هارون الرشيد قد اصطحبهما معه إلى بلاد الري، وكلاهما توفي هناك، فقال الرشيد: دفنّا الفقه والأدب في الري وانصرفنا[٢].

(١) ينظر: منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد (ص١٧٨).

(٢) ينظر: تاريخ بيهق/تعريب (ص٤١٤):

المطلب الآخر
التعريف بأبي حيان

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف[١] بن حيان أثير الدين[٢] أبو حيان ابن أبي الحجّاج، المطخشارشيّ، الأندلسي الْجَيَّانِيُّ الأصل[٣] الجبّائي[٤] غرناطي [٥] المولد، المالكيّ ثم الشافعيّ[٦] النّفزي[٧] "نسبة إلى نِفْزة بكسر النون وسكون الفاء قبيلة من البربر"[٨] المغربيّ ثم المصري الظاهري[٩] "الإمام الأوحد، الأبرع، العلّامة، الحافظ، المتبحّر في علم القرآن، والحديث، والعربيّة، واللغة، والأدب، والتاريخ"[١٠].

ولد بـ "مطخشارش وَهِي مَدِينَة مسورة من أَعمال غرناطة فِي أخريات شَوَّال سنة أَربع وَخمسين وسِتمِائَة"[١١] وَنَشَأ بغرناطة وَقَرَأَ بهَا القراءات والنحو واللغة وجال فِي بِلَاد الْمغرب ثمَّ رحل عن الأندلس في زمن الشبيبة، وقدم مصر قبل سنة ثَمَانِينَ وسِتمِائَة مستقرًا بها، وصحِب الركبان إلى الحرم الأمين، ورُفِع له لواءُ الشهرة الذي له يشار، فقُصِد درسُه، وعُرِف بالإنجاب غرسُه، واعتنت به الأمراء والولاة، وتأكدت الموالاة بينه وبينهم بسبب أبنائهم، وكثرت لديه العوائد والصلات، وانتفعت المغاربة بجاهه مدة حياته، وكان ممن طال عمره وحسن عمله[١٢].

قرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس، وبلاد إفريقية، وثغر الإسكندرية،

---

(١) فوات الوفيات (٤/ ٧١)، وأعيان العصر وأعوان النصر (٥/ ٣٢٥).
(٢) قال ابن الخطيب: "الملقب في البلاد المشرقية أثير الدين" الكتيبة الكامنة (ص٨١).
(٣) ينظر: المقفى الكبير (٧/ ٢٧١).
(٤) ينظر: أعيان العصر وأعوان النصر (٥/ ٣٢٥)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص١٣).
(٥) ينظر: معرفة القراء الكبار (ص٣٨٧)
(٦) ينظر: فوات الوفيات (٤/ ٧١)، والكتيبة الكامنة (ص٨١)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ١١١).
(٧) بالنون والفاء والزاي، ينظر: العبر في خبر من غبر وذيوله (٤/ ١٣٤)، ونكث الهميان في نكت العميان (ص٢٦٦)، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص١٣)، والإحاطة في أخبار غرناطة (٤/ ٥٨٩).
(٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/ ٢٥١).
(٩) العبر في خبر من غبر – وذيوله (٤/ ١٣٤).
(١٠) المقفى الكبير (٧/ ٢٧١).
(١١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٧٧).
(١٢) بتصرف: الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة (ص٨١).

وبلاد مصر والحجاز، وحصَّل الإجازات من الشام والعراق وغيرها ، والتزم أن لا يقرئ أحدًا إلا أن كان في "الكتاب" لسيبويه أو "التسهيل" لابن مالك أو في مصنفاته[١].

سمع الكثير، ومنهم سمع بـ "غرناطة" المقرئ أبا جعفر أحمد بن علي بن الطباع الرعيني، وقرأ عليه موطأ ابن مالك، والحافظ أبا جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي، وأبا علي الحسين بن أبي الأحوص الحافظ وقرأ عليه التيسير، وَأَبا جَعْفَر بن بشير، وسمع بـ "مالقة" أَبَا عبد الله مُحَمَّد بن عَبَّاس الْقُرْطُبِيّ، وبـ "بجاية" أَبَا عبد الله مُحَمَّد بن صَالح الْكِنَانِي، وبـ "تونس" أَبَا مُحَمَّد عبد الله بن هَارُون وَغَيره، وبـ "الأسكندرية" عبد الْوَهَّاب ابْن حسن بن الْفُرَات، وقرأ القراءات بها على عبد النصير المريوطي، وبـ "مكة" أَبَا الْحسن عَليّ بن صَالح الْحُسَيْنِي، وبـ "القاهرة" عبد الْعَزِيز الْحَرَّانِي، وَابْن خطيب المزة، وغازي الحلاوي[٢] وقرأ القراءات بها على أبي طاهر إسماعيل بن هبة الله المليجي [٣]، ولازم الْحَافِظ أَبَا مُحَمَّد الدمياطي الشيخ بهاء الدين ابن النحاس وأخذ عنه الأدب [٤]، وروى عن شافع بن علي بن عباس بن إسماعيل بن عساكر الكناني العسقلاني المصري، تمذهب بمذهب مالك [٥]، ثم مذهب الشافعي[٦] وكان من أعيان علمائهما، كتب العلم سنة سبعين، وذكر ابن الوردي أن ابن مالك توفي ولم يكمل شرحه على "تسهيل الفوائد" وأكمله أبو حيان[٧].

أبدع العلماء في ذكر صفاته، ووصف علمه، ومن ذلك وصفهم بأنه ثَبتٌ في نقله، وأنه إمام الدنيا في النحو والتصريف[٨] ووصف بأنه أمير المؤمنين فيهما، وأنه "إليه الإثبات والمحو، لو عاصر أئمة البصرة لبَصَّرهم، وأهل الكوفة لكفَّ عنهم اتّباعهم الشواذ وحذّرهم، ومنه نزل كتاب سيبويه في وطنه

(١) فوات الوفيات (٤/ ٧٢).
(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٧٨).
(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار (ص٣٨٧)
(٤) ينظر: فوات الوفيات (٢/ ٩٣).
(٥) ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (٢/ ٢٩٣).
(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٧٦).
(٧) ينظر: تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢١٥).
(٨) فوات الوفيات (٤/ ٧٢).

بعد أن كان طريداً، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيدًا"[١] "وهو الذي جسر الناس على مصنفات جمال الدين ابن مالك ورغَّبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وخاض بهم لججها وفتح لهم مقفلها"[٢] وأنه "سيف النصرة، المدافع عن أهل البصرة"[٣]، ومع براعته الكاملة، في العربية يُشْهَد له بعلو الكعب في الفقه، والآثار، والقراءات[٤]، أما في "التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وتواريخهم وحوادثهم وتقييد أسمائهم، خصوصاً المغاربة، على ما يتلفظون به من إمالة وترخيم وترقيق وتفخيم"[٥] فله اليد الطولى "وقد برع في علم اللسان .... وكان له شعر مهاده في الإجادة وثير، ودعابة يثيرها الطبع فتثير"[٦].

قال تاج الدين السبكي- وقد سمع منه هو وأبوه تقي الدين السبكي-: "شيخ النُّحَاة الْعلم الْفَرد وَالْبَحْر الَّذِي لم يَعرِفْ الجزرَ بل الْمَدّ، سِيبَوَيْهِ الزَّمَان، والمبرّد إِذا حمي الْوَطِيس بتشاجر الأقران، وَإِمَام النَّحْو الَّذِي لقاصده مِنْهُ مَا يَشَاء، ولسان الْعَرَب الَّذِي لكل سمع لَدَيْهِ الإصغاء، كعبةُ علمٍ تُحَجُّ وَلَا تَحُجُّ ... طَلَعتْ شمسُه من مغْرِبَهَا واقتعد مصرَ فَكَانَ نِهَايَة مطلبها... وازدهرت بِهِ وَلَا ازدهاءها بالنيل وَقد رَوَاهَا، وافتخرت بِهِ حَتَّى لقد لعبتْ بأغصان البان مهابَ صباها"[٧].

قال الشيخ الذهبي- وكان من معاصريه-: "هو مفخر أهل مصر في وقتنا في العلم، تخرج به عدة أئمة مد الله في عمره وختم له بالحسنى، وكفاه شر نفسه، ووُدِّي لو أنه نظر في هذا الكتاب وأصلح فيه، وزاد فيه تراجم جماعة من الكبار، فإنه إمام في هذا المعنى أيضا"[٨] وقال أيضا: "وأما العربية فهو حامل لوائها، وقد سارت بذكره وتصانيفه، ونظمه ونثره الركبان في أقطار البلدان، تخرج به أئمة، ودرس بالقبة المنصورية وغيرها"[٩].

---

(١) أعيان العصر وأعوان النصر (٥/ ٣٢٥، ٣٢٧).
(٢) فوات الوفيات (٤/ ٧٢).
(٣) الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة (ص٨١).
(٤) ينظر: العبر في خبر من غبر - وذيوله ت زغلول (٤/ ١٣٤).
(٥) فوات الوفيات (٤/ ٧٢).
(٦) الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة (ص٨١).
(٧) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٧٧).
(٨) معرفة القراء الكبار (ص٣٨٧).
(٩) ينظر: العبر في خبر من غبر - وذيوله (٤/ ١٣٤).

مصنَّفاته كثيرة تقارب الخمسين كتابًا[١] منها: في القراءات له: "الْبر الجلي والنظر الخفي" فِي قِرَاءَة زيد بن على[٢] "عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي"[٣] نظم في وزن الشاطبية ورويها به اليه، "غاية المطلوب في قراءة يعقوب" نظم به اليه[٤]، الأثير فِي قِرَاءَة ابْن كثير، تقريب النائي فِي قِرَاءَة الْكسَائي[٥]، الْحلَل الحالية فِي أسانيد القراءات الْعَالِيَة، الرمزة فِي قِرَاءَة حَمْزَة، الرَّوْض الباسم فِي قِرَاءَة عَاصِم، لامية فِي القراءات[٦]. وفي تفسير الْقُرْآن له: "الْبَحْر الْمُحِيط" مجلدات[٧].

وفي علوم العربية: والارتضاء في الضاد والظاء، وله شرح على الألفية، والتذكرة، في العربية، و"التخييل[٨] الملخص من شرح التسهيل" تلخيص لشرح ابن مالك على تسهيل الفوائد، وتكملة ولده، والتذييل والتكميل فِي شرح التسهيل، و"خُلَاصَة التِّبْيَان فِي علم الْمعَانِي وَالْبَيَان" أرجوزة لم يكمله، والشذا في مسألة كَذَا، وغاية الإحسان في النحو، والإسفار، الملخص من شرح كتاب سيبويه للصفار، نِهَايَة الإعراب، في التصريف والإعراب[٩]، ارتشاف الضَّرْب فِي لِسَان الْعَرَب[١٠]، التَّجْرِيد لأحكام سِيبَوَيْهِ، التَّقْرِيب مُخْتَصر المقرَّب، التدريب فِي شرح "التَّقْرِيب" لَهُ، الشذرة الذهبية فِي علم الْعَرَبيَّة، شرح تحفة المودود لِابْنِ مَالك فِي النَّحْو، الْفضل فِي أحكام الْوَصْل، وفي علم القافية له "الأبيات الوافية"[١١] .

وفي اللغات غير العربية: الإدراك للسان الأتراك، وكتاب الافعال فِي لِسَان التّرْك، وزهو الملك في نحو الترك، ومنطق الخرس في لسان الفرس، ونور الغبش في لسان الحبش وهو: مما لم

(١) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة (١/ ٣٠٧).
(٢) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٢٣٨)، وهدية العارفين (٢/ ١٥٢).
(٣) ينظر: هدية العارفين (٢/ ١٥٣).
(٤) ينظر: صلة الخلف بموصول السلف (ص ٣٠٨، ٣١٢).
(٥) ينظر: هدية العارفين (٢/ ١٥٢).
(٦) ينظر: هدية العارفين (٢/ ١٥٢، ١٥٣).
(٧) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٢٢٦)، وهدية العارفين (٢/ ١٥٢).
(٨) ذكر في هدية العارفين (٢/ ١٥٣): أن اسمه "التنجيل الملخص في شرح التسهيل".
(٩) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ١، ١٥٢، ٣٩٣، ٤٠٦، ٧١٧)، (٢/ ١٠٢٨، ١١٨٩، ١٤٢٨، ١٩٨٦)، وهدية العارفين (٢/ ١٥٢، ١٥٣).
(١٠) ينظر: اسماء الكتب (ص٣١)، هدية العارفين (٢/ ١٥٢).
(١١) ينظر: هدية العارفين (٢/ ١٥٣).

يكمله من مؤلفاته[١].

وفي الفقه: (الوهاج، في اختصار المنهاج) وهو اختصار لكتاب (منهاج الطالبين) في: فروع الشافعية للإمام، محيي الدين، أبي زكريا: يحيى بن شرف النووي، الشافعي[٢]، الإعلام بأركان الإسلام، الإلماع فِي افساد إجارة الضّيَاع، الأنور الأعلى فِي اخْتِصَار "الْمحلى" لِابْنِ حزم[٣].

وفي التاريخ والطبقات: الروض الباسم في: أخبار من مضى من العوالم، كتاب جمع فيه طبقات نحاة الأندلس، الحصر، في تاريخ أهل العصر[٤]

وفي السير: النضار ذكر فيه: من أول حاله، واشتغاله، ورحلته، وشيوخه[٥]

توفي بالقاهرة في صفر، سنة خمس وأربعين وَسبعمائة عن تسعين سنة وأشهر[٦] حدّها ابن كثير بخمسة أشهر[٧]، وقيل: اثنتين وتسعين سنة[٨].

□

(١) ينظر: كشف الظنون (١/ ١)، (٢/ ٩٦٢)، (٢/ ١٨٦٤)، (٢/ ١٩٨٣)، وهدية العارفين (٢/ ١٥٣)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة (١/ ٣٠٨).

(٢) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٨٧٥).

(٣) ينظر: هدية العارفين (٢/ ١٥٢).

(٤) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٩١٨)، (٢/ ١١٠٧، ١٦١١).

(٥) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ١٩٥٨).

(٦) ينظر: العبر في خبر من غبر – وذيوله (٤/ ١٣٤)، وفوات الوفيات (٤/ ٧٢).

(٧) ينظر: البداية والنهاية (١٤/ ٢٤٦).

(٨) الوفيات – لابن رافع (١/ ٤٨٠)، وذيل العراقي على العبر (ص٦١).

المبحث الأول
الاستدلال بحكايات الكسائي في كتاب ارتشاف الضرب

أكثر المواضع التي استعمل فيها أبو حيان حكايات الكسائي هو الاستدلال بها؛ حيث استدل بها في تسعة عشر موضعًا، لذا وضعته في مقدمة المباحث، وانفرد أبو حيان في هذا المبحث بثلاث حكايات عن الكسائي، هي: "إنَّ ههنا يلعبون صبيانًا" و"ما مر أغلظ أصحاب موسى" و"أنت غيوظ ما علمت أكباد الرجال".

- **رأيت كلي أخويك**

يُلحَق "كِلَا" و"كلتا" بالمثنى في إعرابهما إذا أضيفا إلى مضمر، فيرفعان بالألف، وينصبان ويجرا بالياء، نحو: جاء كلاهما وجاءت كلتاهما، ورأيت كليهما، كلتيهما، ومررت بكليهما وبكلتيهما، فإذا أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف على كل حال في اللغة المشهورة فيقال: "جاء كلا أخويك، وجاءت كلتا أختيك، ورأيت كلا أخويك وكلتا أختيك، ومررت بكلا أخويك وبكلتا أختيك، وحكي إجراؤهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر، قال أبو حيان:

"وحكى الكسائي، والفراء، ودريود[١]، وجماعة أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر، وحكى: رأيت كلي أخويك، وعزاها الفراء[٢] إلى كنانة"[٣].

أجرت كنانة (كلا) و(كلتا) مجرى المثنى إذا أُضيفتا إلى ظاهر، فيقولون: جاء كلا أخوَيك، ومررت بكليْ أخويك، ورأيت كِلَيْ أخويك[٤].

(١) هو عبد الله بن سليمان المعروف بـ "دَرْوَد" وبعضهم يصغره فيقول: دريود من أهل النحو والشعر، وله كتاب في العربية شرح به كتاب الكسائي، كان أعمى وتوفّي لثلاث بَقينَ من رَجَب سنة خمس وَعشْرين وثلاثمائة، ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص٢٦٢)، وبغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص٣٤٤)، و بغية الوعاة (٢/ ٤٥):

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٤).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٥٥٨).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/ ١٨٧).

قال الفراء: "وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بنى كنانة فإنهم يقولون: رأيت كلى الرجلين ومررت بكلي الرجلين. وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس"(١).

وقد اختلف النحويون في "كلا" و"كلتا" أمفردان أم مثنيان؟ مذهبان، فذهب البصريون إلى أنهما مفردان لفظًا، مثنيان معنى، فإذا أضيفا إلى مضمر انقلبت ألفهما ياء نصبًا وجرًا وتثبت رفعًا، كألف "لدى" و"إلى" و"على"(٢) وإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف مطلقًا (٣) وعلى قولهم فإعرابهما بالحركات المقدرة.

وذهب الكوفيون إلى أن "كلا، وكلتا" فيهما تثنية لفظية ومعنوية (٤)، وعلى قولهم فإن (كلا) و(كلتا) من المعرب بالحروف كإعراب المثنى.

واستدلوا بحكاية الكسائي على صحة قولهم، من جعل كلا من المعرب بالحروف لا بالحركات المقدرة(٥)؛ لأنه لو كان الأمر كما قال البصريون لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف "لدى" و"على" و"إلى" مع الظاهر، و(كلتا) في المؤنث ك (كلا) في المذكر(٦).

واستدل بهذه الحكاية قبل أبي حيان ابن مالك، وبعده ابن عقيل وناظر الجيش والشاطبي(٧).

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٤).

(٢) عارض ابن مالك قياس "كلا وكلتا" على "لدى" لأن "مناسبة "كلا" للمثنى أقوى من مناسبتها لـ "لدى وعلى وإلى" ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما وأيضا فإنّ تغير ألف "كلا" حادث عند تغيير عامل وتغير ألف "لدى وعلى وإلى" حادث بغير تغير عامل فتباينا وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر" شرح التسهيل (١/ ٦٨).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ٢٥٤).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٣٥٩).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ٢٥٩).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٦٧).

(٧) حكي في: شرح الكافية الشافية (١/ ١٨٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٦٧)، والتذييل والتكميل (١/ ٢٥٤)، المساعد (١/ ٤٢)، وتمهيد القواعد (١/ ٣٢٦)، والمقاصد الشافية (١/ ١٦٣).

قلت: الخلاف بين البصريون والكوفيون في حكم إعراب (كلا) و(كلتا) تقديري وليس لفظي، فلفظهما على الرأيين واحد، أما إعرابهما مع الظاهر فلغة عامة العرب تشهد لرأي البصريين، فيلزمان الألف رفعا ونصبًا وجرًّا - والله أعلم-.

- **"ضَربَ منٌ منًا"**

استدل أبو حيان بما حكاه يونس، والكسائي على جواز الحكاية بـ "مَنْ" إذا أريد بها الاستثبات في حالة الرفع جمعًا حين الوصل، فيقال: "منون أنتم" وهو مذهب لبعض العرب، فقال:

"فأما: منونَ أنتم[١] فوجهٌ على هذه اللغة التي حكاها يونس عن بعض العرب، ويكون استثباتًا عن المعارف إذا جُهِلتْ كالاستثبات عن النكرات .... ووجهه على ما حكاه يونس، والكسائي من أن بعض العرب، قال: ضرب منٌ منًا، فأعربه، فـ "منونَ" جمع من المعرب، وصار بمنزلة "أيّ"[٢] و "أيّ" لا يحذف منه العلامات وصلاً فكذلك "مِن" .... وحكى الكسائي: ضرب غلامُ منٍ منًا، بإعراب "مَن" المضاف إليها بالجر، وتنوينها، وبترك الإعراب فيها وتسكينها فتقول: ضرب غلام منْ منا"[٣].

ما عليه أكثر العرب أنه إذا أريد الاستثبات بـ "من" في الوقف على الوجه الذي اسثبت عنه بـ "أي" جاز فيه إشباع الحركات في حالة الإفراد للمذكر، فيقال: "منو" لمن قال: قام رجل، و"منا" لمن قال: لقيت رجلاً، و "مني" لمن قال: مررت برجل، وفي التثنية: منان ومنين ومنتان ومنتين، حكي فيه الإعراب، والتثنية والتذكير والتأنيث، ويقال في الجمع: منون ومنين ومنات، حكي في جمع من يعقل الجمع والإعراب، وفي جمع المؤنث حكيي التأنيث والجمع لا الإعراب، وأجاز يونس الحكاية بمن في الوصل، وهو مذهب لبعض العرب، فيثبت الزيادة في الوصل فيقال: منو يا هذا، ومنا يا هذا، ومني

---

(١) ورد في قول شمر بن الحارث الطائي من الوافر:

أتَوْا نارِي فقلتُ مَنُونَ أنتمْ ؟... فَقَالُوا الجِنَّ قلتُ عِمُوا ظَلَاما

وهو شاذ، من وجهين: أحدهما: أنه أثبت الزيادة في الوصل، وهي إنما تكون في الوقف لا غير، والثاني: أنه فتح النون، وحقها السكون. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص٣٢٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٢٠).

(٢) عارض ابن يعيش قياس"مَنْ" على "أيّ" بعدم صحته؛ لأن "أيًّا" معربة، و"مَن" مبنية. شرح المفصل (٢/ ٤٢٠).

(٣) ارتشاف الضرب (٢/ ٦٨٣).

يا هذا، بلا تنوين، وفي المؤنث رفعًا يقال: منت يا فتى، ويقال: منتِ يا فتى- جرًّا ونصبًا- يشير إلى الحركة، بلا تنوين، وفي التثنية: منانِ ومنتانِ يا فتى؟ بكسر النون، ومنينَ ومنتينَ يا فتى، بفتح النون، ومناتُ يا فتى، بضم التاء في الرفع وبكسرها وتنوينها نصبًا وجرًا، وعلى هذه اللغة وجه قوله "منون أنتم"[١] حيث حكى هو والكسائي: ضرب منٌ منًا، فأعربه، فـ "منون" جمع من المعرب.

وفي قولهم: ضربَ منٌ منًا؟ خلاف حيث استضعفه البصريون لأن مذهبهم وجوب تقديم الاستفهام، سواء للاستفهام أم للاستثبات، ولم يحفظوا من تقديم العامل عليها إلا: ضربَ منٌ منًا، واعتقدوا شذوذه [٢] ولأنَّه استفهام عن الضارب، والمضروب، بلفظين من ألفاظ الاستفهام، حقهما التصدُّر، لكنه قَدَّم الفعلُ عليهما، والاسم المستَفهَم به يتضمن حرف الاستفهام، ولا يكون إلا صدرًا، فلو رُدَّا إلى ما تضمّنَاه من حرف الاستفهام لصار التقدير: ضَرَبَ أزيدٌ أعمرًا، وهذا باطل[٣].

قال سيبويه: "وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول: ضربَ منٌ منًا؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير، وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كل أحد، فإنما يجوز منون يا فتى على ذا"[٤].

أما الكوفيون فإنهم فصلوا فيه، فما كان لابتداء الاستفهام وجب له التصدر، كما قال البصريون فيه، وما قُصِد به الاستثبات فإنه لا يلزم الصدر، واتخذوا حكاية الكسائي دليلا على مذهبهم، فحكى: " ضرب منٌ منًا، بالإعراب، وضرب غلامُ منٍ منًا، ، بإعراب "مَن" المضاف إليها بالجر، وتنوينها، وضرب منْ منًا، بترك الإعراب في "من" وبنائها على السكون[٥].

(١) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٦٨٢).
(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٧/ ٣٧).
(٣) بتصرف: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٧٦)، وينظر: أسرار العربية (ص٢٧٢)، واللباب (٢/ ١٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٢٠)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٤٨٣).
(٤) الكتاب (٢ / ٤١١)، وينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٧٤).
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٦٨)، والتذييل والتكميل (٧/ ٣٧)، والمساعد (١/ ٤٣٤).

ووجه القياس فيها أنه جرَّد كلًّا مِن "مَنْ" من معنى الاستفهام، فقولهم: ضَرَب مَنٌ مَنّا، كقولك: ضرب رجلٌ رجلًا[١] "حتى صارت اسمًا كسائر الأسماء، يجوز إعرابها، وتثنيتها، وجمعها، كما جردوا "أيًّا" من الاستفهام حين وصفوا بها، فقالوا: مررت برجل أيٍّ رجل، أيْ: كامل"[٢].

وتداول النحويون ما حكاه الكسائي، فحكاه ابن جني، وابن سيده، والعوتبي[٣]، وعن سيبويه رواها أبو البركات الأنباري[٤] والعكبري عن بعض العرب[٥] وابن يعيش عن يونس[٦].

- **"صُمْنا مِن الشّهر خمسًا"**

إذا أُخْبِر عن عدد وأُريد المعدود ولم يُذْكَر، فالفصيح أن يكون العدد بالتاء للمذكر، وبدونها للمؤنث، نحو: صمت خمسة، أي: خمسة أيام، ونحو: سرت خمسًا، أي: خمس ليال، وحكي حذفها مع المذكر، قال أبو حيان: "حكى الكسائي عن أبي الجراح[٧]: صُمْنا مِن الشّهر خمسًا"[٨].

حذف التاء مع المذكر، حكاه الكسائي في قولهم: "صمنا من الشهر خمسًا" أي: خمسة أيام؛ لأن الصوم يراد به الأيام دون الليالي؛ لذا لا بدَّ فيه من تذكير العدد بإلحاق التاء[٩].

قال أبو عبيد: "وقد علمنا أنه إنما يراد بالصوم الأيام دون الليالي، فلو ذكر الأيام لم يجد بدا من التذكير، فيقول: صمنا خمسة أيام، كقوله تعالى[١٠]: **{سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا}**"[١١].

---

(١) ينظر: الخصائص (١/ ١٣٠)، ولسان العرب (م ن) (١٣/ ٤٢١).
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٢١).
(٣) ينظر: الخصائص (١/ ١٣٠)، والمحكم والمحيط الأعظم (م ن) (١٠/ ٤٧٠)، والإبانة (١/ ٢٥٢).
(٤) ينظر: أسرار العربية (ص٢٧٢).
(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ١٣٩).
(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٢٠).
(٧) وهو أبو الجراح العقيلي، أعرابي، أخذ عنه النحاة واللغويون، وهو أحد الأعراب الذي ناصروا الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية المشهورة. ترجمته في إنباه الرواة ٤/١٢٠.
(٨) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٥٠).
(٩) ينظر: الارتشاف (٢/ ٧٥٠)، والصحاح (ثمن) (٥/ ٢٠٨٩) ، ومختار الصحاح (ثمن) (ص٥٠) .
(١٠) الحاقة: من الآية: ٧.
(١١) غريب الحديث أبو عبيد (٢/ ٢٦٠).

وذهب بعض العلماء إلى جواز حذف تاء التأنيث مع المذكر[١] وجعل عليه قوله تعالى[٢]: {يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ}[٣]، أي: وعشرة أيام.

واستدل من قال بجوازه بما حكاه الكسائي، ويعضده ما حكاه الفراء "أفطرنا خمسًا، وصمنا خمسًا، وصمنا عشرًا من رمضان" ويؤيده تضافر الروايات عنه- صلى الله عليه وسلم- أنه قال[٤]: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ"[٥].

وردَّه بعضهم، بأنَّ "ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ولا يلتفت إليه"[٦] وعورض بأنه "لما استمر في التاريخ الاستغناء بالليالي عن الأيام، التزم في غيره بشرط أمن اللبس، كقوله تعالى: { أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ}"[٧]، **لذا روي عن الأوزاعي[٨] قوله: "عدة الوفاة أربعة أشهر، وتسعة أيام، وعشر ليال، أخذا من قوله تعالى: {أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ}..... لأن العشر مؤنث بحذف التاء منه فيتناول الليالي، ويدخل ما في خلالها من الأيام ضرورة"**[٩].

قال الزمخشري: "وقيل: "عشرًا" ذهابا إلى الليالي، والأيام داخلة معها، ولا تراهم قط يستعملون التذكير فيه ذاهبين إلى الأيام، تقول: صمت عشرًا، ولو ذَكَّرتَ خرجت من كلامهم"[١٠].

وأقول: جواز التذكير مع الأيام خاصة لعدم انفصالها عن الليالي، وهو مؤيد بما ورد عليه من أقوال من فصيح كلامهم- والله أعلم-.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب(٢/ ٧٥٠)، والتذييل والتكميل (٩/ ٢٩٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣١٨)، والعدة في إعراب العمدة (٢/ ٥٥٥)، وشرح الشذور للجوجري (٢/ ٨٥٢)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٥٣).

(٢) البقرة: من الآية: ٢٣٤.

(٣) ينظر: همع الهوامع (٣/ ٢٥٣)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٤/ ١٠٣).

(٤) أخرجه عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ في: حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر (ص٤٧٢) (ح رقم ٤١٦) وفي: مسند أبي داود (١/ ٤٨٦): (ح رقم ٥٩٥)، وسنن ابن ماجه (١/ ٥٤٧) (ح رقم ١٧١٦).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٩/ ٢٩٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣١٨)، العدة في إعراب العمدة (٢/ ٥٥٥)، شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٨٥٢).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٧٥٠)، والتذييل والتكميل (٩/ ٢٩٩).

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣١٨، ١٣١٩).

(٨) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، وأحد الكتاب المترسلين. وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه، إلى زمن الحكم ابن هشام توفي سنة سبع وخمسين ومائة. الأعلام للزركلي (٣/ ٣٢٠).

(٩) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (٣/ ٢٨).

(١٠) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١/ ٢٨٢).

وحكاه قبل أبي حيان منسوبًا للكسائي أبو عبيد القاسم بن سلام، وبلا عزو رواه ابن السكيت، والجوهري[١]، ومنسوبا إلى ابن السكيت رواه ابن منظور [٢] وبعده ابن فرحون المدني[٣] ورواه معزوا إليهما- الكسائي، وابن السكيت- الجوجري، ورواه السيوطي معزوًّا إلى الكسائي[٤].

- **"اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم"**

يجوز إبدال الظاهر من الضمير بدلًا مطابقًا، إذا كان لغائب مطلقًا، نحو: ضربته زيدًا، ومررت به زيد وبهما أخويك، ورأيت الذي قام زيد، تبدل زيدا من الضمير الذي في "قام" ويجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل بعض من كل، كقوله تعالى[٥]: **{ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ}**، أو بدل اشتمال، ك "أعجبتني كلامك [٦] أما إبدال الظاهر من المضمر بدلا مطابقًا، ففيه خلاف، وعليه وردت حكاية الكسائي، قال أبو حيان:

"والضمير الذي أبدل منه المفسِّر، نحو: ما حكى الكسائي: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، وهذه المسألة التي يجيزها الأخفش، ومنعها غيره"[٧].

اختلف النحويون في إبدال الظاهر من المضمر بدلا مطابقًا [٨]، فذهب الجمهور من البصريين[٩] إلى عدم جواز إبدال الظاهر من الضمير؛ فلا يجوز نحو: ضربتك زيدًا، ولا: ضربني زيدًا عمروٌ؛ "لأنه يؤدي إلى وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلم أو المخاطب، وذلك لا يجوز إلا في النداء، الاختصاص"[١٠]

(١) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ٢٦٠)، وإصلاح المنطق (ص٢١٣)، والصحاح (ثمن) (٥/ ٢٠٨٩).
(٢) لسان العرب (خمس) (٦/ ٦٦) ، وينظر: (١٣/ ٨٠) (ثمن)، تاج العروس (ثمن). (٣٤/ ٣٣٩)
(٣) ينظر: العدة في إعراب العمدة (٢/ ٥٥٦).
(٤) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٨٥٢)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٥٣).
(٥) الأحزاب: من الآية: ٢١.
(٦) ينظر: الأصول (٢/ ٤٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٩: ٣٧١).
(٧) ارتشاف الضرب (٢/ ٩٤٦)، وينظر: التذييل والتكميل (٢/ ٢٤٠، ٢٦١)، والبحر المحيط (٤/ ٥٤٩).
(٨) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٦٢).
(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٦٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٠٤٦)، وشرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٧٩٧).
(١٠) المقرب لابن عصفور (٢/ ٢٤٥، ٢٤٦).

و" لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبيين الأول، وضمير المتكلم والمخاطب لا يدخلهما لبس، فلم يجز فيهما إذ لا فائدة فيه"(١).

ونسب ابن عصفور إلى سيبويه المنع(٢) وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجده قال بالجواز، في معرض حديثه عن "ضربوني وضربتهم قومك ، فقال: "وإذا قلت: ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلا من هم؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعل ههنا جماعة وضمير الجماعة الواو"(٣).

لكن سيبويه لم يصرح بشرط إفادة الإحاطة في المبدل- الظاهر- لكنه بنى أمثلته عليه، فـ "قومك" أفادت الإحاطة(٤)؛ لذا فقد صرح بهذا الشرط ابن مالك(٥)، وأبو حيان(٦)، والمرادي(٧)، وابن هشام(٨) والجوجري(٩)، والشيخ خالد(١٠)، والسيوطي(١١).

واشترطوا إفادة الإحاطة؛ لتنزله منزلة التوكيد بـ "كل"، ومنه قوله تعالى(١٢): **{تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا}** فـ "أَوَّلِنَا وَآخِرِنَا" بدل كل من الضمير المجرور باللام "نا" لذا أعيدت اللام مع البدل(١٣).

(١) شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٦٢).
(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٦٢)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٦٣٩).
(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٧٩).
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٦٨)، والتعليقة على كتاب سيبويه (١/ ١١٢).
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٣٤).
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٩٦٥).
(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٤٥).
(٨) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص٥٧٤).
(٩) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري (٢/ ٧٩٧).
(١٠) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٩٩).
(١١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ١٨٠).
(١٢) المائدة: من الآية: ١١٤.
(١٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٣٤).

وذهب الأخفش[١]، والكوفيون[٢]، وصححه ابن عقيل[٣]، إلى جواز إبدال الظاهر من المضمر- الغائب والحاضر- مطلقًا، سواء أفاد الإحاطة أم لم يفد، نحو: رأيتك زيدا، ورأيتني عمرًا[٤] وضربته زيدًا، فالاسم الظاهر مبدل من الضمير مفسِّرًا له.

ومما خرجوه على ذلك ما حكاه الكسائي: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم[٥] حيث تقدم الضمير غير مَنْويّ التأخير، على شريطة التفسير[٦] بإبدال الظاهر منه [٧] وخرجه بذلك ابن مالك، وأبو حيان[٨] وذكر ناظر الجيش أن ابن عصفور صححه[٩] والصحيح أنه رد ما ذكره من أدلة للأخفش[١٠].

قال ابن مالك: "أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه في باب نعم .... وفي باب البدل كقول بعض العرب: اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم"[١١] .

وأجازه ابن هشام- على قلة عنده؛ لعود الضمير على ما هو بدل منه[١٢] وردَّه ناظر الجيش فرده لأن فيه تكلف[١٣].

(١) نُسب إليه في: توجيه اللمع (ص: ٢٧٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٦١)، والبحر المحيط (٢/ ٤٣)، وتحرير الخصاصة (١/ ٥٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ١٠٤٦)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٤٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٢٧١).

(٢) نُسب إليهم في: شرح الأشموني (١/ ٢٣١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٧٨).

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ١١٤).

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٩).

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٦٣٩)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص١٧٧).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦٩، ١٧٠)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٢٧١).

(٧) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٦٣).

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٩٤٦)، والتذييل والتكميل (٢/ ٢٤٠).

(٩) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٥٦).

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (١/ ٢٦٣، ٢٦٤).

(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦٩).

(١٢) ينظر: مغني اللبيب (ص١٥٨).

(١٣) ينظر: مغني اللبيب (ص١٥٨)، (ص٤٨٠)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٣٦٧).

واستشهد بما حكاه الكسائي قبل أبي حيان ابن مالك في مواضع عدَّة[١]، وابن الناظم[٢]، ولم يعزواه، وبعده ابن هشام [٣] وابن الخباز[٤]، والدماميني[٥] على هذا الموضع.

وذكر أبو حيان هذه الحكاية في موضع آخر، وهو جواز نعت الضمير، بمدح، كقولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، أو ذم أو ترحم[٦]، وهو قول الكسائي، وافقه ناظر الجيش[٧]، قال أبو حيان:

"وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح، أو ذم، أو ترحم لا مطلقًا كما في التسهيل نحو قولهم: مررت به المسكين، ونحو: صل الله عليه الرؤوف الرحيم ..... ومن منع ذلك جعله بدلاً"[٨].

وجعله ابن الناظم من باب حذف المبتدأ وجوبًا؛ لوقوع الخبر نعتًا مقطوعًا، "نحو: الحمد لله الحميد، واللهم صل على محمد الرؤوف الرحيم"[٩]، أو: جعل المفسِّر خبرا للضمير المفسَّر في: "اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم"[١٠] وأجاز فيه ابن هشام، وصححه الأشموني[١١] أن يُعرِب عطف بيان، كما أعرب الزمخشري {**الْبَيْتَ الْحَرَامَ**} من قوله تعالى[١٢]: {**جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ**

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٥٤، ١٦٣)، (٢/ ١٦٩، ١٧٠).
(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٨٦).
(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص١٧٧).
(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٣٤).
(٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد – ق ١ (٢/ ١١٨).
(٦) ومن المدح: {**لا إله إلا هو الرحمن الرحيم**} ونحو {**قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب**} والذم، نحو: مررت به الخبيث، والترحم، نحو قوله: (فلا تلمه أن ينام البائسا). مغني اللبيب (ص٥٩٣).
(٧) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٣٦٧).
(٨) ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٣١)، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١/ ٥٦٤)، وهمع الهوامع (٣/ ١٤٩)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٩).
(٩) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٨٦).
(١٠) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد – ق ١ (٢/ ١١٨).
(١١) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٢/ ٣٣٣).
(١٢) المائدة: من الآية: ٩٧.

الْبَيْتَ الْحَرَامَ} "عطف بيان على جهة المدح، لا على جهة التوضيح ،كما تجيء الصفة كذلك"[١] "فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي"[٢].

- **"إنَّ ههنا يلعبون صبيانًا"**

حكى أبو حيان أن الأخفش ذهب إلى جواز تقديم الحال على اسم (إنَّ) مع تقدم خبرها عليه، وهو ظرف، و"جاز في الظرف؛ لأن الحال في الظرف، فهو أعم"[٣] "ولا يجوز: أن بك واثقين أخويك، فتنصب "واثقين" على الحال؛ لأن الحال لا يجوز في هذا، لأنك لا تقول: إن بك أخويك، وتسكت"[٤] قال أبو حيان:

"وأجاز الأخفش: إنَّ فيها جالسيَنِ أخويك، تنصب "جالسيَنِ" على الحال... وحكى الكسائي: إنَّ ههنا يلعبون صبيانًا، تجعل "يلعبون" في موضع الحال، وهو حجة للأخفش"[٥] وخطأه المبرد[٦].

وقال به ابن السراج، فأجاز: "إن فيها قائما أخواك"، وقال: "وإن شئت: قائمين أخويك، فتنصب أخويك بـ "إن" وقائمين على الحال، وفيها خبر "إن" وهو خبر مقدم"[٧].

وهو قد روى عن الأخفش رفع "الأخوين" فقال: "وقال الأخفش: أقول: إن في الدار جالسا أخواك"، وهو يخالف ما حكاه أبو حيان، حيث نصب "جالسا" بـ "إن" ورفع "أخوين" بفعلهما، مستغنيًا بهما عن خبر "إن"كقوله: "أذاهب أخواك" برفع "أذاهب" بالابتداء، ورفع "أخويك" بفعلهما مستغنيًا عن خبر الابتداء؛ لأنه جيء به ليتم به الكلام[٨]، فلما تم استُغنِي عنه.

انفرد أبو حيان بحكايته عن الكسائي "إنَّ ههنا يلعبون صبيانًا" حجة لمذهب الأخفش.

---

(١) تفسير الكشاف (١/ ٦٨١).
(٢) مغني اللبيب (ص٥٩٣).
(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ٢١٠).
(٤) الأصول في النحو (١/ ٢٥٥).
(٥) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩١).
(٦) لم أقف عليه في مظانه، وهو في: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٩١)، التذييل والتكميل (٥/ ٢١٠).
(٧) الأصول في النحو (١/ ٢٥٥).
(٨) الأصول في النحو (١/ ٢٥٥).

قلت: الأولى القول بعدم جواز تقدُّم الحال على اسم "إنَّ" مع تقدُّم خبرها، لما فيه من الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي عنهما- والله أعلم-.

- **"خُذْه مَطُوبةً[١] به نفسٌ، ومن الموجوعِ رأسُه، والمسفوهِ رأيُه، والموقوفِ أمرُه"**

ذهب الكسائي[٢] وهشام[٣] إلى القول بجواز أن يقوم التمييز مقام الفاعل، فأجاز في امتلأتِ الدارُ رجالاً: امتُلِئَ رجالٌ، واستدل أبو حيان على مذهبهما بما حكاه الكسائي، فقال: "وحكى الكسائي: خذه مطوبة به نفس.... وحكى الكسائي أيضًا: من الموجوع رأسه، والمسفوه رأيه والموقوف أمره"[٤].

حكاه قبل أبي حيان ابن مالك وهو نادرٌ ولا يعتد به عنده[٥] ، وبعده ناظر الجيش ولا يعول عليه عنده [٦]، وحكاه الشاطبي[٧].

أما الجمهور فذهبوا إلى أن التمييز لا يقوم مقام الفاعل، كما لا يقام المفعول له، ولا معه، ولا الحال؛ لأنها لا يُتَّسَع فيها، بخلاف المصدر وظرفي الزمان والمكان [٨] فلا يقال: طيب نفسٌ، ولا: ضيق به ذرعٌ، في: طاب زيد نفسًا، ضاق به ذرعًا[٩].

- **"القوم خمستُهم، وخمستَهم"**

الخَمْسُ: تأنيث خمسة، وهو: أَخْذَ وَاحدٍ من خَمْسَةٍ، وقولهم: رَبَعْتُ القَوْمَ وخَمَسْتُهُمْ- مخففا- أي: أتموا أربعة وخمسة بي [١٠] وهو اسم جامد، وروى أبو حيان حكاية الكسائي فيه رفعًا

(١) أثبتها أبو حيان "مطوبة" على القياس عند الأخفش، مثل: مبوع، أما في غير ارتشاف الضرب فرويت بالياء فقيل "مَطْيُوبة" مثل مبيوع، وكلاهما شاذ عند الخليل وسيبويه، والقياس عندهما "مطيب" كـ "مخيط" و"مبيع" ينظر: عمدة الكتاب (ص٢٦٢)، وشرح كتاب سيبويه (٥/ ٢٤٥، ٢٤٦).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٦١١)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٣٣٨)، وتمهيد القواعد (٤/ ١٦٣٩)، والمقاصد الشافية (٣/ ١٢)، وشرح الأشموني (١/ ٤٢٤)، وشرح الفارضي (٢/ ١٠٧).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٣٨)، وهمع الهوامع (١/ ٥٨٨).

(٤) ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٣٨).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢٦).

(٦) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٦٤٠).

(٧) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ١٢).

(٨) ينظر: التذييل والتكميل (٦/ ٢٦١)، وهمع الهوامع (١/ ٥٨٩).

(٩) ينظر: المقاصد الشافية (٣/ ١٠)، وحاشية الصبان (٢/ ٩٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٨٨)

(١٠) ينظر: العين (خمس) (٤/ ٢٠٥)، والمحيط (خمس) (١/ ٣٥٠) ، وتاج العروس (خمس) (١٦/ ٢٤).

ونصبًا، فقال.

"وقال الكسائي: تقول العرب: القوم خمستُهم، وخمستَهم، بالرفع والنصب، وكذلك عشرتهم، مَنْ رفعَ رَفعَ بـ "القوم" ومن نصبَ ذهب بها مذهب "وحدهم" ولم يقل "وحده" إلا بالنصب في هؤلاء المواضع"(١).

وقال في موضع آخر: "وحكى الكسائي: القوم خمستُهم بالرفع على الخبر، وخمستَهم بالنصب على الظرف، وليس بحال؛ لامتناع "زيد جالسًا"(٢).

النصب في "خمستهم" لغة الحجازيين، والرفع لغة التميميين (٣) أما توجيههما فاختلف النحويون فيه، على آراء، هي:

ذهب سيبويه، وافقه ابن مالك، إلى أنه اسم معُرّف بالإضافة مؤول بنكرة(٤)، فوُضِع الاسم موضع المصدر الواقع موقع الحال، ك "وحده" في قولهم: مررت به وحده؛ أي: إيحادًا، وإيحادًا وضعت موضع "موحدًا"(٥) على النصب، أما الرفع فعلى التوكيد، ومنه ما "رُوي في نحو: "جاءوا خمستهم": النصب على الحال، والرفع على البدل من الواو"(٦).

ويقال: "مررت بالقوم خمستَهُم، خمستِهِم" والتقدير عند سيبويه في: "خمستَهُم" بالنصب "وحدهم" والمعنى: مررت بهم إفرادا، أي: أفردتهم بالمرور دون غيرهم، و"خمستِهِم" تقديره "كلهم" أي: لم ادع منهم أحدا إلا مررت به(٧).

قال سيبويه في "باب ما جعل من الأسماء مصدرا": "ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة ..... وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول: إن كان جرا

(١) ارتشاف الضرب (٣/ ١١٣٢)، وينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٧٩).

(٢) ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٦٨).

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٧٣، ٣٧٤).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢٧).

(٥) وهو حال من فاعل الفعل المتعدي نحو: ضربت زيدًا وحده، أي: ضربته في حال إيحادي له بالضرب، ومذهب المبرد أنه حال من المفعول، أي: ضربته في حال أنه منفرد بالضرب، وذهب أبو بكر بن طلحة إلى أنه حال من المفعول ليس إلا؛ لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا: مررت به وحده، ينظر: المقتضب (٣/ ٢٣٩)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٥٦٦).

(٦) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٣٤).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (٤/ ٧٩).

فجرا، وإن كان نصبا فنصبا، وإن كان رفعا فرفعا ..... فكذلك أيضا يكون خمستهم نصبا إذا أردت معنى الانفراد، فإن أردت أنك لم تدع منهم أحدا جررت، كما كان ذلك في قضهم"(١).

وتقدير النصب عند ابن مالك على تقدير "جميعا" والرفع على تقدير "جميعهم"(٢).

أما المبرد فنسب إليه أبو حيان القول بأنه "يقدر لفظًا من لفظ الثلاثة فعلاً فتقول: مررت بالقوم فثلثتهم"(٣) لكن بتوثيق رأيه نجده قال بقول سيبويه، فذكر في "باب الاسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك، أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين" أن منه: مررت بالقوم خمستَهم، وما أشبه الخمسة من قولك: ثلاثتهم، وأربعتهم، ويجوز نصبه، وإجراؤه على الأول، فالنصب على أنه اسم وُضِع موضع المصدر، ومعناه: مررت بهؤلاء تخميسا؛ أي: خصصتهم فلم أخلط معهم أحدا ك "وحده" في: مررت بزيد وحده، أي: أوحدته بمرورى إيحادا، نحو: أفردته بمرورى إفرادا، وهو في معنى المصدر، أما إجراؤه على ما سبقه- الاتباع- فمعناه: لم أبقِ من هؤلاء الخمسة أحدا، والمعنى يحتمل المرور بغيرهم، فأجري مجرى "كل" في: مررت بإخوتك كلهم، فجاز فيه أن تكون قد مررت بغيرهم (٤).

وذهب يونس إلى أن "خمستهم" ينتصب انتصاب الظرف، كما ذهب إليه في "وحده"(٥) وكان يجيز: "زيدٌ وحدهُ" يجعله خبر الأول(٦) وذهب إليه أبو حيان، ودلَّل على صحة هذا المذهب بما حكاه الكسائي من رفع "خمستهم" في قولهم: القوم خمستُهم، وذكر أنه لا يصح في وجه النصب أن يكون حالا؛ لامتناع "زيد جالسًا" كما لا يصح على تقدير سيبويه، أن يكون "خمستُهُم" خبرا، سواء أكان

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٢٧) وذكر ابن عقيل تعليقا على تقدير المصنف، فقال: "قيل: وظاهر كلام المصنف في الشرح أن المعنى في اللغتين على حد واحد ... وذكر غيره [المبرد] بينهما فرقا، وهو أن النصب على الحال أو الظرف يقتضي ألا يكون مع المذكورين غيرهم، للزوم الكذب؛ إذ المعنى: مررت بالقوم مع التقييد بالعدد المذكور، فلو زادوا على ذلك كان كذبا؛ وأما الإتباع فمعناه: مررت بالثلاثة كلهم، وإذا كان معهم غيرهم لم يكذب ذلك" المساعد (٢/ ١٢، ١٣)، وينظر كلام المبرد في: المقتضب (٣/ ٢٣٩).

(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١٥٦٨).

(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٢٣٩).

(٥) ينظر رأي يونس في "وحده" الكتاب (١/ ٣٧٧، ٣٧٨)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٦٤).

(٦) ينظر: المسائل البصريات (١/ ٦٥٩).

بمعنى "كلهم" أم بمعنى "وحدهم" على مذهبه في "وحدهم" لأنه لا يصح عنده أن يقال: زيد وحدُهَ، لكنهم قد نقلوا أن العرب قالت: "زيدٌ وحدُهُ" و"القوم خمستُهم" بالرفع والنصب، فوجب قبوله وإن خالف رأي سيبويه أو غيره(١).

قال: "والدليل علي صحة هذا المذهب ما روي الكسائي أن العرب تقول: القوم خمستُهُم وخمستَهم، وكذلك عشرتُهُم، وعشرتَهم، فمن رفع "الخمسة" رفعها بالقوم، ومن نصب نصب على الظرف، فكونهم جعلوه في موضع الخبر دليل على أنه
ليس بحال؛ لأن قولك: زيد جالسًا، لا يجوز"(٢).

وهذه الحكاية لم تُرْو بلفظها قبل أبي حيان، ورويت بعده عند ناظر الجيش، والفارضي وبلا عزو(٣).

قلت: رأي سيبويه أولى بالقبول في تأويل النصب؛ لبُعْد قولهم "خمستهم" عن الظرفية، واحتمالها المصدرية- والله أعلم-.

- **"ما كنت لآتيك" بفتح اللام**

"لام كي" أحد الحروف التي تضمر بعدها "أن" المصدرية الناصبة للفعل المضارع- وجوبا، أو جوازًا- وهي لام جارة للمصدر المؤول من "أن" والفعل المضارع، نحو: جئت لأكرمك، وقوله تعالى(٤): {**وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم**} و(٥): {**وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ**} وقوله(٦): {**إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا (١) لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ**}(٧) وهي متحركة، وفي حركتها وردت حكاية الكسائي قال أبو حيان: "وحركة "لام كي" الكسر، والفتح لغة، قرأ سعيد بن جبير "وإن كان مكرهم لتزول"

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ٧٩).
(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٩/ ٣٩).
(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ١٠٢٤)، وشرح الفارضي (٢/ ٢٨٤).
(٤) الأنفال: من الآية: ٣٣.
(٥) إبراهيم: من الآية: ٤٦.
(٦) الفتح: الآية (١) ومن الآية (٢).
(٧) ينظر: المقتضب (٢/ ٧)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٨٠).

بالفتح[١]، وحكى الكسائي عن أبي حزام العُكْلِي [٢] "ما كنت لَآتيك" بفتح اللام"[٣].

لام الجر حرف؛ لذا وجب تحريكه؛ إذ لا يمكن الابتداء به ساكنا، فحُرِّك بأخف الحركات، وهو الفتح؛ وبه حصل الغرض، ولم يكن هناك حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منه، وكُسِرت مع الظاهر؛ للفرق بينها وبين لام الابتداء، فيقال: "إنَّ هذا لَزيدٌ" إذا أريد أنه هو، ويقال: "إنَّ هذا لِزيد" إذا أريدت أنه يملكه، وقد تفتح معه على الأصل لغة- نسبها ابن مالك لغير خزاعة[٤]- شبهوه بالمضمر؛ لأنه مما يردُّ الأشياء إلى أصولها في أكثر الأحوال؛ فلما كان الأصل فيها الفتح، تركت مع المضمر مفتوحة [٥].

وقد تفتح مع الفعل في لغة عُكْلٍ وبَلْعَنْبر نسبها إليهما ابن مالك[٦]، وعلى هذه اللغة وردت نصوص منها، قراءة سعيد بن جبير "لَتزولَ" فتح اللام الأولى والثانية[٧] في قوله تعالى[٨]: **{وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ}** ووجهت بأنها رُدَّت إلى أصلها؛ لأن أصل حركة اللام الجارة الفتح [٩]، ووجهها العكبري بأنها "على لغة من فتح لام كي"[١٠].

---

(١) عزيت له في: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٢)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٦٦١، ١٧٠٧)، والتذييل والتكميل (١١/ ١٨٥)، والجنى الداني (ص١٨٤)، وتمهيد القواعد (٦/ ٢٩٣٨)، وشرح الفارضي (٢/ ٣٩٠) ولم أقف عليها في مظانها.

(٢) وقع خلط في اسمه ففي سر صناعة الإعراب (٢/ ١٢)، أبو حزام العكلي، وهو الصحيح، وفي: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٨١) "أبي خزم العكلي"، وفي: ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٦١) "أبي حرام العتكي"، وهو غالب بن الحارث العُكْلِي، أبو حزام، عاش في العصر العباسي الأول، حَفِل شعرُهُ بالغريب، سمع منه الكسائي، ونقل عنه أبو عمرو الشيباني عاش أيام المهدى، توفي سنة ١٧٠ هـ. ينظر: تاريخ التراث العربي لسزكين- الشعر (٤/ ٢٣٦)، وأبو حزام العكلي غالب بن الحارث ١٧٠ هـ شعره ومروياته ومعجمه اللغوي (ص: ٧٠).

(٣) ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٦١).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٤).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٨٠، ٤٨١).

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٤٤).

(٧) ذكر في الجنى الداني (ص١٨٤)، وتمهيد القواعد (٦/ ٢٩٣٨) أن المبرد رواها عنه. ولم أقف عليه عنده، وينظر: البحر المحيط (٦/ ٤٥٥)، وشرح الفارضي (٢/ ٣٩٠)، ومعجم القراءات القرآنية (٣/ ٢٤٣)، وذكرها العكبري دون عزو في: التبيان (٢/ ٧٧٤).

(٨) إبراهيم: من الآية: ٤٦.

(٩) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٢)، والبحر المحيط (٦/ ٤٥٥).

(١٠) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٧٧٤).

وقرأ أبو السمَّال "لَيعذبهم" بفتح اللام[١]، في قوله تعالى : {وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ} وروي عن أبي زيد أنه سمع من يقولها كذلك[٢]، ونقل عنه ابن خالويه أنه حكى "أن من العرب مَن يفتح كل لام إلا في قولهم: "الحمد لله"[٣].

أما قراءة أبي السمَّال فعند ابن جني، هي "من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[٤] وعند ابن عطية، "هي لغة غير معروفة ولا مستعملة في القرآن" [٥].

ودليلا على هذه اللغة أورد أبو حيان ما حكاه الكسائي عن أبي حزام العكلي "ما كنت لَآتيك" بفتح اللام، واستدل بها قبله ابن جني[٦]، وابن يعيش[٧].

قلت: المشهور في لام كي الكسر، وبالرغم من تعدد الأدلة بفتحها إلا أنه يحفظ ولا يقاس عليه.

- **"إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ بيننا حجرٌ"**

ينصب الفعل بعد "حتى" وحكى الكسائي الرفع بعدها، قال أبو حيان في "باب النواصب للفعل المضارع المعرب":

"حتى": .... "فإن كان [الفعل قبلها] واجبًا، فإما أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها أو لا، إن لم يكن سببًا نحو: سرت حتى تطلعَ الشمس، وجب النصب على الغاية، وأجاز الكوفيون فيه الرفع، وحكوا من كلام العرب: سرت حتى تطلعُ الشمس، برفع "تطلع"، وحكى الكسائي: "إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ بيننا حجر" برفع يسقط"[٨].

---

(١) ينظر: البحر المحيط (٥/ ٣١٢)، وتفسير اللباب لابن عادل (٩/ ٥٠٥)، وحدائق الروح والريحان (١٠/ ٤١٣)، ومعجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٤٨)،.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٣)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٧٠٦، ١٧٠٧)، والمساعد (٢/ ٢٦٠).

(٣) مختصر في شواذ القرآن (ص: ٤٩، ٥٠)، وينظر: اللباب في علوم الكتاب (٩/ ٥٠٥).

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٣).

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٥٢١).

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/ ١٣).

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٨١).

(٨) ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٦٤).

ينصب الفعل بعد "حتى" إذا كان مستقبلاً[١]، فإن لم يكن ما قبلها سببًا [٢] في حصول الفعل بعدها، فحكمه لزوم النصب عند البصريين ومن وافقهم[٣]؛ نحو: سرتُ حتّى تطلع الشّمس، وأسيرُ حتّى تطلع الشّمس، ولأسيرنَّ حتى تطلعَ الشمس؛ لانتفاء السببية؛ لأن طلوع الشمس لا يؤديه السير[٤] ونحو: وما سرتُ إلى البلدة حتى أدخلَها؛ لأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير، وأسرتَ حتى تدخلَها؛ لأن السبب لم يتحقق وجوده، ولزم النصب؛ "لأنه لو رفع لزم أن يكون مستأنَفًا مقطوعًا بوقوعه، وما قبلها سببٌ له وذلك لا يصح"؛ لأن ما قبلها غير سبب، "فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب، أو الشك فيه"[٥] و"حتى" هنا لا تكون إلا بمعنى الغاية "إلى أن" أي: إلى أن تطلع الشمس[٦].

قال سيبويه: "وذلك قولك: سرت حتى يدخلها زيدا، إذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك ولم يكن سببه، فيصير هذا كقولك: سرت حتى تطلع الشمس؛ لأن سيرك لا يكون سببا لطلوع الشمس ولا يؤديه"[٧].

وذهب الكوفيون[٨] إلى جواز الرفع؛ وحكوا من كلام العرب: سرت حتى تطلعُ الشمسُ

---

(١) والاستقبال إما أن يكون حقيقيًّا، أي: يكون مستقبلًا بالنسبة إلى زمن التكلم، نحو: لأسيرنَّ حتى أدخلَ المدينة، فالنصب واجب، وإما أن يكون استقباله غير حقيقي، أي: كان مستقبلًا بالنسبة إلى ما قبل "حتى" خاصة، فالنصب جائز، كقوله تعالى: **{وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ}** [البقرة من الآية: ٢١٤]، ففي قراءة نافع بالرفع على تأويله بالحال؛ إذ يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول- صلى الله عليه وسلم- والذين آمنوا معه بالدخول في القول، فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال، وقرأها الباقون بالنصب على تأويله بالمستقبل، فيقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال. ينظر: الكتاب (٣/ ١٦، ١٧)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٣٢)، وشرح الأشموني (١/ ٣٤٥).

(٢) معنى قولهم: أن يكون ما قبل "حتى" سبباً، هو أن يكون فاعل الفعل الذي بعدها، هو فاعل الفعل الذي قبلها، أو سببي يشعر به اللفظ السابق نحو: سرت حتى تدخل راحلتي، أو حتى تكل مطيتي ينظر: المساعد (٣/ ١١٧).

(٣) ينظر: المقتضب (٢/ ٤٢)، والأصول (٢/ ١٥٢)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٢/ ١٤٧)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٣٤، ٢٣٥)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢٧٦)، وتمهيد القواعد (٨/ ٤٢٨٧).

(٤) ينظر: البديع (١/ ٦١٠)، وشرح قطر الندى وبل الصدى (ص٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ٣٤٥).

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني (ص٥٥٧)، وينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٣٧٤).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٤٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٥٤).

(٧) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٥).

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٢٥١)، والمساعد (٣/ ١١٧)، وتمهيد القواعد (٨/ ٤٢٨٨).

بِعَرَفَةَ، بالرفع؛ "لأن طلوع الشمس بهذه البقعة يكون سببا لجِدِّ السير لو ضَعُف" [١] ومن أدلة مذهبهم ما حكاه الكسائي: "إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ بيننا حجر" برفع يسقط".

قال الفراء: "فإذا رأيت قبلها فعلا ماضيا وبعدها "يَفعَل" في معنى مضىّ وليس ما قبل "حتّى يفعل" يطول فارفع "يفعل" بعدها، كقولك: جئت حتى أكونُ معك قريبا ، وكان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد حتّى وإن كان ماضيا إذا كان لغير الأوّل ، فيقولون : سرت حتى يدخلها زيد، فزعم الكسائيّ أنه سمع العرب تقول: سرنا حتى تطلعُ لنا الشمسُ بزبالة[٢]، فرفع والفعل لـ "الشمس"، وسُمِعَ: إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ حجرٌ بيننا، رفعا، قال: وأنشدني الكسائي[٣]: ...

ونُنكِـــرُ يـــومَ الـــرَّوعِ أَلـــوانَ خيلِنـــا مـــنَ الطَّعـــنِ حـــتَّى نَحسِـــبَ الجـــوْنَ أَشْـــقَرَا

فنصب هاهنا لأن الإنكار يتطاول، وهو الوجه الثاني من باب حتى"[٤].

قلت: ذكر ابن عقيل أن الفراء زعم أنه لم يسمع فيها إلا الرفع[٥]، لكن كما هو واضح من نص الفراء أنه حكى أن أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد "حتى".

وردَّ ابن عصفور قول الكوفيين، فقال: "وهذا أسوأ ما سُمِع عنهم، ألا ترى أنَّ هذا سبب؛ لأنَّ طلوعَ الشمس بهذه البقعة يكون سبب جِدِّ السير لو ضَعُف، فهم قد أخذوا سببًا، وغلطوا فيه، وجعلوه غير سبب، وكسروا القانون بناء على فهمهم السَّيِّئ"[٦].

وحكاية الكسائي استدل بها قبل أبي حيان الفراء دليلا على مذهبه ومذهب الكوفيين[٧]،

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٢٧٦).

(٢) زَبَّالَة "من قرى المدينة، سميت بضبطها الماء وأخذها منه كثيرًا، وقيل سميت بزبالة بنت مسعود من العماليق نزلت موضعها فسميت بها" الروض المعطار (ص: ٢٨٤)، وينظر: تاج العروس (زبل) (٢٩/ ١١٢).

(٣) البيت من الطويل، قائله النابغة الجعدي في ديوانه (ص: ٧٠)، الأصول في النحو (٢/ ١٦٧)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٣٤١)، والوساطة بين المتنبي وخصومه (ص٣٩٨)، وأمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد (١/ ٢٦٧)، وزهر الآداب وثمر الألباب (٢/ ٣٥٩)، والحماسة البصرية (١/ ٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٥).

(٤) معاني القرآن للفراء (١/ ١٣٤).

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٣/ ١١٧).

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ٢٧٦).

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ١٣٤).

واستدل بها بعده بعض العلماء على ذلك[١].

قلت: النصب في الفعل بعد حتى هو الأولى بالقول؛ لمناسبة علامة الإعراب- وهي النصب- للمعنى، وهو انتفاء السببية، وعدم وقوع الفعل- والله أعلم-.

- **"أفوقَ تنام أم أسفل"**

قد يحذف المضاف إليه مقدَّرًا وجوده فيترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف مجردًا عن التنوين؛ إشعارًا بحذف المضاف إليه[٢]، واستدل أبو حيان على حذف المضاف إليه مع تقدير وجود لفظه بحكاية الكسائي، فقال:

"وقد تلزم الإضافة معنى لا لفظًا اسمًا، وإن كان يجوز فيها الإضافة لفظًا ومعنى، وذلك بحذف ما يضاف إليه، فمن ذلك: .... أو نوى لفظ المضاف إليه نحو: ما حكى الكسائي "أفوقَ تنام أم أسفل" على تقدير: أفوق هذا تنام أم أسفل منه"[٣].

قد ينوى لفظ المضاف إليه فيحذف ويبقى المضاف على هيئته قبل الحذف، ومنه ما سُمِع من حذف المضاف إليه في قراءة: **{لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ}**[٤] فحذف ولم يبنِ[٥] ولم ينوِّن.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي (٦/ ٤٥)

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٦)، وشرح الألفية لابن هانئ (٢/ ٢١٠).

(٣) ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٢٠).

(٤) نُسِبت لعاصم الجحدري وعون العقيلي، في: الزيادة والإحسان في علوم القرآن (٨/ ٧٨)، وشرح الشذور لابن هشام (ص١٣٨)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٧١٩)، وبلا عزو في: المقتضب (٤/ ٢٠٧)، والخصائص (٢/ ٣٦٧)، والمغني (ص٢٠٩)، وحاشية الطيبي على الكشاف (١٢/ ٢١٠)، وذكر بعض العلماء أنها ليست قراءة بل وجه، قال الفراء: "فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ: كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه (قبل) و (بعد)" معاني القرآن (٢/ ٣٢٠: ٣٢٢)، وعلَّق النحاس على قوله، بأن: "للفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة، الغلط فيها بيّن فمنها أنه زعم أنه يجوز "من قبلِ ومن بعدِ" .... والغلط في هذا بيّن لأنه ليس في القرآن "لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ" إعراب القرآن (٣/ ١٧٩) والحق أن الفراء لم يذكر أنها قراءة، بل ذكر أنه وجهٌ حذِف فيه المضاف إليه، وتبعه ابن جني فقال: "وسُمِع أيضًا: "لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ" فحَذَف ولم يَبْنِ"؛ ولذا قال المحقق في "يريد أن هذا سمع عن بعض العرب؛ ولم ترد به قراءة، وإنما الوارد في القراءة غير الضم والكسر مع التنوين ... ويبدو أن الأمر اشتبه على ابن هشام ومن تبعه، فظنَّ قراءتهما بدون تنوين فجعل ذلك قراءة، وممن تابعه الأشموني في مبحث الإضافة، ونسب الشيخ خالد في شرحه للتوضيح ذلك إلى الحجدري والعقيلي، وقد علمت أن قراءتهما بالتنوين" الخصائص (٢/ ٣٦٧) (حاشية: ٤) وقراءة الجر والتنوين هي المعروفة عن أبي السمال، وعاصم الجحدري، وعون العقيلي ينظر: البحر المحيط (٨/ ٣٧٥).

(٥) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٦٧).

ووضع الفراء لجوازه قيدًا، وهو أنه يكون "في الشيئين يصطحبان، مثل: اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصف أو ربع درهم، وجئتك قبل أو بعد العصر، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان، مثل: الدار والغلام: فلا تجيزنَّ: اشتريت دار أو غلام زيد، ولكن: عبد أو أمة زيد، وعين أو أذن، ويد أو رجل، وما أشبهه"(١).

وذكر ابن مالك أنَّ "هذا الاستعمال في الأسماء الناقصة الدلالة قليل، أما في الأسماء التامة الدلالة فهو كثير"(٢) واشترط لجوازه العطف على المضاف المحذوفِ منه المضافُ إليه، ويكونَ ذلك المعطوف مضافًا إلى مثلِ المحذوفِ(٣)، وذكر في غير موضع أنَّه يقع كثيرا مع هذا الشرط، كقول بعضهم: "قطع الله يد ورجل من قالها(٤)؛ لذا قال في الخلاصة(٥):

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلَا

وقد يقع حذف المضاف إليه مع إبقاء المضاف على هيئته قبل الحذف دون عطف لمضاف إلى مثل المحذوف عليه، ومن ذلك قراءة ابنِ مُحَيْصِنٍ: **{فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ}** بضم "خوفَ" دون تنوين، من قوله تعالى(٦): **{فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}**، أي: فلا خوف شيء عليهم(٧)، ومنه قول أبي برزة الأسلمي: "غزوت مع رسول الله- صلّى الله عليه وسلّم- سبع غزوات أو ثمانيَ"(٨) بفتح الياء في: "ثمانيَ" دون تنوين، والأصل: أو ثمانيَ غزوات، ومنه قول بعض العرب:

---

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢١: ٣٢٢).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٤٨، ٢٤٩).

(٣) ضعف ابن هشام هذا الشرط، فقال: "ويَحتَمل أن يريد: بشرطِ عطفِ الذي حُذف منه المضافُ إليه على مضافٍ إلى مثلِ المحذوف، لكن هذا ضعيف؛ لأنه يَفُوتُه حين ذاك قَيْدُ الفصل بالمعطوف بين المتضايفين". حاشيتان على الألفية (١/ ٧٢٤).

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٦) ، وشرح التسهيل (٣/ ٢٤٨) ، وشرح ابن الناظم (ص ٢٨٨).

(٥) ألفية ابن مالك (ص٢٢١).

(٦) البقرة: من الآية: ٣٨، والقراءة لابن محيصن، والأعرج، في: الكامل في القراءات (ص٤٨٣) ولابن محيصن بخلاف عنه في: تفسير ابن عطية (١/ ١٣٢، ١٩٨)، والبحر المحيط (١/ ٢٧٤، ٥٦٤)، واللباب في علوم الكتاب (١٧/ ٢٨٩)، وله بلا خلاف في: إتحاف فضلاء البشر (ص١٧٦).

(٧) حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك (١/ ٧٢٥)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٢١٤).

(٨) أخرجه في صحيح البخاري (باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة) (١/ ٤٠٥) (ح: ١١٥٣) وفيه: "وثمان" بدون ياء، وفي المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح (١/ ٥٠٢): (ح: ٥٥٥ - (٦١٢٧) (أَوَ ثَمَانِيَا)، وبالياء المفتوحة دون تنوين (وَثَمَانِيَ)، أخرجه في: التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح (كتاب العمل في الصلاة) (ص١٨٣): (ح: ٦٣٣)،

سلامُ عليكم، بلا تنوين، يريد: سلامُ الله[١]، ومنه قول الشاعر[٢]:

وَمِــنْ قَبْــلِ نَادَى كُــلُّ مَــوْلَى قَرَابَــةٍ فَمَــا عَطَفَــتْ مَــوْلَى عَلَيــهِ العَوَاطِــفُ

كذا رواه الثقات بكسر اللام[٣] فحذف المضاف إليه وترك المضاف على هيئته التي كان عليها قبل الحذف.

ومن ذلك ما حكاه الكسائي "أفوقَ تنام أم أسفل؟" بنصب "فوق" على تقدير وجود المضاف إليه، كأنه قال: أفوق هذا تنام أم أسفل منه ؟[٤]، وعلى ذلك استدل به جمع من العلماء، منهم ابن جني، وابن سيده، وابن مالك[٥]، وغيرهم[٦].

- **"أطعمونا لحمًا سمينًا شاة ذبحوها"**

قد يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه مجرورًا، كما كان قبل الحذف، دون عطفه على مثل المحذوف، واستشهد أبو حيان بما حكاه الكسائي، فقال:

"وربما جُرَّ دون عطف، حكى الكسائي عن العرب: أطعمونا لحمًا سمينًا شاةٍ ذبحوها"[٧].

قد يُحذَف المضاف مع إبقاء المضاف إليه مجرورًا كحاله قبل الحذف، نحو: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، وما مثل أبيك وأخيك يفعلان ذلك، والأصل: ولا كل بيضاء، ولا مثل أبيك ومثل أخيك[٨].

وجمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد (باب الأفعال الممتنعة في الصلاة والجائزة) (١/ ٢٦٢) (ح: ١٥٩٦)، وصحيح الكتب التسعة وزوائده (باب الأمر بالسكون في الصلاة) (ص٢٢٥) (ح: ١٤٧٠).

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٢١٤: ٣٢١٦).

(٢) من الطويل، قال العيني: "لم أقف على اسم قائله" المقاصد النحوية (٣/ ١٣٤٧)، وبلا نسبة في: ضرائر الشعر (ص١٢٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٦٣، ٩٧٧)، وشرح ابن الناظم (ص٢٨٨)، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (٢/ ٣٩٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٨٢٢)، وشرح قطر الندى (ص٢٠)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٢١٤)، وشرح الأشموني (٢/ ١٦٨).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٢١٤).

(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٧٧)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٢٨٨).

(٥) ينظر: الخصائص (٢/ ٣٦٧)، والمحكم (٦/ ٥٨٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٤٨).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم (ص٢٨٨)، ولسان العرب (ف و ق) (١٠/ ٣١٥)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٢٠)، وتمهيد القواعد (٧/ ٣٢١٤)، وهمع الهوامع (٢/ ١٩٧)، وتاج العروس (ف و ق) (٢٦/ ٣١٩).

(٧) ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٣٩)، وينظر: البحر المحيط (١/ ٣٠٧).

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٤٤)، والمسائل الحلبيات (ص٧٨)، والبديع في علم العربية (١/٣٠٣)، وشرح التسهيل

قال سيبويه: "وتقول: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت "شحمة" و"بيضاء" في موضع جر، كأنك أظهرت "كل" فقلت: ولا كل بيضاء، قال الشاعر أبو دواد[١]:

أكـــلُّ امـــرئٍ تحســـبين امـــرءًا ونارٍ توقَّـــــدُ باللَّيـــــلِ نارَا

فاستغنيت عن تثنية "كل" لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب"[٢].

ووضع ابن مالك شرطًا لكي يكون قياسيًّا، وهو أن يكون معطوفًا على مضاف مذكور مثله لفظًا ومعنًى، سواء أكان المعطوف متصلا بالعاطف أم منفصلا عنه بـ "لا"[٣] .

وقد يُحذَف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا، دون أن يُعطَف على مضاف مماثل للمحذوف لفظًا ومعنًى، ومنه قراءة سليمانُ بن جماز المدني[٤] بجرّ **{الآخرة}** من قوله تعالى[٥]: **{تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ}** "على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله، وقدَّره الزمخشري، وابن مالك، وغيرهما بـ "والله يريد عرض الآخرة" وعيب هذا التقدير[٦]؛ لذا أصلح الزمخشري اللفظ، فقال: "على التقابل، يعنى ثوابها"[٧].

لابن مالك (٣/ ٢٧٠، ٢٧١) وذهب الأخفش وافقه ابن السراج، ونسبه ابن يعيش للكوفيين إلى أن ذلك من العطف على عاملين، قال ابن السراج: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة، فعطف على كل وما، ومن ذلك: أكل امرئ..." الأصول (٢/ ٧٠)، وينظر: شرح المفصل (٢/ ١٩٧)، وضرائر الشعر (ص١٦٦).

(١) البيت من المتقارب، قائله أبي دؤاد الإيادي في: الأصمعيات (ص١٩١)، والشعر والشعراء (٢٣٣/١)، وعدي بن زيد العبادي، في: الكامل للمبرد (١/ ٢٢٩، ٣/ ٧٥)، وبلا نسبة في: الأصول (٢/ ٧٠)، والمسائل الحلبيات (ص٧٩)، وكتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص٤٣٩)، والتمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري (ص٧٨).

(٢) الكتاب لسيبويه (٦٥/١، ٦٦).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٧٠، ٢٧١).

(٤) ينظر القراءة في: المحتسب (١/ ٣٩٧)، والمحرر الوجيز (٢/ ٥٥٢)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٤٥٨)، وحاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (٤/ ٢٩١).

(٥) الأنفال: من الآية: ٦٧.

(٦) عيب على مَن قدره بـ "عرض" إذ لا يحسن أن يقال: والله يريد عرض الآخرة؛ لأنّ أمور الآخرة دائمة مستمرة، فلا يطلق عليها العرض، فإن جعل مجازاً عن مطلق ما فيها فتكلف، فأصلحه الزمخشري بأنْ جَعَله كذلك لأجل المقابلة والمشاكلة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٧١)، والدر المصون (٥/ ٦٣٨)، وتفسير "اللباب" (٩/ ٥٦٩)، وحاشيه الشهاب (٤/ ٢٩١)، وشرح التصريح (٧٣٠/١)، وروح المعاني (٥/ ٢٢٩).

(٧) الكشاف للزمخشري (٢/ ٢٣٧).

وقيل معناه: والله يريد عمل أو ثواب الآخرة[١].

وعليه وُجِّه[٢] ما في حديث الدجال من قول بعض الصحابة- رضي الله عنهم-: "قلنا يا رسول الله: ما لبثه في الأرض؟ قال: "أربعين يوما" أي: لبث أربعين يوما"[٣] وكقول الشاعر[٤]:

نَضَّـــــرَ اللهُ أعْظُمًـــــا دَفَنُوهَـــــا بِسِجِسْـــــتَانَ طَلْحـــــةِ الطَّلَحَـــــاتِ

على تقدير: أعظم طلحة الطلحات[٥] .

واستدل أبو حيان على هذا النوع- من حذف المضاف مع جر المضاف إليه دون وجود عاطف- بحكاية الكسائي "أطعمونا لحمًا سمينًا شاةٍ ذبحوها" "يريد: أطعمونا لحمًا سمينًا لحمَ شاةٍ ذبحوها، فحُذِفت "لحم" لدلالة "لحمًا" المتقدم عليه"[٦] واعتمادًا على هذه الحكاية ذكر أن الكوفيين أجازوا القياس عليها.

وذكر أبو حيان أن ابن عصفور لم يشترط أن يكون المحذوف معطوفًا على مضاف مماثل للمحذوف[٧]، لكن عند النظر نستنتج ما يأتي:

أولًا: أن سيبويه والبصريين لم يصرحوا بهذا الشرط وتبعهم ابن عصفور في ذلك[٨].

ثانيًا: أن هذا الشرط تحقق فيما أوردوه من أمثلة وشواهد، ومع ذلك لم يقولوا بقياسية الجر مع الحذف والعطف، بل إن ابن عصفور قال في "فصل النقص": "وإن جاء شيء من هذا النوع في

(١) ينظر: الدر المصون (٥/ ٦٣٨)، وروح المعاني للألوسي (٥/ ٢٢٩).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٢٥٢).

(٣) أخرجه عن النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْكِلَابِيِّ الْأَنْصَارِيِّ في مسند أحمد (٢٩/ ١٧٢): رقم (١٧٦٢٩)، ومسند الشاميين للطبراني (١/ ٣٥٤) رقم (٦١٤) ، وأخرجه الحاكم في المستدرك كتاب الفتن والملاحم (٤ /٧٣٥) (ح: ٨٧٢٨)، وجامع المسانيد لابن الجوزي (٧/ ٢٦٥) رقم: (٦٥٨٦)، و الجامع الكبير (٢٢/ ٢٠٦) رقم: (٥٩٠/ ٢).

(٤) البيت من الخفيف، قاله عبيد الله بن قيس الرقيّات، في ديوانه (ص: ٢٠)، ويروى "نصر الله" و"رحم الله"، الحيوان (١/ ٢٢٠)، واللامع العزيزي (ص٦٤٧)، وبلا نسبة في: شرح المعلقات التسع (ص١٤٧)، والمقتضب (٢/ ١٨٨)، والعقد الفريد (١/ ٢٤٧)، وشرح الكتاب (٤/ ١٤٤)، والمسائل العسكريات (ص١١٣).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٧١).

(٦) ينظر: ضرائر الشعر (ص١٦٧)

(٧) ينظر: المقرب لابن عصفور (١/ ٢١٤)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٣٩).

(٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٤٤)، والمسائل الحلبيات (ص٧٨)، والبديع في علم العربية (١/٣٠٣)، وشرح المفصل (٢/ ١٩٧)، وضرائر الشعر لابن عصفور (ص١٦٦).

الكلام حفظ ولا يقاس عليه ..... نحو: ما حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قال: أطعمونا لحمًا[١] سمينًا شاة ذبحوها .... ومن هذا النوع عند س: ما كل سوداء تمرة بيضاء شحمة، فحذف "كل" لدلالة "كل" المتقدم عليه"[٢].

ثالثًا: أن ابن مالك استخرج الشرط من شواهد سيبويه وسابقيه وأمثلتهم، وقال بقياسيته.

رابعًا: أن أكثر النحويين لم يفرق بين حذف المضاف وإبقاء عمله معطوفًا على مثله أو غير معطوف، واتفقوا على جوازه في الضرورة، أما في الاختيار، فأكثرهم ذهب إلى أن ما سُمِع منه يحفظ ولا يقاس عليه، فابن جني لم ينكره مع قلته، فقال عندما تحدث عن قراءة ابن جمَّاز: "وجه جواز ذلك على عزَّته وقلة نظيره- أنه لما قال: "تريدون عرض الدنيا"، فجرى ذكر العرض فصار كأنه أعاده ثانيا، فقال: عرض الآخرة، ولا يُنْكَر نحو ذلك"[٣] وكلامه يشعر بالتوقف على ما سُمِع منه ولا يقاس عليه، وقد صرَّح بذلك ابن يعيش، وابن عصفور [٤] قال ابن يعيش: "اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال"[٥] أما ابن مالك وافقه أبو حيان[٦] فقسمه إلى نوعين، قياسي، وهو ما تحقق فيه شرط العطف على مماثل للمحذوف، وغير قياسي، إذا لم يتحقق فيه الشرط، وقد ذكر أبو حيان[٧] والسيوطي أن حذف المضاف، وإبقاء عمله دون عطف خاص بالضرورة عند البصريين، "خلافًا للكوفية في تجويزهم ذلك في الاختيار، حكوا: أطعمونا لحمًا سمينًا شاةٍ، أي: لحمَ شاةٍ، فقاسوا عليه نحو: يعجبني ضرب زيدٍ، أي: ضربَ زيدٍ، والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ"[٨].

قلت: إن وجهي حذف المضاف مع عطفه على مماثله، أو عدم عطفه- مع إبقاء المضاف إليه مجرورًا كما كان حاله قبل الحذف- واردان عن العرب وفي فصيح الكلام، لذا فهما جائزان، لكن الحذف مع الطف أولى من الحذف مع عدم العطف، إلا إذا دعت الضرورة لذلك ولم يحدث لبس

(١) في ضرائر الشعر (ص١٦٧): "لحميا" بدلا من "لحمًا".
(٢) ضرائر الشعر (ص: ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧)
(٣) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٣٩٧).
(٤) ضرائر الشعر (ص: ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧).
(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٩٧).
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٣٩).
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٠).
(٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٥٢٢).

فيجوز الالتجاء إليه، وفي جواز الوجهين سعة في اللغة على المتكلمين بها وهذا يُحمَد للغتنا العربية- والله أعلم-.

وسبق أبا حيان بالاستشهاد بها على ذلك ابن عصفور، واستشهد بها بعده ابن عقيل، والسيوطي، والألوسي[١].

- **"هذا غلام والله زيد"**

المضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين، وهو من تمامه فالقياس يقتضي أن لا يجوز الفصل بينهما، إلا أنه ورد الفصل بينهما شعرًا ونثرًا، ومن النثر ما حكاه الكسائي، واستدل به أبو حيان، فقال:

"وقد جاء الفصل بينهما بالقسم في النثر، حكى الكسائي: "هذا غلامُ والله زيدٍ" وحكى أبو عبيدة عن العرب: "الشاة لتجتر فتسمع صوتَ والله ربِّها" يريد: هذا غلام زيد والله، وتسمع صوت ربها والله"[٢] .

اتفق النحويون على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر[٣] فيفصل بالظرف والجار والمجرور[٤] وهو على قبحه جائز [٥]كثير لضرورة الشاعر[٦] إلا أنَّ الكوفيين ومن تبعهم[٧] ذهبوا إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر؛ لأن العرب قد استعملته كثيرًا في أشعارها[٨] واستدلوا على صحة مذهبهم، بما حكاه الكسائي من قول بعض العرب: هذا غلام والله زيد، وما حكاه أبو عبيدة، عن بعض العرب: "إن الشاة لَتَجْتَرُّ فتسمع صوت

(١) ينظر: المساعد (٢/ ٣٦٧)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٢٢)، وروح المعاني (١/ ٢٥٢).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٥).

(٣) لم يخص سيبويه وغيره كابن الوراق والزمخشري وابن الأثير، وابن الخباز، الفصل بالضرورة، قال سيبويه: "ولا يجوز: يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور" الكتاب لسيبويه (١/ ١٧٦، ١٧٧) وينظر: علل النحو (ص٥٥١)، المفصل (ص١٣٠)، والبديع (١/ ٣٠١)، وتوجيه اللمع (ص٤٠٠).

(٤) ينظر: الأصول (٢/ ٢٢٧)، والإنصاف (٢/ ٣٤٩، ٣٥٢)، وشرح التصريح (١/ ٧٣٢).

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ٢٤)، والتعليقة (٢/ ٢٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٠٥).

(٦) ذكر الضرورة ابن جني وابن يعيش، وابن مالك ينظر: الخصائص (٢/ ٤٠٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٨٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨٠).

(٧) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٧٣٢)

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٣٤٩).

والله رَبِّهَا" حيث فصل بين المضاف "غلام" و"صوت" والمضاف إليه "زيد" و"ربها" بالقسم، فإذا كان الفصل قد وقع بينهما في الكلام ففي الشعر أولى[١]وذكر السيوطي أنهم أجازوه مطلقا[٢] استنادًا على ما استدلوا به على مذهبهم.

ولا يعدُّ الفصل بالقسم فصلا بأجنبي لأن العرب تدخل على أخبارهم القسم للتوكيد، إلا أنه جاوز مكانه، وبهذا ردَّ البصريون الاستدلال بالحكايتين[٣].

ولم ينكره ابن عصفور، فقال: "ولا ينكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور في الكلام، وإن لم ينقس ذلك"[٤] واستدل برواية أبي عبيدة.

وذهب ابن مالك إلى أن الفصل إذا كان بمعمول المضاف، فهو سهل وجائز بغير ضعف، ولا يختص بالشعر، وذكر تدليلا على مذهبه، حكاية الكسائي، وأبي عبيدة [٥] وعلى ذلك استدل بها ابن الناظم، وأبو حيان، وابن الوردي، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، وغيرهم[٦].

وردت حكاية الكسائي في موضع آخر، حيث استدل بها ابن مالك على عمل "إذن" النصب في المضارع إذا فُصِل بينهما بالقسم، نحو: "إذن أُكرمَك" و"إذن والله أُكرمَك" لمن قال: أزورك؛ وعلَّله بأنَّ "القسم لا يعد هنا حاجزا، كما لم يعد حاجزا بين المضاف والمضاف إليه، كقول بعض العرب: "هذا غلام- والله- زيد" فأضاف الغلام إلى "زيد"، ولم يعتد بوقوع القسم بينهما، حكى ذلك الكسائي"[٧].

قلت: إن القَسَمَ يُعدُّ من مؤكدات الكلام، فهو ليس بأجنبي؛ لذا فلا ضير من الفصل به، خاصّةً وبه أن لا يعدُّ المتكلم خارجًا عن موضوع كلامه إذا جاء بالقسم فيه- والله أعلم-.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٣٥٢).

(٢) همع الهوامع (٢/ ٥٢٦).

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٣٥٥).

(٤) ضرائر الشعر (ص١٩٩).

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٩٢: ٩٩٤)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ١٩٤).

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية (ص٢٩١)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٨٤٥)، والتذييل والتكميل (١١/ ٣٢٧)، وتحرير الخصاصة (١/ ٤١)، (٢/ ٤٠٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٨٢٦)، وحاشيتان لابن هشام على الألفية (١/ ٧٣١)، ومغني اللبيب (ص٥١٢)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٨٣)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٧٣٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٢٦).

(٧) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٣٦)، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٢٠).

- **"لولا رأسك مدهونًا لكان كذا"**

"لولا" تدلّ على امتناع الفعل لوجود الاسم[١]، أو امتناع الشيء لوجود غيره، ويقع بعدها الاسم مرفوعًا على الابتداء عند سيبويه والجمهور، وخبرها واجب الحذف[٢]، واختلفوا في مجيء الحال بعدها، قال أبو حيان:

"لولا: ..... وزعم الأخفش أنه لا يؤتي لهذا المرفوع بحال، وحكى الكسائي عن العرب: لولا رأسك مدهونًا لكان كذا"[٣].

اختلف النحويون في حكم خبر "لولا" فذهب الجمهور، ومنهم: سيبويه، والمبرد[٤]، وابن السراج[٥] والسيرافي [٦] والفارسي[٧] والزمخشري [٨] و ابن يعيش[٩] وابن الحاجب[١٠] وأبو الفداء [١١] وأبو حيان[١٢]، إلى أنه واجب الحذف؛ لكثرته في الكلام عند سيبويه[١٣]، وعند غيره لسد جواب "لولا" مسده[١٤]، ولطول الكلام بالجواب[١٥]، فحصل الأمران القرينة الدالة على المحذوف، واللفظ

(١) ينظر: المقتضب (٣/ ٧٦).
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٦).
(٣) ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٠٥)، وينظر: التذييل والتكميل (٩/ ٩٦).
(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٧٦): .
(٥) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٦٨).
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٦٠).
(٧) ينظر: الإيضاح العضدي (ص٥١).
(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٤٦).
(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٤١).
(١٠) ينظر: الكافية في علم النحو (ص١٧).
(١١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (١/ ١٥٠).
(١٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ٢٨٢).
(١٣) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٩).
(١٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٦، ١٣٧)، والمفصل (ص٤٦)، والكافية في النحو (ص١٧)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٢٥)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٣٩٣).
(١٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٢٤٥).

الملتزم[١]، ولا يكون إلا كونًا مطلقًا[٢]، فالتقدير في نحو: لولا زيد لكان كذا، هو: لولا زيد موجود[٣] ونحو: لولا عبد الله لأكرمتك، والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتك، وليس قولك: لأكرمتك من المبتدأ في شيء، إنما هو خبر معلق بحديث "لولا"[٤] "ولو كان خبر المبتدأ- الذي بعد لولا- لوجب أن يكون إياه في المعنى أو يكون له فيه ذكر مظهر أو مقدر، ففي تعريته من ذلك كله دلالة على أنه ليس بخبر له"[٥].

قال سيبويه: "باب من الابتداء يضمر فيه، ما يبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا، وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء .... وكأن المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان "كذا وكذا"، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولوا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام "[٦].

وأجاز ابن مالك[٧] وابن الناظم[٨]، وابن هشام[٩] ومَن تبعهم [١٠] أن يكون خبر "لولا" كونًا مقيدًا، فذهبوا إلى أنه يجب الحذف إذا كان الإخبار بـ "كون غير مقيد" أي: مطلق، نحو: لولا زيد لأكرمتك، ولا يجوز الحذف إذا كان الإخبار بـ "كون مقيد" ولم يُشْعر به المبتدأ، ولا الجواب، كقول النبي- صلى الله عليه وسلم-: "لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم"[١١] ويجوز الاثبات والحذف إذا كان الإخبار بـ "كون مقيد" وكان المبتدأ، أو

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (١/ ١٥٠).
(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٨٧)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٤٣١).
(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١٠٨٩).
(٤) ينظر: المقتضب (٣/ ٧٦).
(٥) الإيضاح العضدي (ص٥١).
(٦) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٩).
(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٤، ٣٥٥).
(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٨٧).
(٩) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٨٨٧).
(١٠) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٢٥٠)، والمقاصد الشافية للشاطبي (٢/ ١٠٤).
(١١) أخرجه مسلم في الصحيح(٤/ ٩٧) (باب نقض الكعبة وبنائها) (ح: ٤٠٠ - (١٣٣٣)، والترمذي في السنن (٣/ ٢١٥) (باب كسر الكعبة) (ح: ٨٧٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣٨٩): باب (ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر

الجواب مشعرًا به، كقول الشاعر[١]:

يُــذيبُ الرُّعْــبُ منــه كــلَّ عَضْــبٍ فلــولا الغِمْــدُ يُمسِــكُه لَسَــالا

التمثيل به في: "لولا الغمد يمسكه" حيث ذكر الخبر بعد "لولا" "يمسكه" مع وجود ما يدل عليه، وهو المبتدأ "الغمد"، وهو جائز عند ابن مالك[٢] ونسبه، للرماني[٣]، وابن الشجري، وأبي علي الشلوبين[٤] وبالتحقيق فقد قال الشجري بقول الجمهور[٥].

ولحَّن القائلون بوجوب حذف الخبر هذا البيت، وعليه فتأولوا البيت بعدَّة تأويلات، منها[٦]:

-أن تكون جملة "يمسكه" حالا من "الغمد" والخبر محذوف، والتقدير: لولا الغمد موجود ممسكًا له، وأثبت أبو حيان ورود الحال بعد "لولا" واستدل عليه بما حكاه الكسائي من قول بعض العرب: "لولا رأسك مدهونًا لكان كذا" أو "لولا رأسك مدهونًا لغسلته"[٧].

فهم بعض الناس فيقعوا في أشد منه) (ح: ٥٨٧٢) .

(١) من الوافر، قاله أبو العلاء المعري في ديوانه (سقط الزند ص: ١٠)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٥)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٧٦)، وشرح ابن الناظم (ص٨٧)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٠٨٩)، وتحرير الخصاصة (١/ ١٨٠)، توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٢٢٩)، والمغني (ص٣٦٠).

(٢) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة (١/ ١٨٠).

(٣) لم أعثر عليه في مظانه، إلا في قول محقق كتاب شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٥) حاشية رقم (٤) "جاء على هامش الأصل: "قال الرماني في شرح الأصول: تقول: "لولا زيد لكان كذا وكذا" فالخبر محذوف، كأنك قلت: لولا زيد بالمكان الذي هو به لكان كذا وكذا، ولكنك حذفته لكثرة الاستعمال في هذا المعنى على هذه الصيغة. إذ كان لا يخلو أن يكون في مكان من الأمكنة، ولو أردت مكانًا خاصًا بعينه لم يجز حذفه كقولك: "لولا عبد الله في الدار لكان كذا وكذا" فمثل هذا لا يحذف؛ لأنه لا يعرف" هذه عبارته".

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢٧٦)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٠٨٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (١/ ٤٨٧)، والمساعد (١/ ٢٠٩)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٢٥).

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٦٢)

(٦) وخُرِج على غير الخبر، أن يكون الأصل: "أنْ يمسكَه" وتكون "أن وصلتها" في تأويل مصدر بدل اشتمال من "الغمد" ثم حُذِفَ (أن) ورُفِعَ الفعلُ، أو أن تكون "يمسكه" جملة معترضة. مغني اللبيب (ص٣٦٠)، وتخليص الشواهد (ص٢٠٩).

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٦، ١٣٧)، والتذييل والتكميل (٩/ ٩٦).

وردَّه الأخفش[١] "بأنهم لا يأتون، بعد الاسم الواقع بعد "لولا" الامتناعية، بالحال، كما لا يأتون بالخبر"[٢] وهو ما ذكره عنه أبو حيان، وردَّ عليه بحكاية الكسائي.

واستشهد بهذه الحكاية قبل أبي حيان السيرافي[٣]، وابن هشام دون عزو[٤]، وردَّها بأنها حكاية شاذة لا يعوَّل عليها[٥]، واستشهد بها بعده البغدادي[٦].

كما استشهد أبو حيان بهذه الحكاية في موضع آخر على الرأي القائل بأن المرفوع بعد "لولا" إنما هو على الفاعلية[٧]، "بفعل محذوف، كأنه قال: لولا ثبت، أو وُجِد، أو حصل، ووجهه أنه بمعنى الشرط، فحسن تقدير الفعل معه كما في "لو". ولذلك فتحت "أن" كما فتحت في "لو" كقولك: لو أنك منطلق، فكذلك: لولا أنك قائم" [٨]؛ لذا فقد جاء المنصوب "مدهونًا" حالا من الفاعل "رأسُك" المرفوع بالفعل المحذوف، وهو رأي الكسائي[٩]، ونُسِب إلى الكوفيين[١٠] واختاره بعض المتأخرين[١١].

---

(١) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٠٤)، والتذييل والتكميل (٩/ ٩٦)، وتخليص الشواهد (ص٢٠٩)، ومغني اللبيب (ص٣٦٠)، ولم أقف عليه في مظانه.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني (ص٦٠٠).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٣/ ١٣٧).

(٤) ينظر: مغني اللبيب (ص٥٦٣).

(٥) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٢١٠).

(٦) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب (٥/ ١١٩).

(٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٠١)، والتذييل والتكميل (٩/ ٩٥، ٩٦).

(٨) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٠١).

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ١٩٠٤)، والتذييل والتكميل (٣/ ٣٠٠).

(١٠) ينظر: اللباب (١/ ١٣٢)، والتذييل والتكميل (٩/ ٩٦)، وللكوفيين قول ثان، وهو: أن الاسم بعد "لولا" يرتفع بنفس (لولا) كارتفاع الفاعل بالفعل، لنيابتها عن الفعل؛ لأن "لولا" كـ "أما" في تضمنها معنى الفعل، فتتضمن معنى "يمنع" فالمعنى في: لولا زيد لكان كذا، هو: لو لم يمنعني زيد لكان كذا، وعلى هذا فالعامل في المرفوع هو معنى الفعل، "وقالوا: لولا رأسك مدهونًا لكان كذا، وهذا مبنى على أن "لولا" مرتفع بها على الفاعلية" ونُسِب إلى الفراء، وابن كيسان، ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين (ص٢٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٧)، وارتشاف الضرب (٤/ ١٩٠٤).

(١١) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٠٢).

وخرَّجه أبو حيان على أن الاسم بعد "لولا" مرتفع بالابتداء[١]، وهو مذهب البصريين[٢]، أما نصب الحال بعده فـ "إنما يكون على جهة أن العامل فيها الخبر، لكنه لازم الحذف لسد الجواب مسده، كأنه قال: لولا زيد مستقر قائمًا لكان كذا" واستشهد على ورود الحال بعد " لولا" بحكاية الكسائي، وبها ردَّ قول الأخفش بعدم وروده عن العرب، فقال: " وظاهر قوله: وقالوا: لولا رأسك مدهونًا، أنه سماع من العرب، ونقل الأخفش أن العرب لم تلفظ بحال المرفوع بعد لولا"[٣].

قلت: هذه الحكاية جاءت لتنفي قول الأخفش بأن الحال لا يأتي مع "لولا" وجاءت دليلا على قول الكسائي بأن المرفوع بعد "لولا" إنما رُفِع بفعل محذوف بدليل ورود الحال معها، والقول الأولى بالاتباع في هذه المسألة هو قول البصريين لعدم تكلف محذوف فيه، ولورود الحال عن العرب بعد "لولا".

- **"مررت بأبيات جُدْنَ أبياتا، وجاد بهن أبياتا"**

أجاز قوم الذهاب بسائر الأفعال مذهب "نِعْم" و"بِئْس"، فتحول إلى صيغة "فَعُلَ" ولِكَون "فَعُلَ" مُضَمَّنًا معنى التعجُّب، جاز فيه ما لم يَجُز في "نِعمَ" ومنه ما حكاه الكسائي في قول أبي حيان: "وإذا كان "فَعُل" مرادًا به التعجب جاز جرّ فاعله بالباء، نحو: حَسُن بزيد رجلاً، تريد: ما أحسن زيدًا رجلاً، حكى الكسائي عن العرب: "مررت بأبيات جدن أبياتا، وجاد بهن أبياتا"[٤].

إذا حوّل الفعل إلى صيغة "فَعُلَ" نحو: علُم الرجل زيد، وجاد الثوب ثوبه، وطاب الطعام طعامه[٥]، وأجري مجرى "نِعْم" و"بِئْس"، في الاستعمال وعدم التصرّف، ما تضمَّن معنى التعجب، بالوضع، نحو: حَسُن الخلق خلق الحكماء، وقَبُح العناد عناد المبطلين، أو بالتحويل من "فَعَل" أو "فَعِل" إلى صيغة "فَعُلَ" مضمَّنا تعجّبا، "ليصير على بنية أفعال الغرائز؛ إذ لا يتعجب من معنى إلا

(١) ينظر: إعراب لامية الشنفرى (ص٨٩)،

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٢٩)، والمقتضب (٣/ ٧٦)، والأصول (١/ ٦٨)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٦٠)، والإيضاح العضدي (ص٢٩)، وشرح المقدمة المحسبة (١/ ٢٥٣)، والمفصل (ص٤٦)، والبديع (١/ ٩١)، واللباب (١/ ١٣٢).

(٣) التذييل والتكميل (٩/ ٩٦).

(٤) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٥٨)، وينظر: التذييل والتكميل (١٠/ ١٤٨).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٩٢).

وهو غريزة، أو كالغريزة"[١] كقولَ العرب: قَضُو الرجل فلان، وعلُم[٢] الرجل فلان، بمعنى نعم القاضي هو، ونعم العالم هو، وفيه معنى ما أقضاه، وما أعلمه.

ولِكَون "فَعُلَ" مُضَمَّنًا معنى التعجُّب، جاز فيه ما لم يَجُز في "نِعمَ" من جرِّ فاعله بالباء[٣]، حملًا على "أفْعِلْ به" في التعجب، فإذا قيل: حَسُنَ بزيدٍ رجلاً، نُزِّلَ منْزلة: أحسِنْ بزيدٍ رجلاً، وإذا قيل: حَسُن أولئك رفيقا، نزّل منزلة: ما أحسنَ أولئك رفيقًا[٤]، وامتنع ذلك في "نِعم" لعدم تضمنها هذا المعنى[٥].

واستشهد أبو حيان على جر فاعل "فَعُلَ" المضمَّن معنى التعجب، بحكاية الكسائي عن العرب: "مررتُ بأبيات جادَ بهنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا"، كما استشهد به على ذلك ابن هشام، والشيخ خالد[٦].

و"جاد" و"جدن" من قولهم: جاد الشيء، جودة، إذا صار جيدًا[٧]، وأصل "جاد" "جَوَدَ" بفتح العين؛ فحول إلى "فَعُل" بضم العين- تقديرًا- لقصد المبالغة والتعجب، وزيدت الباء في الفاعل أولا، وعُوِّض بضمير الجر "بهنَّ" من ضمير الرفع، و"أبياتًا" تمييز، وتجرد الفاعل من الباء ثانيًا، على الأَصل من عدم زيادتها؛ فثبت ضمير الرفع، و"أبياتًا" تمييز، وجمع بين الفاعل والتمييز فيهما[٨].

- **"ما مرَّ أغلظ أصحاب موسى" و "ما يخرج أطوله"**

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٩٤).

(٢) قال ابن السراج: "وذكروا أنه شذ مع هذا الباب ثلاثة أحرف سمعت، وهي: سمع وعلم وجهل" الأصول في النحو (١/ ١١٦) ونصَّ ابن مالك على سماع "علُم" بالضم مضمنا معنى التعجب، ونص غيره على أن "علم وجهل وسمع" تبقى على لفظها عند قصد هذا الاستعمال ولا تحول إلى فَعُل بضم العين. المساعد (٢/ ١٣٨).

(٣) وجاز فيه أيضا لأجل تضمن معنى التعجب "استغناؤه عن الألف واللام، كقوله: **{وَحَسُنَ أُوْلَٰئِكَ رَفِيقا}** [النساء: ٦٩] بمعنى ما أحسن، وإضماره على وَفْق ما قبله، نحو: الزيدون كرُموا رجالاً، تنزله منزلة: ما أكرمهم رجالاً، ولا يجوز هذا الإضمار في "نِعم" و"بِئس" إنما يضمر فيهما مفرداً يفسره ما بعده" المساعد (٢/ ١٣٩).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (٣/ ٢١)، والتذييل والتكميل (١٠/ ١٤٨)، وتحرير الخصاصة (٢/ ٤٦٣).

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٣٨)

(٦) ينظر: أوضح المسالك (٣/ ٢٥٠)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٨٦، ٨٧).

(٧) ينظر: معاني النحو (٤/ ٢٨٧).

(٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٨٧).

الجملة التعجبية تلزم بناء واحدًا، ونظامًا لا يُخرَج عنه، إلا أنه قد ورد الخروج عن هذا النظام، ومنه الفصل بين "ما" و "أفعل" التعجب في حكاية الكسائي، قال أبو حيان:

"وأجاز بعض النحاة زيادة كل فعل لا يتعدى مما لا يُنَاقَض، نحو: ما قام أحسن زيدًا، إذا أردت ما أحسن قيام زيد فيما مضى، وحكى الكسائي عن العرب: "ما مر أغلظ أصحاب موسى"(١) ...

ومنع هذا الفراء(٢) ومعناه: ما أغلظ مرور أصحاب موسى، وحكى الكسائي: ما يخرج أطوله"(٣).

الجملة التعجبية لا يتصرف فيها بتقديم، أو تأخير، أو فصل، فلا يقال: عبدَ الله ما أحسنَ، ولا ما عبدَ الله أحسنَ، ولا بزيدٍ أكرِم، ولا ما أحسنَ في الدار زيدًا، ولا أكرِم اليومَ بزيدٍ(٤)، هذا مع اتفاقهم على جواز الفصل بين "ما" و "أفعل" التعجب بـ "كان" زائدة(٥)– ملغاة في الإعراب– "تقول: ما كان أحسن زيدا، فتذكر كان"(٦) لمعناها في المستقبل والماضي من عبارة الأفعال(٧)؛ لِيُعلَم: أن ذلك وقع فيما مضى، كقول ابن المقفع عن الناظر في كتابه لتزاويقه: "أهلك بتشاغله ما كانَ أحسنَ فائدةً وأجملَ عائدةً"(٨).

---

(١) يعنون موسى الهادي بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور أبو محمد رابع خلفاء بني العباس، ولد بالري سنة سبع وأربعين ومائة، وكانت خلافته سنة وأشهراً، وعاش سِتا وَعشْرين سنة، وقيل: ثلاثا وعشرين، وَخلف سبع بَنِينَ. ينظر: مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة (١/ ١٢٨: ١٣١)، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر (٢/ ٢٣٥).

(٢) لم أقف عليه عند الفراء، وذكر في: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٤)، والتذييل والتكميل (٢١٩/١٠).

(٣) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٤).

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٦٨)، والبديع في علم العربية (١/ ٤٩٩).

(٥) وفيها وجه ثان، وهو أنَّ "ما" مبتدأة، و "كان" فيها ضمير من "ما" وهو اسم "كان"، و "أحسن" خبر "كان" نحو: زيد كان ضرب عمرا. ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٥٩).

(٦) الكتاب لسيبويه (١/ ٧٣).

(٧) بتصرف: الأصول في النحو (١/ ١٠٦)، وينظر: (٢/ ٢٥٨)، إعراب القرآن للنحاس (٣/ ١١)، والمسائل البصريات (٢/ ٨٧٦)، وكتاب الشعر "شرح الأبيات المشكلة" (ص٧٠)، واللمع (ص١٣٦).

(٨) كليلة ودمنة (ص٧٣)، ووردت زيادة "كان" كثيرًا في مؤلفاتهم، ينظر: المحاسن والأضداد (ص١١٢)، والعقد الفريد (٣/ ٢٠٧)، وشرح مقامات الحريري (٢/ ٢٣٧).

أما الفصل بين "ما" و"أفعل" بغير "كان" فذكر أبو حيان أنَّ بعض النحويين أجاز زيادة كل فعل لازم مما لا يُنَاقَض، نحو: ما قامَ ـ أَحْسَنَ زيدًا! إذا أريد: ما أَحْسَنَ قيامَ زيدٍ فيما مضى، ومن ذلك ما انفرد بذكره عن الكسائي أنه حكى عن بعض العرب: "ما مَرَّ أَغْلَظَ أصحابَ موسى!" والمعنى: ما أغْلَظَ مرورَ أصحاب موسى! وحكى أيضا: "ما يَخرجُ – أطْوَلَه!" ولم يجزه الفراء– فيما حكاه عنه أبو حيان– وقال: "وأجاز الكسائي: ما أظن أظرفك، وما ظننت أظرفك، بجعل "أظن" ناصبة في المعنى لـ "ما" ولـ "أظرف" وتُوقَع "أظرف" على "الكاف" وأجاز هشام ذلك في "الظن" وأخواته"[(١)].

أما عند جمهور البصريين فلا يجوز الفصل بين "ما" و"فعل التعجب" بغير "كان"، فلا يقال: "ما زيدا أحسن! إذا أريد به: ما أحسن زيدا! [(٢)] ولا يقال: "ما ـ قامَ ـ أَحْسَنَ زيدًا! إذا أريد: ما أَحْسَنَ قيامَ زيدٍ! فيما مضى"[(٣)] وذكروا لذلك أسبابًا عدَّة، مرجعها إلى عدم تصرف فعلي التعجب ولزومهما طريقة واحدة[(٤)]، وتفصيلها هو:

– أن "فعل التعجب غير متصرف؛ لأنه جرى عندهم مجرى المثل، حيث دلَّ على المبالغة والأمثال لا تُغيَّر"[(٥)] قاله ابن الخباز.

– "لضعف فعل التعجب، وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه من نحو: ما أميلحه! وما أقومه!" [(٦)] قاله ابن يعيش.

– "أن فعلي التعجب أشبها الحروف بمنع التصرف، فجريا مجراها في منع تقدم معمولها" [(٧)]

(١) ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٤)، وينظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٢١٩).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٧٨)، والبديع في علم العربية (١/ ٤٩٨)، والتذييل والتكميل (٣٩/٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٣٣)، وشرح ابن عقيل على الألفية (٣/ ١٥٧)، والمقاصد الشافية (٤/ ٤٩٩)، وشرح الأشموني للألفية (٢/ ٢٧١)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٦٤).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب (٤/ ٢٠٧٤)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٢١٩).

(٤) ينظر: المقتضب (٤/ ١٧٨)، والأصول في النحو (١/ ١٠٦، ١٠٧)، وشرح المقدمة المحسبة (٣٨١/٢)، والكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٥٠)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٦٥).

(٥) توجيه اللمع (ص٣٨٥).

(٦) شرح المفصل (٤/ ٤٢٢).

(٧) شرح التسهيل (٣/ ٤٠).

قاله ابن مالك، وتبعه ابن قيم الجوزية، والعلامة الفارضي[١].

– "أنَّ فعل التعجب لا يَتصرف، وما لا يَتصرف في نفسه لا يُتصرف في معموله"[٢] قاله أبو حيان، وقد انفرد بنقل هذه الحكاية.

قلت: قد يكون إجازة الفصل بين "ما" و"فعل التعجب" بالفعل الماضي قياسًا على الفصل بـ "كان" الماضية، ولا ضير فيه إذا أدى معنى جديدا يحتاج المتكلم إلى إظهاره، والله أعلم.

- **"أنتَ غَيُوظ ما عَلمتُ أَكبادَ الرِّجالِ"**

"ما صِيغ للمبالغة" وهي ما أُجْرِيَ من أسماء الفاعلين، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، وكان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بـ "فاعل" من إيقاع الفعل، وإن لم يكن جاريا عليه في اللفظ، إلا أنه يريد أن يُحَدِّث عن المبالغة، والذى عليه أكثر هذا المعنى: "فَعُول، وفعَّال، ومِفْعَال، وفعيل، وفَعِل"[٣] فقالوا: زيد ضرَّابٌ عبيدَه، وقتَّالٌ أعداءَه، إذا كَثُر ذلك منه، كما قالوا: زيدٌ يضربُ عبيدَه، ويقتلُ أعداَءه، و" ضرَّابٌ، وقتَّال" بمنزلة "ضارب، وقاتل"؛ لأنه يريد به ما أراد بـ "فاعل" من إيقاع الفعل، إلا أنَّ فيه إخبارًا بزيادة مبالغة [٤] وأخذت حكمه في العمل، ومن دلائل ذلك ما حكاه الكسائي، وانفرد أبو حيان بنقله عنه فقال:

"فأما: فعول، ومفعال، وفعال، وفعيل، فجاء النصب بعدها في النثر حكى الكسائي: أنت غيوظ ما علمت أكباد الرجال"[٥].

واختلف النحويون في عمل هذه الأمثلة، فذهب سيبويه إلى إعمالها عمل اسم الفاعل، بشروطه، فقال:

---

(١) ينظر: إرشاد السالك (١/ ٥٦٩)، وشرح الفارضي (٣/ ١٠٩).

(٢) التذييل والتكميل (١٠/ ٢١٤).

(٣) الكتاب (١/ ١١٠)، أجرى سيبويه "فعيل، وفعِل" مجرى المتعدي، وقال معناهما المبالغة، وصححه أبو حيان، إلا أنه يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه، وأباه النحويون كالمبرد، وابن السراج، لأنها لا تتعدى، ولا تعمل عمل الفعل فلا يقال: رجلٌ حذِرٌ عمرًا، ولا زيدٌ رحيمٌ أخاه، من قبل أن "فعيل، وفَعِل" هما اسمان ينبيان للذات، لا لأن يجريا مجرى الفعل، فيكون كقولك: رجلٌ كريمٌ ونبيلٌ، ورجلٌ عجِلٌ، ومغِث، ولقِس، إذا كان ذلك في طبعه. ينظر: المقتضب (٢/ ١١٤، ١١٥)، والأصول (١/ ١٢٤)، وشرح كتاب سيبويه (١/ ٤٤٢)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٣١٠، ٣١٨).

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ١١٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٨٨).

(٥) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٨١).

"يجوز فيهن ما جاز في "فاعل" من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار، لو قلت: هذا ضروبٌ رؤوسَ الرجالِ وسوقَ الإبلِ، على: وضروبٌ سوقَ الإبلِ، جاز، كما تقول: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرا، تضمر: "وضاربٌ عمرا"(١)، وحكى سيبويه: "أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ"(٢) فنصب العسل بـ"شراب" كقولهم: "أما العسل فأنا شاربٌ" فهو شاهد على الإعمال، وجواز التقديم(٣).

وتقول: هذا ضرَّاب عمرًا، ومنحارٌ إبلَه، وحذِرٌ عدوَّه، ورحيمٌ أباه(٤) وأورد أبو حيان دليلا على إعمال "فعول" ما رواه الكسائي عن العرب من قولهم: أنتَ غَيُوظ ما عَلمتُ أَكبادَ الرجال.

أما الكوفيون فذهبوا إلى القول بمنع إعمال أمثلة المبالغة عمل الفعل المتعدي؛ وقالوا: لا يجوز إعمال شيء منها في المفعول، وإن وجد مفعول بعدها فهو على إضمار فعل يفسره المثال- مثال صيغة المبالغة- ، فالتقدير في: أنتَ غَيُوظٌ ما علمتُ أكبادَ الرجالِ، هو: أنت تَغيظُ أَكبادَ الرجالِ (٥).

وقالوا: إنَّ هذه الأمثلة خارجة عن بناء الفعل؛ لزيادتها بالمبالغة عليه، إذ الفعل لا مبالغة فيه، فهي تجري مجرى الأسماء التي يُمدَح بها ويُذَمّ؛ لذلك لا يجوز تقديم المنصوب على المثال المذكور؛ لأنَّ الفعل إنما أُضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المنصوب عليه، ولم يكن له ما يدلُّ على الفعل، فلا تقول: هذا زيدًا ضروب، ولا: أزيدًا أنت ضرَّابه، إلا بالرفع(٦).

ورُدَّ قولُهُم بعدم إعمالها في المفعول، بكثرة ورود المنصوب معها نثراً ونظماً، والأصل عدم التقدير؛ ورُدَّ القول بعدم جواز تقديم المفعول عليها، بسماع التقديم، ومنه ما حكاه سيبويه في عمل "فعَّال"(٧).

لم يُسْبَق أبو حيان في هذه الحكاية، وحكاها بعده المرادي وابن عقيل (٨).

---

(١) الكتاب (١/ ١١٠)، وينظر: كتاب الأفعال لابن الحداد (١/ ٦٣).

(٢) الكتاب (١/ ١١١).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٤٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٨٩).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٨٨).

(٥) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٨٣).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١٠/ ٣١٨)، والمساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٩٣).

(٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٩٣).

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٢/ ٨٥٥)، والمساعد (٢/ ١٩٢).

قلت: القول بإعمالها عمل الفعل أولى بالاتباع؛ لعدم تكلف تقدير الفعل؛ ولسماع إعمالها، وتقديمها.

- **"إلام أهاء" بفتح الهمزة، و"إلام إهاء" بكسرها**

هاء: بمعنى: خذ، وفيه لغات للعرب معروفة، وهي حرف يُستعمل في المناولة(١)، ومنها ما حكاه الكسائي، قال أبو حيان:

"وتقول على هذه اللغة: ما أهاء، أي: ما آخذ، وحكى الكسائي أنه إذا قيل للرجل منهم: هاء، قال: إلام أهاء بفتح الهمزة، وإلام إهاء"(٢).

ومن اللغات فيه (٣)، قولهم: هَاءَ يَا رَجُلُ، ومعناه: تناول ويفتحون الهمزة، يجعلون فتحها علم المذكر، وَهَاؤُمَا يَا رُجَلَانِ، وَهَاؤُمْ يَا رِجَالُ، وَهَاءِ يَا امْرَأَةُ- مكسورة الهمز بلا ياء- وَهَاؤُمَا يَا امْرَأَتَانِ، وَهَاؤُنَّ يَا نِسَاءُ(٤)، وهذه اللغة هي أفصح اللغات فيه(٥) وعليها جاء قوله تعالى(٦): **{هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ}**، أمر للجماعة بِمَنْزِلَةِ هَاكم(٧)، أي: خذوه، وهي اسم فعل على هذه اللغة.

وتلحقها الضمائر، فتكون فعلًا، فتجرى مُجْرى عاطٍ، نحو: هاءٍ، هائي، هائيا، هاؤوا، هئين، ومجرى هب: هَأْ، هئي، هأا، هأوا، هأن، ومجرى خَفْ: هَأ- بهمزة ساكنة- و"هاءِ"، أو "هائي يا

(١) ينظر: العين (٤/ ١٠٢).

(٢) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٩٢).

(٣) إصلاح المنطق (ص٢٠٨)، والدلائل في غريب الحديث (١/ ١٨٦)، والجمهرة (١/ ٢٥١)، وحروف المعاني والصفات (ص٧٣)، شرح الكتاب (١/ ١٠٥)، والغريبين في القرآن والحديث (١٩٠٧/٦).

(٤) قال بعض أهل اللغة: الأصل في: هاؤوم: هاكم ثم أبدل الهمزة من الكاف، فالمدة في "هاء" خلفا لكاف المخاطبة، فيمد بالهمزة، ويقصر بالكاف، ولا محل لها من الإعراب، إنما هي علامة للخطاب، وتحرَّك الهمزة بحركة الكاف في أحوالها المختلفة؛ لأنهم حذفوا الكاف، والقوا حركتها على الهمزة في هذه اللغة، ولم يجيء شيء في كلام العرب يجري مجرى كاف المخاطبة غير هذه المدة التي في وجوهها ينظر: العين (٤/ ١٠٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٥/ ١٦)، والمسائل البصريات (١/ ٤٣٢)، والمسائل الحلبيات (ص٧٥).

(٥) المذكر والمؤنث (٢/ ٣٣٣)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٢٥).

(٦) الحاقة: من الآية ١٩.

(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/ ٢١٧).

امرأة"، هاءا، هاؤوا، هأْنَ على زنة: "خفْنَ" [١] ويؤيد ذلك ما حكاه الكسائي من قول الرجل: "ممن أهاء، وإهاء؟" إذا قيل له: "هاء" كقوله: "ممن أخاف؟"[٢].

وحكوا أنه إذا قيل للرجل: هَاءَ يَا رَجُلُ- بالفتح- قلت: مَا أَهَاءُ يَا رَجُلُ، أي: ما آخُذُ، أو: ما أُهاءُ، على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، أي: مَا أُعْطَى[٣].

"وقياس هذا المذهب أن يكون على "فعِل يفعَل"، كـ "علِم يعلَم" كـ"خلت إخال" ، ولذلك جاز كسر الهمزة من أوله، فقالوا: "إهاء"، كما قالوا: "إخال"[٤].

قال السيرافي: "كما تقول: أخاف وإخاف، وتقدير هذا الفعل أن يكون على: "فعِل يفعَل"؛ ولذلك جاز كسر همزة المتكلم في: إهاء"[٥].

وأورد أبو حيان على هذه اللغة ما حكاه الكسائي "أنه إذا قيل للرجل منهم هاء قال: إلام أهاء بفتح الهمزة، وإلام إهاء" دليلا على فعلية "هأ"[٦] وسبقه أبو بكر الأنباري نقلا عن الفراء عن الكسائي، ونقلها عنه السيرافي، والأزهري، وذكرها ابن يعيش دليلا على فعلية "هأ"[٧].

قلت: إن اللغات في "هاء" واردة عن العرب، وحكاها الكسائي، وغيره لذا فهي أولى بالقبول.

- **بَيْنَكُما [٨] البَعيرَ فَخُذَاه**

للإغراء ألفاظ وردت سماعًا، والذي سُمِع منها: "عليك، وعندك، ودونك، وأمامك، ومكانك، ووراءك، وإليك"[٩] يقولون: عليك زيداً، بنصب "زيد"؛ لأن المعنى: خُذْ زيداً[١٠] وذكر

(١) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٩٢).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٥).

(٣) ينظر: إصلاح المنطق (ص٢٠٨)، والدلائل في غريب الحديث (١/ ١٨٦)، وكتاب الأفعال لابن القوطية (ص١٦٣)، والصحاح (هيأ) (١/ ٨٥)، والمحيط في اللغة (الهاء) (١/ ٣٢٥)، والأفعال لابن الحداد (١/ ١٨٧)، والإبانة (٤/ ٥٥٩)، وكتاب الأفعال لابن القطاع (٣/ ٣٦٠)، وشرح التسهيل (١/ ١٧).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٥).

(٥) شرح كتاب سيبويه (١/ ١٠٦).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٥/ ٢٢٩٢).

(٧) ينظر: المذكر والمؤنث (٢/ ٣٣٤)، وتهذيب اللغة (هـ م) (٦/ ٢٥٣)، وشرح المفصل (٣/ ٣٥).

(٨) في ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣١٠) "بينما" والسياق يقتضي "بينكما".

(٩) المقرب لابن عصفور (١/ ١٣٥)، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/ ٣٨٩٩).

(١٠) ينظر: الإبانة في اللغة العربية (١/ ٢١١)، وأسرار العربية (ص١٣٢).

أبو حيان حكاية الكسائي الإغراء بـ "بين"، فقال:

"وحكى الكسائي الإغراء بـ "بين" فذكر أنه سمع من كلامهم: "بَيْنَكُما البَعيرَ فَخُذَاه" أي أمسكا البعير، ولا حجة فيه لجواز أن يكون من باب الاشتغال"(١).

واختلف النحويون في الإغراء بغير ما سُمِع من العرب، فمذهب البصريين(٢)، ومَن تبعهم(٣)، قصر الاستعمال على ما سمع منه، فيحفظ ولا يقاس عليه، فيقولون: عندك عمرا، ودونك زيدًا، ومكانك، أي: الزمه عن قرب، وخذه من تحت، وأثبت(٤) ووَجْهُ قصرِه على السماع عندهم، كونُ الظروفِ والمجروراتِ عوضًا عن الأفعال لمَّا حذفت، وأعطيت حكمُها، فعَمِلتَ فيما كان الفعلُ المضمر عاملا فيه، وتحملت ضمائر الفاعلين، كما كان الفعل يتحمله(٥)، وتعويض لفظ من آخر وإعطاؤه حكمه غير جائز قياسًا.

وأجاز الكسائي- ونُسِب للكوفيين عامة(٦)- الإغراء بجميع حروف الصفات(٧) قياسًا على ما سُمع منه كـ "عليك" بمعنى الزم، و "إليك" بمعنى تنح، "فيجوز عنده الإغراء بكل ظرف ومجرور، بشرط أن لا يكون على حرف واحد، نحو: بك ولك؛ ومنهم من أطلق الجواز"(٨) وعليه فأجاز الإغراء بـ "بين" حيث روى عن العرب "بَيْنَكُما البَعيرَ فَخُذَاه".

---

(١) ارتشاف الضرب (٥/ ٢٣١٠).

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٦٥٦).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٨٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١١٦٤).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٨٥).

(٥) "عليك، وعنك، ودونك" وضعت موضع أفعال متعدية، فتعدت، نحو: عليك زيدًا، وبزيدٍ، ودونك، وعندك زيدًا، وقد لا يتعدى "عليك" إذا وضع موضع فعل لا يتعدى كـ "تخوف، وتقدم" أو وضع مع مخفوضه موضع فعل متعدٍ إلى مفعولين، ولا يجوز ذلك في غيره، أما "مكانك، وأمامك، ووراءك، وإليك" فلا تتعدى لأنها وضعت موضع أفعال غير متعدية، فـ "أمامك" وضعت موضع تخوف، أو تبصر، و"وراءك" موضع "أفطِن" و"مكانك" موضع تأخر، و"إليك" موضع "تنح، وتأخر، والكاف في محل جر بالحرف، أو بإضافة الظرف إليها، والظروف والمجرورات في هذا الباب متحملة ضمير الفاعل، وهو المخاطب، ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف، ولا على المجرور، فلا يجوز زيدا عليك، لأنها لم تقو قوة الأفعال، إذ لا تتصرف تصرفها، ولا يبرز ضمير الفاعل في تثنية ولا جمع، نحو: عليكما زيدا، وعليكم زيدا. ينظر: المقرب لابن عصفور (١/ ١٣٥: ١٣٧).

(٦) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/ ٣٩٠٠).

(٧) يطلق أهل الكوفة على حروف الجر والظروف مصطلح "الصفات" إذا قالوا: حروف الصفات، لإجراء الجار مجرى الظروف. ينظر: المرتجل في شرح الجمل (ص٢٥٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٨٥).

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٦٥٦) وينظر: لسان العرب (العند) (٣/ ٣١٠).

قال الفراء: "وزعم الكسائي أنه سمع: بَيْنَكُما البَعيرَ فَخُذَاه، فأجاز ذلك في كل الصفات التي قد تفرد، ولم يجزه في اللام ولا في الباء ولا في الكاف"(١).

ووجه جواز ذلك في كل ظرف ومجرور- ما عدا ما كان على حرف واحد عند من استثناه- كون الظروف والمجرورات في باب "الإغراء" معمولات لأفعال مضمرة حذفت للدلالة عليها، وإضمار أفعال الأمر لدلالة الأحوال عليها جائز بقياس(٢).

وردَّ ابن يعيش مذهب الكسائي؛ لقلة ما ورد منه عن العرب (٣) وردَّه ابن عصفور فيما نُقِل عنه(٤)، وأبو حيان، والمرادي(٥)؛ لجواز أن يكون من باب الاشتغال، فينصب "البعير" بفعل مضمر فسَّره ما بعده، بمنزلة قولك: يوم الجمعة زيدًا فاضربه.

نقل حكاية الكسائي قبل أبي حيان، الفراء(٦)، وابن منظور، وبعده المرادي، وناظر الجيش(٧).

قلت: إعطاء حكم ما لما يماثل الكلمات، دون سماع عن العرب، قد يوقع في لبس، وقد يحمِّل اللغة ما لا تحتمله، واللغة في الأصل سماع؛ لذا كان قول البصريين أولى بالقبول- والله أعلم-.

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٣).
(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/ ٣٨٩٩).
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٨٥).
(٤) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/ ٣٨٩٩).
(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١١٦٤).
(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣٢٣).
(٧) ينظر: اللسان (العند) (٣/ ٣٠٩) ، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١١٦٤)، وتمهيد القواعد (٨/٣٨٩٩).

المبحث الثاني
الأحكام النحوية في حكايات الكسائي في ارتشاف الضرب

لم يسبق أبو حيان بحكاية عن الكسائي في هذا المبحث، هي: "أُردَّ، واغضّ واقرّ" في: اردُد، واغضُض، واقرُر" وانفرد بحكاية: "خرجت فإذا إنَّ لغرابًا" والأحكام تتوارد بين أحكام بالصحة، وبعدمها.

المطلب الأول
الحكم بالصحة

وردت الأحكام النحوية بالصحة في حكايات الكسائي في ثلاثة مواضع، هي: ورد على القياس قولهم: "واحد عشر"، جواز نصب المجموع جمع مؤنث سالم بالفتح على مذهب جمهور الكوفيين في حكاية "سمعت لغاتَهم"، جواز صرف "أسود سالخ" اعتبارًا للاسمية.

- **"واحد عشر"**

أحد عشر من الأعداد المركبة من "أحد" و "عشر"، مبني على فتح الجزأين؛ لتضمنه معنى واو العطف التي حذفت، وركِّب الاسمان ليصيرا اسمًا واحدًا اختصارًا[(١)]؛ ومن لغات العرب من يأت به على الأصل، وفي ذلك يقول أبو حيان:

"وحكى الكسائي أنه سمع من الأزد أو بعض عبد القيس: واحد عشر، وهذا هو القياس، إذ فعله وَحَدَ، يَحِد"[(٢)].

الأصل في أحد عشر: واحد عشر، حذفت الألف الزائدة من واحد؛ لأن أصها "وَحَد، يَحِد" ثم أبدلت الهمزة من الواو المفتوحة؛ وذلك كقولهم: امرأة أناةٌ، وأصلها: وناةٌ؛ لأنها من وَنِيَ، يَنِي[(٣)] وحكى الكسائي عن بعض العرب "واحد عشر" فيأتون به على القياس؛ لأن اسم العدد إنما هو واحدٌ وواحدة؛ ولذا يقال: واحد، اثنان، ثلاثة، ويقال: واحدة، ثنتان، ثلاث، إذا أريد العدد[(٤)]؛ ولأن القلب لم يلتزمه كل العرب[(٥)].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ١٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠٢).
(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٧٠)، وينظر: التذييل والتكميل (٩/ ٣٦٦).
(٣) ينظر: المذكر والمؤنث (٢/ ٢٢٦).
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٨٠).
(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣٣٣)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٤٦٩).

وهذه الحكاية رواها قبل أبي حيان أبو بكر الأنباري، والسيرافي، وابن سيده[١] وحكاها دون عزو ابن مالك[٢] ثم حكاها بعد أبي حيان المرادي، والشيخ خالد، والسيوطي[٣].

قلت: من فوائد هذه الحكاية أنها جعلت أصل الكلمة باق؛ فلا تضيع أصول الكلمات العربية، كما حفظت اسم القبائل الناطقة بها.

- **"سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ" بِفَتْحِ التَّاء**

ما جمع بالألف والتاء المزيدتين يُحَرَّك بالحركات الأصلية في حالتي الرفع، والجر، فيرفع بالضم، ويُجَرُّ بالكسر، أما في حالة النصب، فتنوب الكسرة فيه عن الفتحة، فينصب بها، فقيل: هذه مسلماتٌ، ومررت بمسلماتٍ، ورأيت مسلماتٍ، فحُمِل فيه النصب على الجر، ونيابة الكسرة عن الفتحة فيه هي على سبيل اللزوم والتحتم عند البصريين، وافقهم أبو حيان[٤] ولا يعرفون غيره [٥] ويجري هذا الحكم على المعتل اللام المعوض منها تاء التأنيث، إذا جمع بالألف والتاء في المشهور[٦] كـ "ثبات، ولغات".

قال سيبويه: "جعلوا تاء الجمع في الجر، والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب، كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها [التاء] في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"[٧].

وذهب غير البصريين إلى جواز نصبه بالفتح، وعليه وردت حكاية الكسائي، قال أبو حيان: "حكى الكسائي: سمعت لغاتَهم، وهذا في الناقص فتلخص أن مذهب جمهور الكوفيين على جواز النصب بالفتحة، ومذهب هشام جوازه في الناقص، نحو: لغة، وثبة، وأرات، جمع إرة،

(١) ينظر: المذكر والمؤنث (٢/ ٢٥٦)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٩٢)، والمخصص (٥/ ٢٠١).
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٤٠٢).
(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣٣٣)، وشرح التصريح (٢/ ٤٦٩)، وهمع الهوامع (٣/ ٢٦٢).
(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ١٥٢).
(٥) ينظر: أدب الخواص (ص١٢٥)، وجمهرة اللغة (بَاب المنقوص) (٣/ ١٣٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٢٢)، والارتشاف (٢/ ٨٤٢).
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٢٠٦)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/ ٨٧).
(٧) كتاب سيبويه (١/ ١٨).

وهي الحفرة يطبخ فيها، وعلقات جمع علقة، يقال: لما يضن به علقة، وقال الأصمعي: انتزعت عرقاتهم بفتح التاء"(١).

ذهب غير البصريين إلى جواز فتح التَّاء فيما جُمِع بالألف والتاء في النصب- سواء أكان منقوصًا أم لم يكن-، أما في المنقوص فتفتح التاء، فقد أقاموها مقام "لام الاسم"؛ لأنهم شبهوها بالتاء التي يوقف عليها بالهاء، فيقال: سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ(٢) "واللُغَةُ أصلها لُغَيٌ ولُغَوٌ، والهاء عوض، وجمعها لُغًى، ولُغاتٌ أيضاً"(٣) وقرئ في الشاذ: {**انفروا ثباتًا**} في قوله تعالى(٤): {**فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعا**}، وأنشدوا لأبي ذؤيب(٥):

فَلَمَّـــا اجْتلَاهَـــا بِالْإِيَامِ تَحَيَّـــزَتْ ثُبَـــاتًا عَلَيْهَـــا ذُلُّهَـــا وَاكْتِئَابُهَـــا

قال الفراء: "وكذلك قولهم الثبات واللغات، وربما، عربوا التاء منها بالنصب والخفض وهي تاء جماع ينبغي أن تكون خفضا في النصب والخفض، فيتوهمون أنها هاء، وأن الألف قبلها من الفعل"(٦).

نسبه بعض العلماء إلى البغداديين(٧) ونسب أبو حيان إلى الكوفيين القول بجوازه فيما جُمع بالألف والتاء سواء أكان منقوصًا أم لم يكن، وإلى هشام القول بجوازه في الناقص(٨).

ورُدَّ هذا القول بأنه لا حجة لهم فيما سُمِع، فهو لا يدل على فتح التاء في الجمع، لأن التاء في "لغاتهم" ليست تاء الجمع، بل هي تاء المفرد، وذلك من وجهين، هما:

- أن يكون "لغات" و"ثبات" واحدًا، وأصل "ثبة": "ثبوة"، و "لغة": "لغوة" مثل "نقرة"، و"ثغرة"، وإن كان استعمالهما بحذف اللام، إلا أنهم تموهما(٩).

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٨٤٢).

(٢) ينظر: الصحاح (لغو) (٦/ ٢٤٨٤)، وشرح الكتاب (٤/ ٣٣١)، وشرح الكافية الشافية (٥٨/١).

(٣) الصحاح (لغى) (٦/ ٢٤٨٤)، وينظر: المصباح المنير (ل غ و) (٢/ ٥٥٥).

(٤) النساء: من الآية: ٧١.

(٥) البيت من الطويل، وله في: ديوان الهذليين (١/ ٧٩)، وفيه "ثُبَاتٍ" بالكسر ولا شاهد للبغداديين على هذه الرواية، وله أيضًا في: معجم ديوان الأدب (٤/ ٧٩)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٣١)، وشرح الكافية الشافية (١/ ٥٨).

(٦) معاني القرآن للفراء (٢/ ٩٣).

(٧) ينظر: كتاب الشعر "شرح الأبيات المشكلة" (ص١٦٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٢٢).

(٨) ارتشاف الضرب (٢/ ٨٤٢)، وتمهيد القواعد (١/ ٢٥١)، وشرح الأشموني (١/ ٧٠).

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٢٢).

قال الفارسي: "وذلك أنه يجوز أن تكون لغةٌ على فعلة، مثل نعرةٍ، وإن كان قد استعمل محذوفاً، فتمموه كقولهم: مهاة ومهى، وحكاة وحكى وقال أبو الخطاب: واحد الطلى: طلاة، فكذلك لغاتهم يكون على فعلة، كما قالوا – فيما حكى أحمد بن يحيى – سِم وسُم وسُماة، فرد اللام وإن كانت قد حذفت، فقولهم لغاتهم مثل قولهم سماةٌ"(١).

– أن تكون التاء، هي تاء الواحد، والألف قبلها هي اللام المردودة، فمعنى سمعت لغاتهم: سمعت لغتهم، فيكون قد جمع بين العوض "التاء" والمعوَّض عنه "الواو المنقلبة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها".

قال الفارسي: "أن يكون رد لام الفعل، مع التاء في المفرد، كما يرد مع الهاء التي للجمع، مثل أخوات ... فرد اللام مع التأنيث، وكذلك ردها في قولهم: سمعت لغاتهم فأما إضافتهم إياه إلى الجماعة، فلا يوجب أن يكون جمعاً، ألا ترى أنه قد جاء(٢): {وَلَو شَاءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِم}" (٣).

وردَّه الرضي بأنَّ المعنى في قولهم: "سمعت لغاتَهم"، وقوله تعالى: "انفروا ثباتا" هو: الجمع(٤)، ولذلك وجهها الرضي بما وجهها به الفراء(٥)، وهو:

– أنه قد يكون "ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضًا من اللام، كالتاء في الواحد، وكالواو والنون في: كرون، وثبون"(٦).

قلت: على هذا التوجيه فإن التاء هي تاء العوض عن لام الكلمة المحذوفة بقيت في الجمع، كالتاء في (بنات) وهو أوجه من سابقَيْه – ولله أعلم–.

رويت هذه الحكاية عن الكسائي(٧) ورواها ابن سيده عن أبي خيرة(٨) وابن يعيش عن

(١) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ١٦٩).
(٢) البقرة: من الآية: ٢٠.
(٣) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ص: ١٦٩، ١٧٠).
(٤) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٩٢).
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٩٣).
(٦) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٩١).
(٧) ينظر: أدب الخواص (ص١٢٥)، والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٥٦)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (ق ١/ ١/ ٢٤٩)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٨١)، وتاج العروس (لغو) (١/٥٠).
(٨) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (و غ ل) (٦/ ٦٢).

البغداديين[١] ورويت دون عزو[٢] .

- **"أسودٌ سالخٌ"**

والصفة مع وزن "أفعل" تمنع من الصرف، بشرط أن تكون أصلية غير عارضة، نحو: مررت برجل أرنب، أي: ذليل، فإذا نُقِل الوصف إلى الاسمية، فيمنع؛ إذ لا تتعارض أصالة الصفة مع عروض الاسمية، كـ "الأدهم"- إذا سمي به القيد- و "أبطح" و "أبرق" و "أرقم"[٣].

قال النحاس: "رأى فلانٌ أرقمَ، للحية، لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ، وكان القياس في النحو أن ينصرف لقول العرب في جمعه: أراقم، وهذا جمع غير النعوت، ومثله "أسود"- إذا أطلق على الحية- وكذا أدهم للقيد، وهذا قول سيبويه، والعلة في هذه الأشياء أنها جمعت جمع غير النعوت، لأن الصفة فيها أقيمت مقام الموصوف"[٤] وحكي فيه الصرف، قال أبو حيان:

"وأما أبطح وأبرق وأجرع وإن استعملت استعمال الأسماء فلوحظ فيها معنى الوصف، فمنعت الصرف وهو أولى، ولذلك جاء تأنيثها بطحاء، وبرقاء، وجرعاء، ولوحظ كونها استعملت أسماء فصرفت .... وقال الكسائي: العرب تصرف مثل "أسود سالخ" .... وكان العرب تصرف "أسود سالخ" ونحوه فيما حكى الكسائي، ولذلك أنثوه: أسودة، وحكى بعض اللغويين أسودات كثيرة أي حيات، فجمع أسودة"[٥].

و"أسود" حيات سود، وقال ابن قتيبة: "العظيم وفيه سواد"[٦] وقيل له: أسود سالخ؛ لأنه يسلخ جلده كل عام[٧] وهو من "صفة السواد، غلب على الموصوف حتى استُعمِل كالأسماء، في الاستغناء به عن ذكر الموصوف، بمنزلة قولهم: أبطح، وأجرع، وأبرق، والأصل: مكان أبطح،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٢٢).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة (بَاب المنقوص) (٣/ ١٣٣٤)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٣٣١)، والصحاح (لغى) (٦/ ٢٤٨٤)، ومختار الصحاح (ل غ ا) (ص٢٨٣) .

(٣) ينظر: الكافية (ص١٢)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٤٨٢)، إرشاد السالك (٢/ ٧٣٩)، شرح المكودي (ص: ٢٦٨).

(٤) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص٢٦٧).

(٥) ارتشاف الضرب (٢/ ٨٦١).

(٦) الجراثيم (س و د) (٢/ ٢٨٩)، وينظر: تهذيب اللغة (س د) (١٣/ ٢٤).

(٧) ينظر: العين (س د و) (٧/ ٢٨٢)، وتهذيب اللغة (س د) (١٣/ ٢٤)، والمحيط في اللغة (س د و) (٢/ ٢٧١)، ومعجم ديوان الأدب (٣/ ٣٤٧)، والمحيط في اللغة (س د و) (٢/ ٢٧١).

ومكان أجرع، ومكان أبرق"[١].

ويجمع على "أساود"[٢]؛ لأن "أفعل" إذا كان اسما جمع على "أفاعل" كـ "أجادل" و "أداهم" إذا أريد القيد، وهو نعت غالب يجري مجري الأسماء[٣]؛ لذا ذهب بعض العلماء[٤]، إلى أن "أسود" اسم؛ لأنه "لو كان صفة لجُمِع على "فُعْلٍ"[٥] فيقال فيه: "سُوْد" أو جُمِع على "أفعلين" نحو "أسودين وأحمرين"[٦].

ولذلك ورد مثل "أسود" بالوجهين، فمنع بعضهم صرف باب "أبطح، وأدهم، وأسود وأرقم"، مع أنها أسماء إلا أنه لم يلفت إلى ما طرأ لها من الاسمية؛ لأنَّ أصله الصفة، فروعي فيه الأصل فلم يُصْرف وإنْ كان تكسيره كالأسماء، وربما اعتد بعضهم بإسميتها؛ إذ إنها استُعمِلت استعمال الأسماء فصرفها[٧]، وعليه ماحكاه الكسائي في صرف "أسود".

وحكى ثعلب، وتبعه الجوهري[٨] تأنيثه بالتاء، فقالوا: أسودة، وفيه دليل لمن صرفه؛ لأنه لو كان ممنوعًا لكان مؤنثه على "فعلاء" وليس على "أفعلة" وغَلَّطَه ابن درستويه؛ لأن "أسودة" إنما هو اسم بئر بالبادية، وليس بوصف، وسميت به لأنها بجانب جبل أسود، أما "أسود سالخ" فهو وصف خالص، وقياسه أن يقال للأنثى: سودا سالخ، وألا يقال أسودة؛ "لأن الأسود ههنا، وإن استغنى به عن المنعوت، فقد جرى مجرى النعوت، بمنزلة أحمر وأصفر ونحوهما، مما لا يجوز في مؤنثه أحمرة وأصفرة"[٩].

روى هذه الحكاية قبل أبي حيان عن الكسائي ابنُ يسعون[١٠]، ورواها بعضهم بدون عزو[١١].

قلت: جواز الوجهين في "أسود" هو الرأي لورودهما عن العرب، ولاحتمالها الوجهين- الاسمية، والوصفية- والله أعلم.

المطلب الآخر

(١) تصحيح الفصيح وشرحه (ص٤٩٦)، والمصباح لما أغتم من شواهد الإيضاح (٢/ ٩٥٧).
(٢) ينظر: العين (٧/ ٢٨٢) (س د و).
(٣) غريب الحديث - الخطابي (٢/ ١٠٠).
(٤) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (سود) (٢/ ٤٩١)، غريب الحديث - الخطابي (٢/١٠٠).
(٥) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (سود) (٢/ ٤٩١).
(٦) غريب الحديث - الخطابي (٢/ ١٠٠)، والمصباح لما أغتم من شواهد الإيضاح (٢/ ٩٥٧)
(٧) ينظر: المصباح لما أغتم من شواهد الإيضاح (٢/ ٩٥٧)، وإرشاد السالك (٢/ ٧٤٠)، وهمع الهوامع (١/ ١٢٩).
(٨) الفصيح (ص٣١٩)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (سلخ) (١/ ٤٢٣).
(٩) تصحيح الفصيح وشرحه (ص٤٩٧).
(١٠) ينظر: المصباح لما أغتم من شواهد الإيضاح (٢/ ٩٥٨).
(١١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (سود) (٢/ ٤٩١).

الحكم بعدم الصحة

ويشمل الشذوذ، والندور، والقلة، والخروج عن القياس، والوهم من أحد العلماء.

- **{لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ}**

حكى الكسائي الإدغام في المبدل بدلا غير لازم، قال أبو حيان:

"وحكى الكسائي الإدغام في رؤيا إذا خفف، وسَمِع من يقرأ[١]: {**لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ**}"[٢] من قوله تعالى[٣]: {**إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ**}، بالإدغام في "رؤيا" إذا خفف.

والإدغام يتعين في الواو والياء، إذا استوفيت شروط إبدال الواو ياء إبدالا قياسيا واجبًا، ثم الإدغام إذا اجتمعت مع الياء وسكن سابقهما، وشروطه هي: أن يتصلا، أي: أن يكونا في كلمة واحدة، فلو كانا في كلمتين نحو: "فو يوسفُ" أو "فو يزيد" لم يجز الإبدال والإدغام، وأن يكون سكون السابق أصليا، فلو كان عارضا نحو: "قَوْي" مخفف "قَوِي" لم تبدل ولم تدغم، الثالث: ألا يكون الساكن بدلا غير لازم، نحو: رُوية مخفف رُؤية، فلا يبدل لعروضه، ومثال ما اجتمعت فيه الشروط: "سيِّد" وأصله: سَيْوِد؛ لأنه "فَيْعِل" من ساد يسود، و"مرميّ" أصله: مرموي؛ لأنه مفعول من رمى يرمي، فأبدلت الواو فيهما ياء ثم أدغمت أولى الياءين في الأخرى[٤] و"كيٌّ" مصدر "كوى"، فإن كان الساكن بدلًا غير لازم- بدلا جائزًا- فلا إبدال ولا إدغام، نحو: واو "سوير"[٥].

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن "سوير" و"بويع" ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياء؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت فوعل"[٦].

---

(١) نسبت لأعرابي في: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٦)، وتهذيب اللغة (ر م) (١٥/ ٢٢٨)، لسان العرب (رأى) (١٤/ ٢٩٧) ولبعض القراء من الأعراب، في: الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/ ١٩٤) ولم أقف عليها في كتب القراءات.

(٢) ارتشاف الضرب (١/ ٢٨٩).

(٣) يوسف: من الآية: ٤٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٩٦).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١/ ٢٨٩).

(٦) الكتاب لسيبويه (٤/ ٣٦٨).

ورؤيا مفرد جمعها رُؤَى[١]، مهموزًا، وتقال لما يُرَى في المنام، والحُلم، يقال: رأيته في المنام رؤيا، ورَأَيْتُ رُؤْيَا حَسَنَةً[٢] والهمزة تحقق وتخفف[٣].

وقرئ "للرُيَّا" تخفيفًا لـ "رُؤْيا"، وأصلها "رُويا"، حيث أُبدلت الهمز واوًا، فصارت "رُويا"[٤] وأجروا الواو في "رُويا"- وإن كانت بدلا من الهمزة- مجرى الواو اللازمة، فأبدلوها ياء، وأدغموها في الياء المتحركة بعدها، فقالوا: "رُيّا".

ووجِّه الإدغام فيها، بأنه كالإدغام في: طويت طَيًّا، وشويت شَيًّا، ولويت ليًّا، وكويت كيًّا، والأصل طُويًا، وشُويًا، ولويا، وكويا، ثم أبدلوا الواو ياء، فعلى هذا قالوا: "رُيّا"[٥] فينزَّل في هذا الوجه غير اللازم منزلة اللازم.

قال الفارسي: "الأصل "رُؤْيا" ثم يخفف الهمز، فيصير "رُويا" ثم تدغم الواو في الياء؛ تشبيهًا بالواو الأصلي، فيصير "رُيَّا"[٦]

وفيه وجهٌ آخر، وهو: أن يُقدَّر في الهمزة القلب إلى الواو، على حد قلب الهمزة ياء في: "أخطيت"، لا على التخفيف القياسي، فتصير "رويا"، على لفظ من قدر فيها القلب على حد "أخطيت" كلفظ من قدر تخفيفها على القياس كـ "جونة" من "جؤنة"، وجُعِلت بمنزلة حرف المد، فجاز فيها الإدغام[٧].

أما حركة الراء فحكى الكسائي فيها الضم، والكسر[٨] لكن وجه الضم "رُيَّا" هو ما

(١) خالف الخليل في ذلك، قال في العين (رأي) (٨/ ٣٠٧): "ولا تجمع الرؤيا"، وينظر: المقصور والممدود للقالي (ص: ٢٢١).

(٢) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه (ص: ٢٥٩)، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (ص: ٣٨٥)، وغريب الحديث - إبراهيم الحربي (٢/ ٧٦٤).

(٣) المسائل الحلبيات (ص٥٥).

(٤) ينظر: العين (رأي) (٨/ ٣٠٧).

(٥) ينظر: التهذيب (ر م) (١٥/ ٢٢٨)، وسر الصناعة (٢/ ١٤٩)، لسان العرب (رأى) (١٤/ ٢٩٧).

(٦) التعليقة على كتاب سيبويه (٥/ ١١٦).

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات (ص٥٥).

(٨) قال ابن خالويه فقال: "وسمع الكسائي "رُيَّاك" و "رِيَّاك" مختصر في شواذ القرآن (ص: ٦٢) وتوجيه الكسر أنه أبدل من الضمة كسرة، وهو أشذ من الضم، قال الفارسي: "فكسرُ الراءِ في (رِيّا) أردأُ من ضمّها؛ لأنه يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء إنما هي همزة محقّقة" التعليقة (٥/١١٦).

استشهد به أبو حيان، وعُدَّه العلماء من الإبدال الشاذ؛ لأنه لم يستوف شروط القياسي[١].

قال الفراء: "وإذا تُرِكت الهمزة من "الرؤيا" قالوا: "الرويا" طلبا للهمزة[٢] وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة: قالوا: "لا تقصص رياك" في الكلام، فأما في القرآن فلا يجوز لمخالفة الكتاب"[٣].

وقال الفارسي: "فمن خففها لزمه أن يقلبها واواً فيقول "رويا"، ولا يقبلها ياء فيدغمها في الياء التي بعدها .... ولكنه يدع الواو على سكونها مبينةً غير مدغمة، كما يدعها على صحتها، في قولهم: "ضوٌ" إذا خفف الهمزة من "ضوءٍ" لأن الهمزة في كلا الموضعين منوية، فصارت لذلك بمنزلة المظهرة .... والوجه ترك الإدغام وتبيين الواو كما بينت في "ضوءٍ"[٤].

ووردت هذا الحكاية قبل أبي حيان عند الفراء، وأبي بكر الأنباري، والأزهري[٥]، وبعده عند المرادي، وابن عقيل، والشيخ خالد[٦].

قلت: إن الإدغام في "الرُيَّا" يخالف القياس المطرد في الإدغام، فالأولى أن يحفظ مثله ولا يقاس عليه.

- **أُردَّ)، و(اغضّ) و(اقرّ) في (اردُد)، و(اغضُض) و(اقرُر)**

إذا لحق الفعل المضعف للواحد جزمٌ أو شبهه، وهو الوقف، فسكن الحرف الأخير منه لذلك، ففيه وجهان: فك الإدغام مع رد حركة ما قبل الآخِر، فقالوا:

يَرْدُدْ، ويغْضَضْ، ويفْرِرْ، فإن كان أمرًا اجتلبوا له ألف الوصل، فقالوا: امْدُدْ، واغْضَضْ، وافْرِرْ[٧] وهو لغة أهل الحجاز[٨]، والإدغام، فيقال: رُدّ، ولم يحلّ، وحُلّ، ونُسِبت لبني تميم، وقيل: لغة غير

(١) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف (ص١٤٩)، وشرح ابن الناظم على الألفية (ص٦٠٧)، وإرشاد السالك (٢/ ١٠٣١)، والمقاصد الشافية (٩/ ٢٢١)، وشرح المكودي على الألفية (ص٣٨٧)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك (٤/ ١١٥)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٧٢٠).

(٢) "أي: مراعاة لها كأنها موجودة، ومن ثمَّ يجب القلب والإدغام" معاني القرآن (٢/ ٣٥) حاشية (٦).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٥).

(٤) المسائل الحلبيات (ص٥٥).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٦)، والزاهر في معاني كلمات الناس (٢/ ١٩٤)، والتهذيب (٢٢٨/١٥) (ر م).

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٥٩٦)، والمساعد (٤/ ١٥٣)، وشرح التصريح على التوضيح (٢/ ٧٢٠).

(٧) ينظر: شرح التصريف للثمانيني (ص٤٥٣).

(٨) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ٣٦٢)، والتعليقة على كتاب سيبويه (٣/ ١٣٢)، والخصائص (٩١/١).

أهل الحجاز[١] وحُكي الهمزة مع الإدغام، قال أبو حيان:

"وتحذف همزة الوصل إن جيء بها للابتداء بالساكن، ولم يحك أحد من البصريين بإقرارها، وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس: أرد، وأعض، وأقر في أردد، وأغضض، واقرر"[٢]، وفي موضع آخر، يقول: "وحكى الكسائي سماعًا عن عبد القيس الإثبات بها يقولون: ارد، وافر، واعض"[٣].

تسقط ألف الوصل للاستغناء عنها بتحرك ما بعدها، وذلك إذا ألقيت حركة الحرف الأول منهما على الساكن الذي قبله، وكان قبل ذلك الساكن ألف وصل، نحو: (رُدّ) والأصل: (ارْدُدَ)، ألقِيَت حركة الدال الأولى على الراء، فتحركت الراء، فتسقط ألف الوصل للاستغناء عنها، ومثله: (عَضّ) و(فِرّ) و(نِ ثوبك) والأصل: (اعْضَضَ) و (افرِر) و (انأ ثوبك) أي: أصلحه[٤] ولا تجتمع همزة الوصل والإدغام.

لكنه قد اجتمعت ألف الوصل، والإدغام في لغة عبد القيس الذي حكاها الكسائي[٥]، فقالوا: (أُردَّ)، و(اغضّ) والقياس: (اردُد)، و (اغضُض) حيث تثبت الهمزة[٦] واكتفى أبو حيان–ومن بعده المرادي– بقوله "ولم يحك أحد من البصريين بإقرارها"[٧].

لم يسبق أبو حيان في نقل هذه الحكاية، ورواها بعده أبي حيان المرادي، وابن عقيل عن قطرب، والفارضي عن الكسائي[٨].

قلت: الأولى في مثل "ارُدُّ" التوقف على السماع فيها؛ لأن همزة الوصل اجتُلِبت للتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفي الأمر من "رَدَّ" وهو: رُدّ" يتحرك الأول؛ لذا انتفى السبب الذي لأجله من

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٨).
(٢) ارتشاف الضرب (١/ ٣٤٣، ٣٤٤).
(٣) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٢٦).
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٦٥).
(٥) نُسِبت إلى قطرب في: المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٦١٦).
(٦) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٤/ ٤٩٤).
(٧) ارتشاف الضرب (١/ ٣٤٣)، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٨).
(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٦٤٨)، والمساعد (٢/ ٦١٦)، وشرح الفارضي (٤/٤٩٤).

الاتيان اجتُلِبت همزة الوصل، كما أن في الجمع بينها وبين تحرك ما بعدها والإدغام ثقل نحن عنه في سعة- والله أعلم.

- **شرو درهم، وأربعو ثوب**

"العشرون" قد يتعرف بالألف واللام، نحو: العشرين، والثلاثين، كما تقول: "الضاربون زيدا" وقد يتعرف بالإضافة(١)، ولا خلاف في جواز إضافتها إلى غير مميزها، فتقول: عِشْرِيَّ(٢) و " هَذِهِ عِشْرُوكَ، وثلاثوك، وأربعوك، ورأيت ثلاثيك، وأربعيك، وهذه مائتُك، وألفُك"(٣) وحكي إضافتها إلى مميزها، قال أبو حيان:

"وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر، مُنَكَّرًا، أو مُعَرَّفًا فتقول: عشرو درهم، وأربعو ثوب، وهذا عند أصحابنا شاذٌّ، لا يُبْنَى عليه قاعدة، وفي المفتاح: لا يضاف عشرون إلى التسعين إلى التمييز لا غيره، فلا يقال: عشرو درهم، ولا: عشروك"(٤).

لا يجوز إضافة "العشرين" إلى مميِّزها قياسًا؛ وذلك لعدم تمكنه، فلم يجز حذف نونه وإضافته إلى الجنس المميِّز، فلم يقولوا: "عشرو درهم"، كما قالوا في اسم الفاعل: ضاربون زيدًا، وضاربو زيد، وفي الصفة المشبهة: حسنون وجوها، وحسنو وجوه؛ لأن "العشرين" وأخواتها لم تقو قوة اسم الفاعل ولا الصفة، فألزمت طريقة واحدة، وتضاف إلى المالك، فيقال: "عشرو زيد"(٥).

ويجب نصب المميِّز؛ لأنّه وأخواته في الأصل صفة لمميِّزها؛ فأصل عشرين درهمًا، هو: دراهم عشرون، وصفة الشيء لا تضاف إليه، ولا يضاف الموصوف إلى صفته؛ لذا لا يقال: عشرو درهم(٦)؛ كما أنه اسم العدد- من العشرين إلى التسعين- لعدم تمكنه، لم يجز حذف النون وإضافته إلى الجنس المميِّز، فلم يقولوا: "عشرو درهمٍ" ولا "ثلاثو درهمٍ" ولا "أربعو ثوبٍ"، كما قالوا: في اسم الفاعل

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٢٨).
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٨٩٩)، وعلل النحو (ص٥٠٨) ومختار الصحاح (عشر) (ص٢٠٩).
(٣) المقتضب (٢/ ١٧٨).
(٤) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٤١).
(٥) ينظر: علل النحو (ص٥٠٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٩).
(٦) ينظر: المقتضب (٣/ ٣٤)، وشرح كتاب سيبويه (٢/ ٩٩)، والمفصل (ص٩٤)، والبديع (١/ ٢١٠)، والكناش (١/ ١٩١)، والمقاصد الشافية (٦/ ٢٧٢).

"ضاربون زيدا"، و"ضاربو زيد"، وفي الصفة المشبهة، نحو: "حسنون وجوها"، و"حسنو وجوه"؛ لأن "العشرين" وأخواتها لم تقو قوة اسم الفاعل ولا الصفة، فألزمت طريقة واحدة(١).

على أن الكسائي حكى عن بعض العرب إضافته إلى المميّز مُنَكَّرًا أو مُعَرَّفا في غير الضرورة، نحو: عشرو درهم، وأربعو ثوب، بإضافة العشرين وأخواته إلى مميزها مع الاستغناء عن الإضافة بنصب المميز بـ"عشرين"(٢)

وأجازه ابن مالك في الضرورة على قلة (٣) واستدل على جوازه بما حكاه الكسائي، وإن كان المشهور هو عدم الإضافة(٤)، وقال: "وإذا صحت الإضافة مع الاستغناء عنها كان استعمالها مع الحاجة إليها أحق وأولى"(٥)، وبناء على حكاية الكسائي- مع شذوذه- فقد أجاز بعض النحويين القياس عليها، في بقية العقود بعد العشرين(٦).

ورويت حكاية الكسائي قبل أبي حيان وبعده(٧).

قلت: عدم القياس علي هذه الحكاية- إضافة العقود من العدد إلى اسم الجنس المميّز- هو الأولى بالقبول؛ ذلك لأن رُدَّ عند أكثر العلماء؛ لأنه من الشاذ(٨) الذي لا تبنى على مثله القواعد(٩).

- **"قَطْنِ عبدَ الله درهَمًا، وقَطْنِ عبدِ الله درهمٌ"**

"قط" بمعنى اقطع واكتف أو بمعنى "حسب" وحكى الكسائي فيها "قطن" بالنون قال أبو حيان:

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٩).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠١)، والمساعد (٢/ ٧٠)، والمقاصد الشافية (٦/ ٢٧٢).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٠)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨٢).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨١).

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠١).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (٩/ ٢٢٧)، والمساعد (٢/ ٥٩)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢٣٩٩).

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٠٠)، والمقاصد الشافية (٦/ ٢٧٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٤٨)، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك (٤/ ١١٦).

(٨) ينظر: حاشيتان لابن هشام على الألفية (١/ ٦٠٥)، والمساعد (٢/ ٥٩)، وتحرير الخصاصة (٢/٦٦١).

(٩) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣٢٦).

"وحكى الكسائي عن العرب: قَطْن عبدِ الله درهمٌ، بخفض عبد الله، ونصبه على أن النون من سنخ الكلمة، فإذا انجر ما بعدها فهو مبني على الفتح لشبهه بـ "قطن" الذي هو اسم فعل ..... وعلى ما حكى الكسائي أجاز هشام: أن قطنى درهم، وأن قدنى درهم على أن الياء مخفوضة بالإضافة والنون من سنخ الكلمة"(١).

و "قَطْ" خفيفة، مفتوحة مجزومة بمنزلة حسب (٢)، قال في العين: "قد" و "قط" لغتان في حسب"(٣) يقال: قطك هذا الشيء أي: حسبكه، من قططت الشيء إذا قطعته، قال ابن السِّكيت: "والقَطُّ: القطع، يقال: قَطَّه يَقُطُّهُ قَطّا، إذا قطعه"(٤) وأصل قط "قطُّ"(٥) بالتثقيل، وخففت بحذف لامها وغلب ذلك عليها لكثرة الاستعمال(٦).

ولم تتمكن "قط" في التصريف كتمكن "حسب" لأنها معربة، و "قط" مبنية(٧) ذلك لأنها وقعت موقع فعل الأمر في أول أحوالها، فبنيت كبنائه كقولك: قطك درهمان؛ يريد ليكفك درهمان واكتف بدرهمين، وعند إضافتها إلى ياء المتكلم، فيجوز دخول نون الوقاية عليها، فيقال: قطني، محافظة على سكونها، وصيانة لآخرها عن الكسر، كما أتوا بها في "منّي" و"عنّي" (٨)، فيقال "قطني درهمان" كـ "قدني درهمان" وهو الأعرف عند أبي حيان(٩) وقد تحذف النون في الشعر فأضافوا وكسروا الحرف الساكن كما حكي عن بعض العرب أنه يقول: منِي وعنِي وقدِي(١٠).

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٩٢٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٤/ ٢٣١)، وإصلاح المنطق (ص٧٣)، والمقتضب (١/ ٤٥)، وجمهرة اللغة (قطط) (١/ ١٥٠)، وعمدة الكتاب (ص١٢٧).

(٣) العين (ق ط) (٥/ ١٤) .

(٤) إصلاح المنطق (ص٥٨).

(٥) ينظر: كتاب سيبويه (٣/ ٥٢٥).

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٤٦).

(٧) ينظر: العين (ق ط) (٥/ ١٤) ، وكتاب سيبويه (٣/ ٢٦٨).

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٤٦، ١٤٧).

(٩) ارتشاف الضرب (٢/ ٩٢٥).

(١٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٧٢، ٧٣)، والشاهد على "قطي" قوله من الطويل:

قَطِي أبداً من ذِكْرِ ما عندَ سالم ... ومَا بِيَ إلا اليَأسُ بعد التَّلَوُّمِ"

ينظر: الجيم (قطي) (٣/ ٧٤)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص١١٢).

قال الخليل: "فإذا أضفتهما إلى نفسك قويتا بالنون فقلت: قدني وقطني كما قووا عني ومني ولدني بنون أخرى"(١).

لكن سيبويه ذكر أنها ك "حسب" وعليه فلا تلحقها نون الوقاية، فقال: "وأما الأسماء غير الظروف فنحو .... وحسب، ألا ترى أنك تقول: أصبت حسبي من الماء، و "قط" ك "حسب" وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسما لم تقل: قطك درهمان، فيكون مبنيا عليه"(٢).

ونقل الكوفيون فيها الوجهين، وهما: الأول: أن تكون بمعنى "حسبي" فلا تلحقها نون الوقاية، كما لا تلحق "حسب" ويكون ما بعدها مخفوض بالإضافة، فيقال فيها: قطي درهم.

والثاني: أن تكون اسم فعل أمر مبني على السكون، بمعنى اقطع(٣)، وينصب بها ما بعدها، فتقول: قط زيدًا درهم، فإذا اتصل بها ياء المتكلم لحقتها نون الوقاية كما تلحق سائر أسماء الأفعال؛ وياء المتكلم في موضع نصب، فيقال: قطني (٤) وعليه أكثر النحويين.

واختار أبو حيان التوفيق بين الوجهين، فمن قال من العرب: "قطني" فهي عنده اسم فعل، والياء في موضع نصب، ومن قال: "قطي" فهي بمعنى "حسب" والياء في موضع جر، كما نقل الكوفيون عنهم(٥).

أما "قَطْن" فهي لغة لبعض العرب، حكاها الكسائي بزيادة النون على "قط"(٦) بمعنى "حسب"، يقال: قطني من كذا وكذا.

ويأتي ما بعدها منصوبًا، ومجرورًا، فيقولون: "قطْن عبدَ اللهِ درهمٌ" بنصب ما بعدها بها " على أن النون من أصل الكلمة، ويقولون: "قطْن عبدِ اللهِ درهمٌ"، بخفض ما بعدها، على أنه مبني على الفتح؛ لشبهه بـ "قطن" الذي هو اسم فعل.

---

(١) العين (قط) (٥/ ١٤).

(٢) كتاب سيبويه (٣/ ٢٦٨).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٤٦).

(٤) ينظر: العباب الزاخر (١/ ٣٠٤)، ولسان العرب (ق ط) (١٣/ ٣٤٤)، وشرح المفصل (١٤٦/٢)، وارتشاف الضرب (٢/ ٩٢٥)، والقاموس المحيط (ق ط) (ص٦٨٣) ، وتاج العروس (٢٠/ ٣٩).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٢/ ١٨٠).

(٦) قال أبو بكر الأنباري: "ولم يُحْك ذلك في "قَدْ"، والقياس فيهما واحد" الزاهر (٢/ ٣٢٤).

"وقال هشام: من نصب عبد الله مع النون لزمه أن يقول: مع ياء المتكلم: قطنني، بنونين ولم يُسْمَع هذا من العرب"[١] وفسَّره أبو حيان باحتمال أن يكون الأصل "قطنني" فحذفت النون منه كما حذفت من "إنني"[٢].

ونقضها ابن هشام، وقال: "ووهم يعقوب في الإصلاح[٣] فزعم أنه يقال: قطن، بمعنى حسب، بنون هي من نفس الكلمة، وأنها كسرت لأجل الياء"[٤].

رواها قبل أبي حيان وبعده، فذكرها ابن السِّكيت دون عزو[٥]، ورواها عن الكسائي أبو بكر الأنباري، والصغاني، وابن هشام عن ابن السكيت، والفيروزابادي بلا عزو[٦] ونسبها الزبيدي إلى الليث [٧].

- **"نزلنا المنزل الذي البارحة"**

ظرف الزمان لا يكون متعلقه [العامل] إلا حدثًا خاصا، كـ "جلس" أو "قام" فإذا كان العامل فيه كذلك، فلا يجوز الاستغناء عنه بتقدير؛ لأن بعض المقدرات ليست أولى من بعض[٨]؛ ذلك أن الحدث الخاص لا يجوز حذفه وإبقاء الظرف أو المجرور مغنياً عنه، فلو قلنا: زيد الذي ضحك عندك، أو: نام في الدار، لم يجز حذف "ضحك" ولا "نام" لأن الحدث الخاص لا يجوز حذفه وإبقاء الظرف أو المجرور مغنياً عنه[٩]، ومن حذف الحدث الخاص ما رواه أبو حيان من حكاية الكسائي فقال:

"وحكى الكسائي حذف الحدث الخاص إذا كان قد عمل في الموصوف بالموصول، وكان الظرف قريبًا، نحو: نزلنا المنزل الذي البارحة، ونزلنا المنزل الذي أمس، ونزلنا المنزل الذي آنفًا، ولا

(١) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب (٢/ ٩٢٥)، التذييل والتكميل (٢/ ١٨٠).
(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ٩٢٥).
(٣) إصلاح المنطق (ص٥٠).
(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص١١٢).
(٥) إصلاح المنطق (ص٥٠).
(٦) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (٢/ ٣٢٤)، والتكملة والذيل والصلة للصغاني (ق ط ن) (٦/٢٩٤)، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص١١٢)، القاموس المحيط (ق ط) (ص٦٨٣) .
(٧) تاج العروس (ق ط ط) (٢٠/ ٣٩) .
(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢١١).
(٩) ينظر: التذييل والتكميل (٣/ ١٠٥).

يقولون: نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، ولا المنزل الذي يوم الجمعة، وهذا الذي حكاه الكسائي خارج عن القياس، فيقتصر فيه على مورد السماع"[١].

ويجوز حذف العامل، وهو "الحدث الخاص" والاستغناء بمثله عنه، إذا وجدت قرينة، كأن يعمل مثلُه في الموصول، أو يكون الموصول موصوفًا به، وذلك بشرط: أن يكون الظرف قريبا من وقت الكلام، فإن كان غير قريب لم يجز حذف الصلة، فلا يقولون: "نزلنا المنزل الذي يوم الخميس ولا المنزل الذي يوم الجمعة"[٢]، فلو قام الدليل لم يمتنع الحذف، كأن يقال: اعتكف عمرو في الجامع، وزيد في المسجد، فتقول: بل عمرو الذي في المسجد، وزيد الذي في الجامع، يريد: الذي اعتكف في المسجد، أو الجامع، وأغنى عن عائد الموصول الذي يعود من الجملة الاسم الظاهر[٣].

ومثال حذف عامل الظرف المماثل لما عمل في الموصول: نزلنا الذي البارحة، أي: الذي نزلناه البارحة، ومن حذف عامل الظرف الموصوف به، قولهم: نزلنا المنزل الذي البارحة، أي: الذي نزلناه البارحة [٤].

وهو خارج عن القياس عند أبي حيان و "لا ينبغي أن يقاس عليه، وإنما يقال منه ما قالته العرب"[٥]...

... وشاذ عند ابن هشام[٦] ونادر عند ابن عقيل[٧] وحكم ناظر الجيش بجواز حذف الحدث الخاص مع الموصول إذا كان غير موصوف، قياسًا على ثبوته مع الموصوف بالموصول[٨].

واستشهد بما حكاه الكسائي قبل أبي حيان ابن مالك، وبعده ابن هشام، وغيره[٩].

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ١٠٠١).
(٢) ينظر: المساعد (١/ ١٥٩).
(٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد – ق ١ (٢/ ٢٣٦).
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٢١١).
(٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ١٠٥).
(٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص١١١).
(٧) ينظر: المساعد (١/ ١٥٩).
(٨) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢/ ٧٢٠).
(٩) ينظر: شرح قطر الندى (ص١١١)، والمساعد (١/ ١٥٩)، وتمهيد القواعد (٢/ ٧١٨، ٧١٩)، وهمع الهوامع (١/ ٣٤٠).

قلت: الأولى عدم القياس على حذف الحدث الخاص كما في حكاية الكسائي؛ لما قد تؤدي إليه من اللبس- والله أعلم-.

- **"إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرِمُ حَتَّى يَجْعَلُ إذَا شَرِبَ المَاء مَجَّهُ"**

أفعال المقاربة[١] ثلاثة أنواع، منها ما وضع للدلالة على الشروع في حصول الخبر، ك "جعل" وهو كثير، وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلا أربعة [٢] استعمل لها مضارع، منها "جعل" الذي حكى الكسائي فيها مضارعًا، قال أبو حيان:

"باب أفعال المقاربة: سمي الباب ببعض ما يقع فيه، وهي جعل ..... ومما هو للشروع في الفعل الستة الأول ..... ويلازمهن لفظ المضي إلا .... وحكى الكسائي مضارع "جعل" حكى: "إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرِمُ حَتَّى يَجْعَلُ إذَا شَرِبَ الماء مَجَّهُ"[٣].

"جعل" تعمل عمل "كان" إلا أن الخبر يجب كونه جملة فعلية، وإنما وجب ذلك؛ لأن الحكم يتوجه إلى مضمون الجملة، وحكى الكسائي[٤] "إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرِمُ حَتَّى يَجْعَلُ إذَا شَرِبَ المَاء مَجَّهُ" وفيها شواهد:

أولًا: استعمال المضارع من "جعل".

ثانيًا: ورود "يجعل" فيه بالرفع؛ لأن "حتى" فيه ابتدائية[٥]، وليست الجارة التي تضمر بعدا "أنْ" الناصبة للمضارع.

---

(١) سميت أفعال المقاربة، من باب تسمية الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة، وهي ثلاثة أنواع، ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: كاد، وأوشك، وكرب، وما وضع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عسى، واخلولق، وحرى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ، أوضح المسالك (١/ ٢٩٠).

(٢) باقي الأربعة، هي: "كاد" نحو: **{يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ}** [النور: من الآية: ٣٥]، و"طفق" حكى الأخفش: "طَفَق يطفِق" كضرب يضرب، و"طَفِق يطفَق" كعلم يعلم، وأوشك، وهو أكثر استعمالا من ماضيها، كقوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

ينظر: الدلائل في غريب الحديث (١/ ١٣٨)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٠٤).

(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٣٦)

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٠٤).

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ٣٩٠).

ثالثًا: شذوذ وقوع الماضي خبرًا لـ "يجعل" [١]؛ لأن من شروط الفعل الواقع في خبر "جعل"، أن يكون مضارعا؛ لذا حكم بالشذوذ على قول ابن عباس- رضي الله عنهما-: "فَجَعَلَ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا يَنْظُرُ"[٢] حيث جاء

خبر "جعل" جملة فعلية، فعلها ماضٍ "أرسل رسولًا" فلا يقاس عليه [٣].

وعلى ذلك استدل بحكاية الكسائي، المراديُّ- دون عزو- وابن هشام، وابن فرحون[٤]، والدماميني[٥]، وغيرهم[٦].

رابعًا: وقوع "حتى" بين فعلين ماضيين، و(يفعل) فيه يكون ماضيًا في المعنى، وهو أحسن من (فعل) واستدل بها الفراء على ذلك، واستحسنه فقال: "قال الكسائي: سمعت العرب تقول: "إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرِمُ حَتَّى يَجْعَلُ إِذَا شَرِبَ الماءِ مَجَّهُ"، وهو أمر قد مضى و"يجعل" فيه أحسن من "جعل" وإنما حسنت؛ لأنها صفة تكون في الواحد على معنى الجميع، معناه: إن هذا ليكون كثيرا في الإبل، ومثله: إن الرجل ليتعظم حتى يمر فلا يسلم على الناس، فتنصب "يمر" لحَسُن يفعل فيه وهو ماض"[٧].

قلت: لا بأس من استعمال المضارع من فعل المقاربة "جعل" ما دام لا يوقع في لبس مع "جعل" التامَّة- والله أعلم-.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٨٧).

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٧٨٧) (رقم ٤٤٩٢) قال: "حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حدثنا الأعمش قال: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جبير، عن ابن عباس- رضي الله عنهما- قال: لما نزلت: **{وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ}** صعد النبي- صلى الله عليه وسلم- على الصفا، فجعل يُنَادِي: يَا بَنِي فِهْرٍ، يَا بَنِي عَدِيٍّ، لبطون قريش حتى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا لينظر ما هو فجاء أبو لهب وقريش، فقال: أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلا بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي، قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلا صدقا، قال: فإني نذير لكم بين يدي عذاب شديد، فقال أبو لهب: تبا لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا، فنزلت: **{ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ}**"، وفي: السنن الكبرى للنسائي (١٠/ ٢٢٧): (رقم ١١٣٦٢).

(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٢٩٧).

(٤) ينظر: العدة في إعراب العمدة (١/ ٣٦٩).

(٥) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (ق ١/ ج ٣/ ٣١٣)

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٥٢٠)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٣٣٦)، وإرشاد السالك (١/ ٢٢٥)، وشرح الأشموني (١/ ٢٨٨)، وشرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٨٧).

(٧) معاني القرآن للفراء (١/ ١٣٤، ١٣٥).

- **"خرجت فإذا إنَّ لغرابًا"**

لام الابتداء هي الداخلة للتوكيد، فجاز دخولها على خبر "إنَّ" وحدها لما لم تغير معنى الابتداء، دون سائر أخواتها؛ لأنها تغير معنى الابتداء لما تدخل عليه من المعاني(١)، وأصل موضعها أوّل الجملة وصدرُها، لا آخِرها، وهو في الكلام الاسم، أو المبتدأ، وتقديره في أوّلُ الجملة: لِأَنَّ زيدًا منطلق، إلا أنه كُرِه تلاقى حرفين "إنَّ، واللام" لمعنى واحد، وهو التوكيد؛ فأخِّرت اللام(٢) وصار موضعها مع المؤخر سواء أكان خبرًا، نحو: إن زيدًا لفي الدار، إنَّ زيدا لمنطلق، أم كان اسمًا مؤخرًا، نحو: إن في الدار لزيدًا(٣).

وذكر أبو حيان عن الكسائي دخول لام الابتداء على الاسم، دون أن يُفصل بينهما بشيء، فقال:

"وتدخل اللام على اسم "إنَّ" المفصول بينها وبينه بالخبر نحو: إنَّ في الدار لزيدًا، أو بمعمول الخبر ..... وحكى الكسائي دخولها على الاسم غير مفصول بشيء حكى عن العرب: خرجت فإذا إنَّ لغرابًا" (٤).

وحكمه عنده الشذوذ، وقال: "وينبغي أن يتأوَّل على أنَّ ثمَّ فصلاً محذوفًا وهو خبر "إنَّ" تقديره: خرجت فإذا إنَّ بالمكان لغرابًا"(٥).

قلت: لم أقف على حكاية الكسائي عند غير أبي حيان، وفيه دليل على قلته؛ لذا لا يقاس عليه- والله أعلم-.

المبحث الثالث
القواعد النحوية في حكايات الكسائي في ارتشاف الضرب

وردت القواعد النحوية المأخوذة من حكايات الكسائي في خمسة مواضع، هي:

- **"زيدٌ منِّي الكوفة"**

حكم الظروف النصب، وحكى الكسائي رفع ظرف الزمان المختص، قال أبو حيان:

(١) ينظر: اللامات (ص: ٧٥).
(٢) ينظر: الخصائص (١/ ٣١٤)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٣٧٠)، وعلل النحو (ص: ٤٤٧).
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٩٠)، وأسرار العربية (ص: ٤٧)، وأمالي ابن الحاجب (٢٧٨/١).
(٤) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٣).
(٥) التذييل والتكميل (٥/ ١٠٠)، وينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٦٣).

"ويكثر رفع الوقت المتصرف من ظرف الزمان، وظرف المكان بعد اسم عين مقدر إضافة "بُعْدٍ" إليه ..... فلو كان مختصًا لم يجز، لا برفع، ولا بنصب كما سبق، إلا أن يُقْصَد المقدار، وقام على ذلك دليل نحو: زيد مني المسجد الجامع، فلا يكون فيه إذ ذاك إلا الرفع، حكى الكسائي، والفراء: زيد مني الكوفة، على هذا المعنى"(١).

أصل الظروف، الأزمنة، والأمكنة، ثم اتسعت العرب فيها للتقريب أو التشبيه، ومن ذلك: زيد دون الدار وفوق الدار، أي: مكانه دون الدار، وفوق الدار، ثم يتسع ذلك فيقال: زيد دون عمرو، أُريد به دونه في الشرف، أو العلم، أو المال، أو نحوه، وإنما أصله المكان، ومما اتسعوا فيه: هو مني بمنزلة الولد، أي: في أقرب المواضع، ولا يراد به البقعة من الأرض، ومنه: هو مني منزلة الشغاف، ومناط الثريا، ومعقد الإزار، أجرى مجرى: هو مني مكان كذا، ولكنه حذف (٢).

قال سيبويه: "باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن وذلك قول العرب، سمعناه منهم: هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد، ويدلك على أنه ظرف قولك: هو مني بمنزلة الولد فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع .... وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو مني مجلسك، أو متكأ زيد، أو مربط الفرس، لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا"(٣).

ويكثر رفع الظرف المؤقت(٤) المتصرف من الزمان والمكان، إذا وقع بعد اسم عين مقدرٍ إضافة "بُعْدٍ" إليه، نحو: زيد مني يومان أو فرسخان، أي: بُعْدَه مني يومان أو فرسخان(٥)، وأنت مني عدوة الفرس، وغلوة السهم، هذا كله مرفوع لا يجوز فيه إلا ذاك، والمراد هنا: بيني وبينك هذا المقدار، وليس المراد: أنت في هذا المكان؛ لأن ذلك لا معنى له، فما ورد في هذا المعنى فيجري هذا المجرى، نحو: أنت مني فوت اليد، ودعوة الرجل(٦).

---

(١) ارتشاف الضرب (٣/ ١١٣٠).
(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/ ١٩٩).
(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ٤١٢، ٤١٤).
(٤) المؤقت هو المحدود كيوم، ويومين، وثلاثة أيام، وفرسخ، وميل، ارتشاف الضرب (٣/ ١١٣٠).
(٥) شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٢٢).
(٦) ينظر: الأصول في النحو (١/ ٢٠٠).

قال سيبويه: "وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك: هو مني فرسخان، وهو مني عدوة الفرس، ودعوة الرجل، وغلوة السهم، وهو مني يومان، وهو مني فوت اليد، فإنما فارق هذا الباب الأول[١]؛ لأن معنى هذا أنه يخبر أن بينه وبينه فرسخين ويومين، ودعوة الرجل، وفوتا"[٢].

وجعل أبو حيان من هذا المعنى ما حكاه الكسائي "زيد مني الكوفة"[٣] ولا وجه لنصب الكوفة [٤]، وانفرد أبو حيان بهذه الحكاية عن الكسائي.

قلت: الأولى في الظروف وما يقربها ويشبهها، أن نستعمل منها ما استعملت العرب، ويجاز منها ما أجازوه[٥]، فالرفع في نحو: زيد مني الكوفة، هو الحكم الذي ارتضاه له العرب- والله أعلم-..

- **"إنَّ كل ثوب لوَ ثمنه"**

يحذف خبر "إنَّ" إذا دلَّ عليه دليل، كما جاز أن يحذف خبر المبتدأ إذا دلَّ عليه دليل[٦] ومما يدل على الخبر "واو المصاحبة" ومن ذلك ما رواه أبو حيان عن الكسائي، فقال:

"وقد تسد "واو المصاحبة" مسد الخبر .... وحكى الكسائي: "إن كل ثوب لَوَ ثمنه" بإدخال اللام على الواو لسدها مسد مع"[٧] ومنه ما حكاه- أيضًا- وإنّ كل ثوب لو قيمته[٨] .

تغني واو المصاحبة عن خبر "إنَّ" وتُعدُّ دليلا عليه فيحذف، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من "قول العرب: إنَّك ما وخيرًا، تريد: إنَّك مع خير"[٩] فأعنت "الواو" التي بمعنى "مع" عن خبر "إنَّ" كم أغنت عن خبر المبتدأ، ومنه حكاية الكسائي: "إنَّ كل ثوب لَوَ ثمنه"، و "إنَّ كل ثوب لَوَ قيمته" فأدخل اللام على الواو كما تدخل على الخبر؛ لأنها سدت مسده" [١٠] فكأنهم قالوا: إنه لا حذفَ،

(١) يقصد بالباب الأول قولهم: "هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد" الكتاب (١/ ٤١٢).
(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٤١٥).
(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١١٣٠).
(٤) التذييل والتكميل (٤/ ٧١).
(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٤١٤).
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٧٥، ٤٧٦) وتنظر القصة في الأمالي الشجرية (١/ ٣٢٢).
(٧) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٥٠)، وعزى حكايته لابن كيسان عن الكسائي، في: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٩٠)، والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٢)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٣٥١)، وينظر: همع الهوامع (١/ ٤٩٥، ٥٠٦).
(٨) التذييل والتكميل (٥/ ١١٥).
(٩) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٠٢)، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦)، وهمع الهوامع (٤٩٥/١).
(١٠) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٧٥، ٤٧٦)، وينظر: شرح التسهيل (٢/ ١٦، ٢٩).

وأن "الواو" بمعنى "مع" سدَّت مسدَّ خبر "إن"، كما سدَّت مسدَّ خبر المبتدأ في قولهم: "كل رجل وضعيته"؛ فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، "وأنت إذا صرحت بـ "مع" لم تحتج إلى تقدير، فكذا مع الواو التي بمعناها" (١).

وحُكِي جواز حذف خبر إنَّ" إذا جاءت واو المصاحبة سادَّة مسده عن الكسائي(٢) وجعله ابن مالك وتبعه السيوطي من الواجب(٣).

قال ابن مالك: "وقد يحذف الخبر وجوبا لسد واو المصاحبة مسده، كما كان ذلك في الابتداء"(٤).

وتعد هذه الحكاية من دلائل جواز دخول "لام الابتداء" على واو المصاحبة، إذا وقعت سادَّة مسدَّ الخبر(٥) وحُكي عن الكسائي القول به(٦).

وخطأه البصريون(٧)، وافقهم ابن مالك.

قال ابن مالك معدِّدًا المواضع التي لا تدخل فيها لام الابتداء بعد "إن المكسورة": "ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافا للكسائي"(٨) وقيل: إنَّ اللام زائدة(٩).

هذه الحكاية وردت عند ابن مالك(١٠)، وحكاها عنه ابن كيسان(١١) في بعض المواضع.

قلت: من المعروف أن واو المصاحبة، أو المعية تؤدي معنى الاقتران أو انضمام شيئين إلى بعضهما؛ لذا أجاز النحويون إحلالها محل هذ المعنى بعد المبتدأ نواسخه؛ وهو معنى ظاهر والقول بجواز

(١) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد – ق ١ (٤/ ٥١).
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٩٠، ٤٩١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦)، والمساعد (١/ ٣٢٢)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٣٥١)، والمقاصد الشافية (٢/ ٣٥٤)، وتعليق الفرائد (ق٤.١/٥١)، وشرح الفارضي (١/ ٥٠٩).
(٣) قال السيوطي: "ويجب حذف الخبر إذا سدت مسده واو المصاحبة..." همع الهوامع (١/ ٤٩٥).
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦)، وينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٧٦).
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٧٦)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٢٥٠).
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٩١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٦).
(٧) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١١٥)، والمساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٢).
(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص٦٤).
(٩) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك (١/ ٥١٦).
(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٧٦)، وتعليق الفرائد (ق١/ ٤/ ٥١)، والمقاصد الشافية (٢/٣٥٤).
(١١) ينظر: شرح التسهيل (٢/ ٢٩)، والمساعد (١/ ٣٢٢)، وتمهيد القواعد (٣/ ١٣٥١).

هـ هو الأولى، أما اللام الداخلة عليها، فالقول بزيادتها هو الأولى؛ لاختصاص لام الابتداء باسم "إنَّ" إذا تأخر أو خبرها، والمختص بشيء لا يدخل على ما حلَّ محله- والله أعلم-.

- **"إنما زيدًا قائم"**

تدخل "ما" زائدة على "إنَّ وأخواتها"(١) فتكفها عن العمل(٢)، وحكى الكسائي إعمال "إن" بعد دخول "ما" عليها، قال أبو حيان:

"وحكى الكسائي، والأخفش عن العرب: إنما زيدًا قائم، بالإعمال"(٣).

إذا دخلت "إنَّما" على الجملة الاسمية فيرفع الاسمان بعدها بالابتداء والخبر كما كانا قبل دخول "إنَّ"، نحو: إنما زيدٌ قائمٌ، وليتما زيدٌ منطلقٌ، ولعلما عمرٌو منطلقٌ، وتدخل على الفعل والفاعل، نحو: وإنما قام عمرٌو(٤)، إلا "ليت" فيجوز فيها الكف، والعمل(٥)، فإذا كُفَّت "إنَّ" بعد دخول "ما" عليها يصبح معناها هو "قصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، كقولك: إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد"(٦).

---

(١) لا تدخل على "أنَّ" المفتوحة الهمزة؛ لتأولها مع ما بعدها بمصدر، شرح المفصل (٤/ ٥٢١).

(٢) دخولها على الحرف للكف، على ضربين: أحدهما: أن تدخل عليه، فتمنعه العمل الذي كان له قبل ذلك، وتدخل على ما كان دخل عليه قبل الكف غير عامل فيه، كقوله تعالى: **{إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ}** [النساء: ١٧١]، و **{إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا}** [النازعات: ٤٥] و"كأنما زيد أسد"، و"لعلما أنت حالم"، والآخر: أن تدخل على الحرف، وتكفه عن عمله، وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف، كقوله: **{إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}** [فاطر: ٢٨] و **{كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ}** [الأنفال: ٦] شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٦٧، ٦٨).

(٣) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٨٦)، وينظر: التذييل والتكميل (٥/ ١٤٩).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٢٢، ٥٢٣).

(٥) "إذا دخلت عليها "ما" جاز أن تكون كافة فيرتفع الاسمان بعدها بالابتداء والخبر، ويقع الفعل أيضًا بعدها قياسًا، وهو قليل في الاستعمال؛ فتقول: ليتما عمرو قائم، وجاز أن تكون ما مزيدة ملغاة دخولها كخروجها، فتبقى ليت على عملها في الاسمين النصب والرفع، أنشدوا على الوجهين قول النابغة:

(قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا ... إلى حَمَامَتِنَا، وَنِصْفُهُ فَقَدِ)

يروى (الحمامَ) و (الحمامُ) وكذلك نصفَه ونصفُه" ينظر: شرح القصائد العشر (ص٣١٦)، والمرتجل (ص١٧٠، ١٧١).

(٦) تفسير الكشاف للزمخشري (٣/ ١٣٩).

وحكى الكسائي الإعمال لـ "إنَّ" مع دخول "ما" عليها، وأجاز بعض النحويين[١] هذا الحكم لبقية الحروف من "إنَّ وأخواتها" قياسًا، على أن تكون "ما" زائدة لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة، على حد زيادتها في قوله تعالى[٢]: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} فلا يبطل عملها، فأجازوا: إنما زيدًا قائمٌ، تريد إنَّ زيدًا منطلق[٣]، على أن تكون "ما" ملغاة.

وهو قول ابن السراج، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، وأبي الفداء[٦]، ونسبه ابن سيده وابن منظور إلى ابن جني[٧] ولم أقف عليه عنده.

قال ابن السراج: "وتدخل "ما" زائدة على "إن" على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعرابا تقول: إنَّما زيدًا منطلق، وتدخل على "إنَّ" كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل فتقول: إنما زيد منطلق فـ "إنَّما" ههنا بمنزلة فعل ملغى، مثل: أشهد لزيدٌ خيرٌ منك"[٨].

ونُسِب إلى الزجاجي[٩] وبالنظر في نصه نجد أنه قد أثبت المذهب فقط دون تأييد، أو ردٍّ، فقال: "من العرب من يقول: إنما زيدًا قائمٌ، ولعلما بكرًا مقيمٌ، فيلغي "ما" وينصب بـ"إن" وكذلك سائر أخواتها"[١٠].

لكن أبا حيان فسره بأنه "ينبغي أن يحمل قوله ذلك علي أنه لمَّا اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلي العرب؛ ألا تري أنه يجوز لك أن تقول: العرب ترفع كل فاعل، وإن كنت إنما سمعت الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضي القياس عندك ذلك"[١١].

---

(١) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص١٧١)، والبحر المحيط (١/ ٥٢٩).

(٢) أل عمران: من الآية: ١٥٩.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (م و) (١٠/ ٥٨٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧٠).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧٠).

(٥) ذكره في: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٨٠) دون تأييد أو رد، وأيده في: شرح التسهيل (٢/ ٣٨).

(٦) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (٢/ ٩٠).

(٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (م و) (١٠/ ٥٨٠)، ولسان العرب (ما) (١٥/ ٤٧٢).

(٨) الأصول في النحو (١/ ٢٣٢).

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٤).

(١٠) الجمل في النحو للزجاجي (ص: ٣٠٤).

(١١) التذييل والتكميل (٥/ ١٤٩).

وفصَّل الزمخشري، فذهب إلى أن "الإعمال في "كأنَّما، ولعلَّما، وليتما" أكثر منه في "إنَّما، وأنَّما، ولكنَّما"[١] وبمثله قال ابن الصائغ[٢] فذهب إلى أنَّ الأحسن والأقيس في "إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ" إبطال العمل، وجعل "ما" كافة[٣].

واستدلوا على ذلك بما روي عن الكسائي: إنَّما زيدًا قائم، بالإعمال، قال ابن مالك: "وهذا النقل ... يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسًا، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها"[٤].

ورده بعض العلماء، منهم ابن الخشاب؛ لأن "السماع غير ما قاسه هؤلاء"[٥] واستغربه ابن الناظم[٦] وهو شاذ عند ابن عقيل[٧].

رواها الزجاجي عن بعض العرب[٨] ورواها ابن مالك، عن ابنِ بَرْهَان عن الأخفش، وأنه عزاها إلى الكسائي [٩] ورواها بعض شراح الألفية والتسهيل عن الأخفش عن الكسائي[١٠].

قلت: القول بجواز الوجهين- إعمال إن وبعض أخواتها وإهمالها- أولى بالقبول لورود الوجهين عن العرب؛ ولقول جماعة معتبرة من العلماء به- والله أعلم-.

- **أمسُ، أمسٌ**

(١) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٩٠).
(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٦٥).
(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٦٣).
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨).
(٥) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ص: ١٧١).
(٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص١٢٥).
(٧) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٥).
(٨) ينظر: الجمل للزجاجي (ص: ٣٠٤).
(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٤٨٠، ٤٨١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨)، وشرح ابن الناظم (ص١٢٥)، واللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٦٥)، وتحرير الخصاصة (١/ ٢٢٣).
(١٠) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٣٢٩)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد(ق ١-٦٧/٤).

(أمس) اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع، ونصب، وجر موضوع لليوم الذي يلي اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه في :إفادة العرف، والتعريف، ويقع لكل يوم من أيام الجمعة[١] وقد يطلق على أمس من الأموس، واختلفت أحكامه عند العرب باختلاف معانيه، فحكى الكسائي فيه الصرف وعدمه، قال أبو حيان:

"أمس ... حكى الكسائي أن بعضهم يمنعه الصرف رفعًا ونصبًا وجرًا، وبعضهم ينونه تنوين الصرف في الأحوال الثلاثة إلا في النصب على الظرف، فإنهم لا ينونونه"[٢].

لـ "أمس" استعمالات، هي:

– إذا كان ظرفاً بمعنى "في" ولم يختلف العرب في حكمه حينئذٍ، فهو مبني على الكسر عند الجميع– الحجازيين والتميميين– نحو: سرتني زيارتك أمسِ.

قال سيبويه: "وكان من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بـ "أين" وكسروه كما كسروا "غاق"؛ إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب، كما أن حركة "غاق" لغير إعراب"[٣].

– أن يكون غيرَ ظرفٍ، وكان علمًا على اليوم الذي قبل يومك، ولم يضف، ولم يقترن بالألف واللام، فاختلف العرب في حكمه على مذاهب:

الأول: مذهب الحجازيين، وهم يبنونه على الكسر إذا كان علمًا، خالياً من "أل" والإضافة، فيقولون: مضى أمسِ بما فيه، وتأملت أمسِ وما فيه، ما رأيته مذ أمسِ، فهو مبني على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر [٤] ووجه لغتهم أنه تضمن معنى "أل" التعريف فبني لتضمنه معنى الحرف[٥]، "ولشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة، وكون حضور مسمّاه مانعا من إطلاق لفظه عليه"[٦].

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٣٧)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٢٧).

(٢) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٢٨).

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٨٣).

(٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٣٧).

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٨٢).

(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٢٢)، وينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة (١/ ١٣٩).

الثاني: مذهب أكثر بني تميم وهم يمنعونه من الصرف في حالة الرفع، أما في حالتي النصب والجر فيبنونه على الكسر، فلا يدخل في- حالتي النصب والجر- باب الممنوع من الصرف، فيقولون: مَرَّ أمسُ بما فيه، قضيت أمسِ في المكتبة، انتهيت من عملي مذ أمسِ[١].

الثالث: مذهب بعض بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، فيُرفَع بالضمة، ويُنْصب ويُجَر بالفتحة من غير تنوين، ووجهه أنه قد يكون على تقدير: ذهب الأمس، فجعلوه معدولا عن "الألف واللام" فاجتمع فيه العدل والتعريف فمُنِع من الصرف لذلك[٢]، نحو: مَرَّ أمسُ بما فيه، قضيت أمسَ في المكتبة، انتهيت من عملي مذ أمسَ.

قال سيبويه: "واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مذ أمسِ، فلا يصرفون في الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس، ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه"[٣].

قلت: مذهب بعض بني تميم هو المقصود بحكاية الكسائي "أن بعضهم يمنعه الصرف رفعًا ونصبًا وجرًا"[٤].

- إذا كان نكرة[٥]، فيُرَاد به أمسٌ من الأموس، أي: أمس يوم ما من الأيام الماضية، فهو معرب وينوَّن- مصروف- عند الجميع- الحجازيين والتميميين- نحو: قضينا أمسًا جميلا[٦].

ومذهب الحجازيين هو المقصود بما حكاه الكسائي، ونقله أبو حيان، فقال: "وحكى الكسائي .... وبعضهم ينونه تنوين الصرف في الأحوال الثلاثة إلا في النصب على الظرف، فإنهم لا ينونونه"[٧]

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٢٢).
(٢) شرح كتاب سيبويه (٤/ ٥١)، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١٣٧).
(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٨٣):
(٤) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٢٨).
(٥) وكذلك لو سُمِّي به رجلًا، فكأن الحجازيين عدلوا عن المبني، وهو معرفة، فاجتمع فيه العدل، والتعريف، فإذا سمينا به رجلا فقد زال عنه العدل، فلذلك انصرف. ينظر: شرح كتاب سيبويه (٤/٥١).
(٦) ينظر: الأصول في النحو (٢/ ١٤٣)، وشرح كتاب سيبويه (٤/ ٥١).
(٧) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٢٨).

فيصرفونه إذا كان نكرة، أو علما على رجل، وإذا كان ظرفًا، فلا ينوَّن؛ لأنه مبني، وحكاها بعد أبي حيان عن الكسائي ابن عقيل، والسيوطي دون عزو(١).

قلت: تعددت اللغات في "أمس" بتعدد حالاتها، والأولى بالقبول هي البناء على الكسر إذا أُريد به الظرف، أو علمًا على اليوم السابق ما لم يضف أو يعرَّف بـ "أل" والإعراب إذا كان نكرة، أو علمًا على رجل؛ ليسر المذهب، ووضوحه- والله أعلم.

- **"حيثَ" و"حيثِ"**

"حيث" من ظروف الأمكنة الملازمة للإضافة إلى الجملة، وورد فيها لغات، هي: "حيثُ" و "حيثَ " و "حوثُ" و "حوثَ"- بالضم والفتح فيهما- وحكى الكسائي عن بعض العرب الإعراب، وعن آخرين البناء على الفتح(٢)، ورواه أبو حيان ولم يعزه إليه في موضع، وعزاه في آخر فقال:

"وعند بني الحارث من أسد، وبني فقعس يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب يقولون: "من حيثِ لا يعلمون"(٣) وكان ذلك حيث التقينا"(٤).

وقال في موضع آخر: "وإعرابها لغة فقعسية حكى ذلك عنهم الكسائي، يقولون: جلست حيثَ كنت، بالفتح، وجئت من حيثِ جئت، فيجرونها بـ "من"، وصارت عندهم كـ "عند" ..... وقال الكسائي: "سمعت في بني تميم من بني يربوع وطهيه من ينصب الثاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع، فيقول: حيثَ التقينا، و "مِنْ حَيْثَ لا يَعْلَمُون"، ولا يصيبه الرفع في لغتهم" قال: "وسمعت في. بني الحارث بن أسد بن الحارث بن ثعلبة، وفي بني فقعس كلها، يخفضونها في موضوع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون {مِنْ حَيْثِ لا يَعْلَمُونَ}، وكان ذلك حيثَ التقينا"(٥).

---

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (١/ ٥٢٠)، وهمع الهوامع (٢/ ١٨٩).

(٢) هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل، فيقال: "حيثُ" ضمًّا، وفتحًا، وكسرًا، في: جلست حيث جلس زيد، فالعامل واحد وهو "جلس" وقد وُجِد معه التغيير في "حيث" ينظر: قطر الندى (ص:١٣)

(٣) وردت في قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ}** [الأعراف: ١٨٢] وقوله تعالى: **{فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ}** [القلم: ٤٤].

(٤) ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٤٧، ١٤٤٨).

(٥) التذييل والتكميل (٨/ ٦٥، ٦٦).

اللغة الفاشية في "حيث" هي الضم[١] وهى القراءة المختارة[٢] حيث "اتفق القراء على ضم الثاء من: "حيث" أين ما أتت" [٣] قال تعالى: {سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ}، وحكي فيها لغات أخرى، منها[٤]:

الإعراب:

فتخفض في موضع الخفض وتنصب في موضع النصب، فيقولون: "حيثِ" في قوله تعالى: {مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ} فكُسِرت مع إضافتها إلى الجملة، و"كان ذلك حيثَ التقينا" وهي لغة حكاها الكسائي عن بعض العرب "حيثِ" بالكسر[٥] رواها عنه قبل أبي حيان[٦] أبو جعفر النحاس[٧]

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٦٧)، وتوجيه اللمع (ص: ٦٩)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١/ ٢٢٨) وذكر النحويون عدة أسباب لبنائها على الضم خاصَّةً، ومنها: أن "أكثر أحوال هذه الظروف أن تكون منصوبة وذلك الغالب عليها فأخرجت إلى الضم ولم تخرج إلى الكسر؛ لأن الكسر أخو النصب، وجعلوا ذلك علامة للغاية؛ لأن الكسر حقه أن يكون لالتقاء الساكنين، فتجنبوه ههنا لأنه موضع تحرك لغير التقاء الساكنين" الأصول في النحو (٢/ ١٤٢) وسبب آخر، وهو: أنها "تدل على محلين، وذلك أنك إذا قلت: زيد حيث عمرو، فمعناه: زيد في مكان فيه عمرو، وما تضمنت معنى محلين أعطيت الضمة في كل حال" إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٩٩)، وثالث: "لأنها خالفت أخواتها من الظروف في أنها لا تضاف فأشبهت قبل وبعد إذا أفردتا فضمّت" إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٦).

(٢) المقتضب (٣/ ١٧٥).

(٣) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢/ ٢١٦).

(٤) "حيثَ" بالبناء على الفتح على كل حال في الخفض، والنصب نحو: قعدت حيثَ قعد زيد، و "من حيثَ لا يعلمون" ولا تضم في لغتهم، وهي لغة بني يربوع، وطهية، و "حيثُ" بالضم، و "حوثُ" و "حوثَ" بالضم والفتح. ينظر: الإيضاح العضدي (ص: ١٥)، وارتشاف الضرب (٣/ ١٤٤٧، ١٤٤٨).

(٥) هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل، فيقال: "حيثُ" ضمًّا، وفتحًا، وكسرًا، في: جلست حيث جلس زيد، فالعامل واحد وهو "جلس" وقد وُجِد معه التغيير في "حيث" ينظر: قطر الندى (ص:١٣).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب (٣/ ١٤٤٨).

(٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ٤٦).

والسيرافي[١] والزمخشري[٢] وابن عطية- دون عزو[٣]- وابن يعيش[٤]، وبعده ابن هشام دون عزو[٥] والسمين[٦] وهي لغة بني الحارث من أسد، وبني فقعس.

ووجهت هذه اللغة بوجهين، أولهما: أنَّ "حيث" وإن كانت من ظروف الأمكنة إلا أنها أجريت مجرى ظروف الزمان، في إضافتها إلى غير متمكن فجاز فيها الإعراب، والبناء[٧]، كما قال النابغة[٨]:

على حينِ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبَا وقُلتُ ألَمَّا تَصْحُ والشيبُ وازِعُ

ويروى: "على حينَ"، فمن قال: "على حينِ"، جره بـ "على"، ومن قال: "على حينَ" بناه؛ لأنه أضافه إلى غير متمكن[٩].

ثانيهما: أجازه السيرافي، وهو أن يكون من كسر "حيثِ" بناه أيضا، إلا أنه كسر على أصل التقاء الساكنين "لا للعامل على ما يجب في التقاء الساكنين من الكسر"[١٠] ولم يبال الثقل، كما قالوا: "جيرِ"، و"ويب"، فكسروا، وإن كان قبل الآخر ياء[١١].

وذكروا أن بعض القراء قرأ[١٢] **{سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ}**، بكسر "حيث" ووجهت بأنها تحتمل أن تكون على لغة مَنْ أعربها، وهم بنو الحارث بن أسد بن الحارث بن ثعلبة، وبنو فقعس، فالكسر كسر إعراب، وتحتمل أن تكون علي لغة من بنى "حيث" علي الكسر دائمًا.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٥١).

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢١١).

(٣) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية (١/ ١٢٧).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٥).

(٥) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ١٣)

(٦) ينظر: الدر المصون (١/ ٢٨١).

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٥٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٥).

(٨) ورواية الديوان (على حينَ) بالفتح، والبيت من الطويل، للنابغة في ديوانه (ص: ٣٢)، الكتاب (٢/٣٣٠)، والكامل في اللغة والأدب (١/ ١٤٩)، وشرح القصائد السبع (ص٣٤)، والإيضاح (ص١١٤) وفيه "الصبي" بدلا من "الصبا"، وأمالي ابن الشجري (٢/ ٦٠١)، والبديع في علم العربية (١/ ١٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٨٦).

(٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١/ ٥٢).

(١٠) شرح كتاب سيبويه (١/ ٥٢).

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٥).

(١٢) نسِبت إلى بعضهم في: معجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٢٥)، وذكر أنها نسِبت كذلك في مختصر شواذ القرآن وبالتحقيق لم يذكر ابن خالوية قراءة حيث في هذه الآية، وإنما ذكر قراءة (سيستدرجهم) بالياء ونسبها إلى بعضهم، ينظر: مختصر شواذ

قلت: اللغة المشهورة في "حيث" هي البناء على الضم، وهي الأولى بالقبول؛ لعدم اختلاف العلماء عليها، وبها القراءات السبعة- والله أعلم-.

القرآن (ص/ ٤٧) أما قراءة "حيثِ" بالكسر، فذكرت دون عزو في: التذييل والتكميل (٨/ ٦٥، ٦٦)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص١٦٩)، ومغني اللبيب (ص١٧٦)، والبرهان (٤/ ٢٧٤)، وهمع الهوامع (٢/ ٢٠٩)، وشرح الفارضي (١/ ٨٢).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات فقد أعانني سبحانه على إتمام هذا البحث، الذي توصلت من خلاله إلى عدَّة نتائج عامة، وخاصَّة فيما يأتي بيانها:

أولًا: النتائج العامة:

(١) أمدَّت الحكاياتُ النحوية النحويين، واللغويين، موادَّ لغوية كثيرة في علوم اللغة عامَّةً، فهي مورد مهم وأولي من موارد السماع في نقل اللغة، مما أدى إلى ترسيخ التقعيد النحوي وتأسيسه على قواعد أكيدة موثوقة.

(٢) كان للحكايات النحوية دورٌ مهمٌ في إثراء اللغة والحفاظ عليها، مما يعمل على بقائها حية نتيجة لتناقل لغات العرب ومذاهب العلماء وآرائهم.

ثانيًا: النتائج الخاصة:

(١) اهتم أبو حيان في ارتشاف الضرب، بالحكايات مما يدل على اهتمامه بالسماع؛ فمثلت الحكايات النحوية التي صرَّح فيها أبو حيان بمشتقات لفظ "الحكاية" رافدًا مهمًا من روافد السماع في الكتاب، بلغ عددها سبعة وخمسين وثلاثمئةِ موضعٍ منها ما هو منسوب، لسيبويه، وأبي زيد، والفراء، والأصمعي، ومنها مالم ينسب.

(٢) نقل أبو حيان من حكايات الكسائي أربعًا وثلاثين حكاية.

(٣) انفرد أبو حيان بنقل أربع حكايات، لم ينقلها غيره من العلماء، هي:

- "إنَّ ههنا يلعبون صبيانًا" .
- "ما مرَّ أغلظ أصحاب موسى" .
- "زيد مني الكوفة" .
- "خرجت فإذا إنَّ لغرابًا" .

(٤) لم يُسْبق أبو حيان في نقل ثلاث حكايات، هي:

- "أردِ، وأعض، وأقر" في "أردد، واغضض، واقرر".
- قول العرب: "أنتَ غَيُوظ ما عَلمتُ أَكبادَ الرجال".

- قول العرب: "القوم خمستُهم، وخمستَهم" رفعًا ونصبًا بلفظها.

(٥) استعمل أبو حيان حكايات الكسائي في عدَّة مواضع، فكان لها دور كبير في الاستدلال بها، أو في تأييد رأي أو مذهب، أو في إرساء قاعدة نحوية.

(٦) من أكثر استعمالات حكايات الكسائي في كتاب ارتشاف الضرب كان الاستدلال بها وورد ذلك في: تسعة عشر موضعًا، منها:

- الاستدلال بحكاية: "صُمْنا مِن الشّهر خمسًا" على جواز حذف تاء التأنيث مع المعدود المذكر.
- الاستدلال بحكاية: إنَّ ههنا يلعبون صبيانًا، على قول الأخفش بجواز تقديم الحال على اسم (إنَّ) مع تقدم خبرها عليه، وهو ظرف.
- الاستدلال بحكاية "خذه مطوبة به نفس"، على مذهب الكسائي وهشام بجواز أن يقوم التمييز مقام الفاعل.
- الاستدلال بحكاية: "إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ بيننا حجر" على مذهب الفراء الكوفيين رفع المضارع بعد "حتى".
- الاستدلال بحكاية: "لولا رأسك مدهونًا لكان كذا" على رد قول الأخفش بأنه لا يؤتي بحال للمرفوع بعد "لولا".
- الاستدلال بحكاية "بَيْنَكُما البَعيرَ فَخُذَاه" على مذهب الكسائي جواز الإغراء بجميع حروف الصفات.
- وردت حكايات الكسائي مؤيدة للأحكام النحوية بالصحة في ثلاثة مواضع، هي:
- حكاية "واحد عشر" ورد على القياس.
- حكاية "سمعت لغاتَهم" بنصب المجموع جمع مؤنث سالم بالفتح على.
- حكاية "أسود سالخ" بصرف "أسود".

(٧) وردت الحكايات في نفي الحكم بالصحة في سبعة مواضع، منها:

- الإدغام في المبدل بدلا غير لازم في قراءة {لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ}.
- حكايته: "إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرِمُ حَتَّى يجَعْلُ إذَا شَرِبَ المِاءِ مجَّهُ"، ووقوع الماضي خبرًا لـ "يجعل".
- دخول لام الابتداء على اسم "إنَّ"، دون أن يُفصل بينهما بشيء في حكايته: خرجت فإذا إنَّ لغرابًا.

(٨) وردت حكايات الكسائي مؤسسة لقاعدة نحوية في خمسة مواضع، منها:

- رفع الظرف المؤقت المتصرف من الزمان والمكان في "زيد مني الكوفة".
- حذف خبر "إنَّ" لسد واو المصاحبة مسده، في حكايته "إن كل ثوب لَوَ ثمنه".
- إعمال "إنَّ" مع دخول "ما" الكافَّة عليها في حكايته "إنما زيدًا قائم".

توصيات البحث:

- العناية بعمل معجمي يجمع الحكايات النحوية أسوة بكتب الحكم والأمثال.

ثبت المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الرسائل العلمية والبحوث:

- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريّع السريّع (رسالة: دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة) إشراف: د إبراهيم بن صالح العوفي: ١٤٣٩ – ١٤٤٠ هـ.
- أبو حزام العكلي غالب بن الحارث (ت ١٧٠ هـ) شعره ومروياته ومعجمه اللغوي، لـ: مقبل التام عامر الأحمدي، بحث منشور في: مجلة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد: ١٧، العدد: ١، يونيو ٢٠٢٠.
- حكايات النحويين في شرح الرضي ت ٦٨٦ هـ على كافية ابن الحاجب وأثرها في الحكم النحوي مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، د. عادل عبده محمود حسانين، العدد: ٣٥، (ج: ٢).

ثالثًا: المصادر والمراجع:

- الإبانة في اللغة العربية، لسَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، المحقق: د. عبد الكريم خليفة، د. نصرت عبد الرحمن، د. صلاح جرار، د. محمد حسن عواد، د. جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي البناء (ت ١١١٧ هـ) تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، (ت ٧٧٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

- أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الحسين بن علي بن محمد بن جعفر، أبو عبد الله الصَّيْمَري الحنفي (ت ٤٣٦هـ) الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- أخبار النحويين، أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم المقرئ (ت ٣٤٩ هـ) المحقق: مجدي فتحي السيد، الناشر: دار الصحابة للتراث- طنطا، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.
- أدب الخواص في المختار من بلاغات قبائل العرب وأخبارها وأنسابها، الحسين بن علي بن الحسين، أبو القاسم الوزير المغربي (ت ٤١٨هـ) إعداد: حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي (قسم من هذا الكتاب أطروحة دكتوراة للمحقق)، نشر: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.
- الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أَحمد بن إِسحاق النيسابوري (ت ٣٧٨ هـ) المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأَزهري الناشر: دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- أسماء الكتب، عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ "رِياض زَادَه" الحنفي (ت ١٠٧٨هـ) المحقق: د. محمد التونجي، الناشر: دار الفكر- دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ) المحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي، الناشر : مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- الأصمعيات اختيار الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت ٢١٦هـ) المحقق: احمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة: السابعة، ١٩٩٣.
- أصول النحو (٢) مناهج جامعة المدينة العالمية، كود المادة: GARB ٥٣٦٣ المرحلة: ماجستير، الناشر: جامعة المدينة العالمية، ١٤٣٣هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ) الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - ٢٠٠٢ م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه الحسين بن أحمد، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ) الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ ١٩٤١م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) المحقق: د/ علي أبو زيد، د/ نبيل أبو عشمة، د/ محمد موعد، د/ محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

- أمالي ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩١م.
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت ٤٣٦ هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله الأنصاري ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بلا تاريخ أو رقم).
- إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق ٦هـ) تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ) المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض) الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي (ت ١٣٩٩هـ) عُنِي بطبعه: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم

رفعت بيلكه الكليسى، تصوير: مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي- بيروت (بدون رقم أو تاريخ).

- البحر المحيط، محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر بيروت: ١٤٢٠ هـ.
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م تصوير: دار عالم الكتب — الرياض.
- البديع في علم العربية، ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت: ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى: ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، صوَّرته دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ ١٩٥٧م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (٨١٧ هـ) الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى: ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية، أبو البركات بدر الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي (ت ٩٨٤ هـ) تحقيق: حمزة أبو توهة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، إصدار: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، التابع لوزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، الأعوام: (١٣٨٥-١٤٢٢هـ) (١٩٦٥- ٢٠٠١م) صَوّرتْ أجزاءً منه: دار الهداية، ودار إحياء التراث وغيرهما.
- تاريخ الأدب العربي، د. شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف- مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٦٠-١٩٩٥م.

- التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي, مكتبة دار التراث- حلب, القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.
- تاريخ ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (ت ٧٤٩هـ) الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- تاريخ أصبهان (أخبار أصبهان) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- تاريخ بيهق، أبو الحسن ظهير الدين علي بن زيد بن محمد بن الحسين البيهقي، الشهير بابن فندمه (٥٦٥ هـ) الناشر: دار اقرأ، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.
- تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام: ١٤١١هـ ١٩٩١م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت ٤٤٢هـ) د: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- التاريخ الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر الربعي (ت ٣٧٩هـ) المحقق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، الناشر: دار العاصمة- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت- لبنان (بدون تاريخ أو رقم).
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة "ألفية ابن مالك" زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت: ٧٤٩ هـ) تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: (من ١: ٥) دار القلم- دمشق، (من ٦: ١١) دار كنوز- إشبيليا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨: ١٤٣٤هـ / ١٩٩٧: ٢٠١٣ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك محمد بن عبد الله، الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت ٣٤٧هـ) المحقق: د. محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة، الناشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ ١٩٩٠.

- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصغاني الحسن بن محمد بن الحسن (ت ٦٥٠ هـ) حققه جمع من العلماء (جـ١) حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، ١٩٧٠م (جـ٢) حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، ١٩٧١م (جـ٣) حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، ١٩٧٣ م (جـ٤) حققه عبد العليم الطحاوي، راجعه عبد الحميد حسن، ١٩٧٤م (جـ٥) حققه إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد ١٩٧٧م (جـ٦) حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، راجعه د. محمد مهدي علام، ١٩٧٩م، الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة.
- التمام في تفسير أشعار هذيل "مما أغفله أبو سعيد السكري" أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرازق الحديثي، وأحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ ١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية– الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر (أصل التحقيق: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر) الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ) الناشر: دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ) تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
- الجراثيم، ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) حققه: محمد جاسم الحميدي، قدم له: د. مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق (بدون رقم أو تاريخ).
- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- حيدر آباد الدكن، ودار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
- الجمل في النحو، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولي، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.
- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي "عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي" شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ) الناشر: دار صادر، بيروت (بدون رقم أو تاريخ).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان أبو العرفان (ت: ١٢٠٦ هـ)، نشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

- حاشية الطيبي على الكشاف "فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب" شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ) تقديم: إياد محمد الغوج، دراسة: د. جميل بني عطا، إشراف: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
- حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي (ت ١٤٤١هـ) إشراف د. هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- حروف المعاني والصفات، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق: د. علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٤م.
- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ) المحقق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب – بيروت (بدون رقم أو تاريخ).
- الحيوان، للجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ .
- خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري (ت ٨٣٧هـ) المحقق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال-بيروت، دار البحار، بيروت، الطبعة: الطبعة الأخيرة ٢٠٠٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ) تحقيق : محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت: ١٩٩٨م.
- خزانة التراث (فهرس مخطوطات) إصدار: مركز الملك فيصل.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، الناشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الرابعة، (بدون تاريخ).
- دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلاوي، مصدر الكتاب: موقع اتحاد كتاب العرب (غير مطبوع).
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤ هـ) تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة، (بدون تاريخ أو رقم).

- الدر المصون في علم الكتاب المكنون لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق (بدون رقم أو تاريخ).
- دستور العلماء "جامع العلوم في اصطلاحات الفنون" القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- الدلائل في غريب الحديث، السرقسطي قاسم بن ثابت بن حزم العوفي أبو محمد (ت ٣٠٢هـ) تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، بن علي بن محمد بن فرحون برهان الدين اليعمري (ت ٧٩٩هـ) تحقيق وتعليق: د/ محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة (بدون رقم أو تاريخ).
- ديوان النابغة الجعديّ، جمعه وحققه وصححه: د. واضح الصمد، دار صادر– بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع: دار المعارف– القاهرة، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).
- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م (بدون رقم أو تاريخ).
- ذيل تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥ هـ) وضع حواشيه: زكريا عميرات، مطبوع باسم آخر: "تذكرة الحفاظ" للذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) تحقيق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ.

- الزاهر في معاني كلمات الناس، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) المحقق: د. حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- زهر الآداب وثمر الألباب، إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني (ت ٤٥٣هـ) الناشر: دار الجيل، بيروت (بدو رق أو تاريخ).
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ، شمس الدين، عقيلة (ت ١١٥٠ هـ) المحقق: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للباحثين: محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصلح عبد الكريم السامدي، وخالد عبد الكريم اللاحم، الناشر: مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- السبعة في القراءات أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) المحقق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن ماجة "يزيد" القزويني (ت ٢٧٣ هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية "البابي الحلبي" (بدون رقم أو تاريخ).
- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ) حققه: حسن عبد المنعم شلبي، اشراف: شعيب الأرناؤوط، تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، إشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

- سير السلف الصالحين، أبو القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني قوام السنة (ت ٥٣٥ هـ) تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض (بدون تاريخ أو رقم).
- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ) المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى) عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على الألفية، لبدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ) المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى١٤٢٠هـ ٢٠٠٠ م.
- شرح الأشموني للألفية، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح "التصريح بمضمون التوضيح" خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) المحقق: د. إبراهيم البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن درة الغواص) أحمد بن محمد الخفاجي المصري، المحقق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، الناشر: دار الجيل، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا (بدون عام).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت: ٨٨٩ هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م.
- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) تعليق: أحمد ظافر كوجان، ومحمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ ١٩٦٦م (بدون رقم).
- شرح الفارضي على ألفية ابن مالك، شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ) المحقق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، جمال الدين، المعروف بابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ .
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى-

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.

- شرح الكافية في النحو (المعروف بشرح الرضي على الكافية) لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي نجم الدين (ت: ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس، الطبعة الأولى: ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- شرح مقامات الحريري، أبو عباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي الشُّريشي (ت ٦١٩ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦ م.
- شرح المقدمة المحسبة طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
- الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣ هـ.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله،

الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق — سورية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين — بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، ترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبد الباقي، طبع: بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر المحمية، عام ١٣١١ هـ، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة – بيروت.
- صحيح مسلم لأبي الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي– القاهرة (وصَوّرتْها: دار إحياء التراث العربي – بيروت).
- صلة الخلف بموصول السلف، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الرُّوداني السوسي المكيّ المالكي (ت ١٠٩٤هـ) المحقق: محمد حجي الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت: ٦٦٩هـ) المحقق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م.
- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع– القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.
- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري "ابن سعد"، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

- الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠ هـ) المحقق: د. علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- طبقات المفسرين للداوودي، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، مراجعة وضبط: لجنة من العلماء بإشراف الناشر (بدون رقم أو تاريخ).
- طبقات النحويين واللغويين، المؤلف: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة: الثانية، الناشر: دار المعارف (بدون تاريخ).
- طبقات النسابين، بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (ت ١٤٢٩هـ) الناشر: دار الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- العبر في خبر من غبر، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) (مع ذيوله) ذيل العبر، للذهبي، وذيل الحسيني عليه، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.
- العدة في إعراب العمدة، لبدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد) الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى، (بدون تاريخ).
- العقد الفريد، لأبي عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال (بدون عام).
- غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ) عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، الناشر: مكتبة ابن تيمية.
- غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ) المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت ٢٨٥ هـ) المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- غريب الحديث، للخطابي أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت ٣٨٨ هـ) المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م (بدون رقم).
- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١ هـ) تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مراجعة: د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- فتح الباب في الكنى والألقاب، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت ٣٩٥هـ) المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ) المحقق: حسن موسى الشاعر، الناشر: دار البشير، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ) المحقق: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

- فوات الوفيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت الطبعة: الأولى، الجزء (١) ١٩٧٣م، الأجزاء (٢، ٣، ٤) ١٩٧٤م.
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الناشر: دار العصيمي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى (بدون تاريخ).
- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (ت ٩٤٧ هـ) عُني به: بو جمعة مكري، وخالد زواري، الناشر: دار المنهاج، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.
- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ) المحقق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
- الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (ت ٤٦٥هـ) المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
- كتاب الأفعال، ابن القوطية محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسي أبو بكر (ت ٣٦٧ هـ) المحقق: علي فوده، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٣م.

- كتاب الأفعال، ابن الحداد سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان (ت بعد ٤٠٠ هـ) المحقق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- كتاب الأفعال، ابن القطاع علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم الصقلي (ت ٥١٥هـ) الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- الكتاب لسيبويه أبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ) تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة، لسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبد الله (ت ٧٧٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٣م.
- الكشاف (المسمى: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل)، للعلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى (ت: ٥٣٨ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت: ١٤٠٧ هـ (بدون).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، تاريخ النشر: ١٩٤١م، تصوير: مؤسسة التاريخ العربي – دار إحياء التراث العربي بيروت.
- كليلة ودمنة، عبد الله بن المقفع (ت ١٤٢ هـ) "ترجمة لكتاب الفيلسوف الهندي بيدبا" الناشر: المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، الطبعة: السابعة عشرة ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م.

- الكمال في أسماء الرجال، أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠ هـ) تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت، وشركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت: ٢٠٠٠ م.
- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، أصل التحقيق: رسالة ماجستير في الحديث وعلومه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إشراف الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، ١٤٠٠هـ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
- كنز الكتاب ومنتخب الآداب، أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن الفهري البونسي (ت٦٥١هـ) المحقق: حياة قارة، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي: ٢٠٠٤م.
- اللامات، للزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر/ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري (٣٦٣ – ٤٤٩ هـ) المحقق: محمد سعيد المولوي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ) المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت ودمشق (بدون رقم أو تاريخ).

- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي المصري (ت:٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين الناشر: دار صادر – بيروت، بيروت، الطبعة الأولى (بدون تاريخ) والطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت (بدون رقم أو تاريخ).
- المتفق والمفترق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي– حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- المحاسن والأضداد، الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان (ت ٢٥٥هـ) الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ (بدون رقم).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى:١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢ هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م.
- المحيط في اللغة، لكافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ) المحقق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، والدار النموذجية، صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء الأندلسي (ت ٤٩٦هـ) الناشر: مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م (بدون رقم).
- المختصر في أخبار البشر، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ) الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى (بدون تاريخ أو رقم).
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عُنِي بنشره: ج. برجشتراسر، طبع: وزارة الثقافة والأبحاث العلمية التابعة لألمانيا الاتحادية، بإشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر، محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف، جمهورية مصر العربية، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد (ت: ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢م.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. علي جابر المنصوري، الناشر: (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان - الأردن) عام النشر: ٢٠٠٢ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي (ت: ٧٦٩ هـ) المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر- دمشق، دار المدني- جدة) الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤ هـ) المحقق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر- مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لأبي الحجاج يوسف بن يبقي بن يسعون، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة — السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ) الناشر: المكتبة العلمية — بيروت (بدون رقم أو تاريخ).
- المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٩٩٢م.
- معاني القرآن للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت:١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، طبع: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

- معاني القرآن للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على نجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (ت: ٣١١هـ) المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
- معجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم- المخطوطات والمطبوعات) إعداد: علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، الناشر: دار العقبة، قيصري- تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، (ت ٣٥٠هـ) تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة: د. إبراهيم أنيس، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م (بدون رقم).
- معجم متن اللغة، أحمد رضا، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق، الناشر: دار مكتبة الحياة-بيروت، عام: جـ ١ و ٢/ ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، جـ ٣/ ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م، جـ ٤/ ١٣٧٩هـ -١٩٦٠م، جـ ٥/ ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت ١٣٥١هـ) الناشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار) الناشر: دار الدعوة (بدون رقم أو تاريخ).

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، أبو محمد، جمال الدين، (ت ٧٦١هـ) المحقق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- مفتاح العلوم، السكاكي يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ) تحقيق: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ت ٥٣٨هـ ،وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين النعساني، طبعة دار الجيل- بيروت – لبنان (بدون رقم أو تاريخ).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين منهم: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- مكة المكرمة/ ط الأولى، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى) لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- مقاييس اللغة (أو معجم مقاييس اللغة) لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- المقتضب للمبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبي العباس (ت: ٢٨٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى: ١٩٦٣م.

- المقرب، ابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجواري، الناشر: مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى: ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.
- المقصور والممدود، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (ت ٣٥٦ هـ) المحقق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.
- المقفى الكبير، تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥ هـ) المحقق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (ت ٦٦٩هـ) الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.
- منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، أبو زكريا يحيى بن إبراهيم الأزدي السلماسي (ت ٥٥٠هـ) المحقق: محمود بن عبد الرحمن قدح، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، (بدون ناشر) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- مناهج التأليف عند العلماء العرب، مصطفى الشكعه، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة: ٢٠٠٤م.
- مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ) المحقق: نبيل محمد عبد العزيز أحمد، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة (بدون رقم أو تاريخ).
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ) الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر (بدون رقم أو تاريخ).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- نزهة الألباب في الألقاب، ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل (ت ٨٥٢هـ) المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.

- نكث الهميان في نكت العميان، الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ) تعليق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى: ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٩٩ هـ) الناشر: وكالة المعارف الجليلة- استانبول، ١٩٥١، تصوير: مؤسسة التاريخ العربي، ودار إحياء التراث العربي- بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للحافظ جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية- مصر(بدون رقم أو تاريخ).
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ) المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث- بيروت ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- الورقة، أبو عبد الله محمد بن داوود بن الجراح، تحقيق: عبد الوهاب عزام، وعبد الستار أحمد فراج، الناشر: دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، أبو الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بدون رقم أو تاريخ).
- الوفيات، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ) المحقق: صالح مهدي عباس, د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى ١٩٠٠م، عدا الجزء الخامس والسابع طبعا في ١٩٩٤م، والجزء الرابع ١٩٧١م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث باللغة العربية	١٨٤
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	١٨٥
المقدمة	١٨٦
التمهيد: المبحث الأول: الحكايات معناها، وعلاقتها بالسماع	١٨٩
المبحث الآخر: التعريف بالكسائي وأبي حيان	١٩٢
المطلب الأول: التعريف بالكسائي	١٩٢
المطلب الآخر: التعريف بأبي حيان	١٩٨
المبحث الأول: الاستدلال بحكايات الكسائي في كتاب ارتشاف الضرب	٢٠٢
المبحث الثاني: الأحكام النحوية في حكايات الكسائي في ارتشاف الضرب	٢٤٣
المطلب الأول: الحكم بالصحة	٢٤٣
المطلب الآخر: الحكم بعدم الصحة	٢٤٩
المبحث الثالث: القواعد النحوية في حكايات الكسائي في ارتشاف الضرب	٢٦٢
الخاتمة	٢٧٤
ثبت المصادر والمراجع	٢٧٧
فهرس الموضوعات	٣٠٦